الجمهورية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مطبوعة في مقياس

المنظمات المالية والتجارية الدولية

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم تجارية تخصص تجارة دولية

اعداد: الدكتورة بلخير فاطمة
أستاذ محاضر "ب" بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة غرداية

السنة الجامعية 2020/2019

هذه المطبوعة موجهة الى طلبة العلوم الاقتصادية وخاصة العلوم التجارية تخصص تجارة دولية حيث تتناول موضع المنظمات النقدية والمالية الدولية بتقسيمها الى ثلاث فصول الأول والثاني منها يتعلقان بالمنظمتين المنبثقتان على اتفاقية بروتن وودز سنة 1945وهما كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اما الفصل الثالث فهو يتناول المنظمة العالمية للتجارة المنبثقة الجات 1947، هذه المنظمة التي تعتبر حديثة النشأة مقارنة بسابقاتها الا انها لعبت لحد الان دور فعال في مجال التجارة الدولية.

كل المنظمات التي سوف نتناولها في هذه المنظمة كان لها التأثير الواضح على الاقتصاد العالمي من خلال الركائز التي قد تؤثر فيه وهي كل من الجانب النقدي عن طريق صندوق النقد الدولي، الجانب المالي من خلال البنك الدولي، وأخيرا الجانب التجاري من خلال المنظمة العالمية للتجارة

إذا من خلال هذه المطبوعة وبعد دراستها يصبح الطالب قادرا على استيعاب الية سير الاقتصاد العالمي من خلال المنظمات التي تتحكم في تسييره، بل أكثر من ذلك خلفيات سياسات وتوجهات هذه المنظمات من خلال الدول المسيطرة عليها وبالتالي السيطرة على الاقتصاد العالمي ككل، بل حتى اقتصاد كل دولة على حدى وهذا نظرا لاستفحال ظاهرة العولمة التي جعلت كل اقتصاديات العالم تتأثر وتؤثر في بعضها البعض

الفهرس	الصفحة
التقديم :.....	I.
قائمة المحتويات	II.
قائمة الجداول	III.
المقدمة	أ – ب
الفصل الأول صندوق النقد الدولي	1-82
تمهيد الفصل الأول.....	01
أولا : الوضعية المالية والنقدية بين الحربين العالميتن 1و 2.....	02
ثانيا : مفهوم صندوق النقد الدولي	05
ثالثا : الهيكل التنظيمي ونظام الحصص في صندوق النقد الدولي	07
رابعا : النشاطات التمويلية لصندوق النقد الدولي	23
خامسا : الرقابة في صندوق النقد الدولي	31
سادسا : المساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي.....	34
سابعا : علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي.....	36
خلاصة الفصل الأول	45
أسئلة الفصل الأول	46
الفصل الثاني : البنك الدولي	48-75
تمهيد الفصل الثاني	48
أولا : مفهوم البنك الدولي	49
ثانيا : اهداف البنك الدولي	49
ثالثا: تاريخ البنك الدولي	50
رابعا : الموارد المالية ونظام التصويت في البنك الدولي.....	52
خامسا : الهيكل التنظيمي للبنك الدولي	54
سادسا : نشاط البنك الدولي	55
سابعا : مجموعة المؤسسات المكونة للبنك الدولي	58
ثامنا : الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	70
تاسعا : تقييم عمل البنك الدولي	71
عاشرا : علاقة الجزائر بالبنك الدولي	73

خلاصة الفصل الثاني	74
أسئلة الفصل الثاني	75
الفصل الثالث : المنظمة العالمية للتجارة	77 –109
تمهيد الفصل الثالث :	77
أولا : الجات البذرة الأولى للمنظمة العالمية للتجارة.....	79
ثانيا : جولات واتفاقيات الجات.....	85
ثالثا : خلفيات زوال الجات وظهور المنظمة العالمية للتجارة	96
رابعا : المنظمة العالمية للتجارة	97
خامسا : الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	98
سادسا :المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة	100
سابعا: الانضمام ولاانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة	102
ثامنا : مميزات المنظمة العالمية للتجارة	103
تاسعا : علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة	103
خلاصة الفصل الثالث :.....	108
أسئلة الفصل الثالث :	109
الخاتمة :	111
المراجع.....	–

الرقم	عنوان الجـــــــدول	الصفحة
01	الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي	05
02	حصص الانفاق الرئيسية لصندوق القند الدولي لسنة 2019	07
03	المديرين التنفيذيين لصندوق القند الدولي(1946-2019)	10
04	حصص الدول الأعضاء في 1945/01/01	14
05	اوزان العملات في مراجعة 2015 لسلة العملات المكونة لحقوق السحب الخاصة	18
06	تسهيلات الإقراض الميسر التي يقدمها صندوق القند الدولي	27
07	اتفاقيات الإقراض غير الميسرة لسنة 2019	29
08	اكبر 10 دول مقترضة من "IDA" خلال السنة المالية 2019	62
09	نسبة القطاعات من القروض الممنوحة من "IDA" خلال السنة المالية 2019	62
10	أوجه الشبه والاختلاف بين كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي	70
11	حماية الملكية الفكرية في ظل جولة الارغواي من الجات	94

المقدمـــــــة

يعتبر موضوع المنظمات الدولية المالية والتجارية من المواضيع التي حظيت باهتمام واسع في الوسط الاقتصادي ، سواء من ناحية المتخصصين في فرع العلاقات الاقتصادية الدولية او حتى الدراسين للاقتصاد بمختلف فروعه بشكل عام ، وهذا بكل بساطة لان هذه المؤسسات أصبحت لها التأثير بشكل او باخر في الاقتصاد العالمي بل وفي اقتصاديات جميع دول العالم، فلا يكاد أي حدث على المستوى العالمي او حتى المحلي الا ولهذه المنظمات اما دخل فيه اما كسبب او نتيجة .

وكل هذا التأثير ناتج بان هذه المؤسسات تتحكم في الركائز الاقتصادية لاقتصاديات العالم الجانب المالي ، النقدي ، التجاري فعلى سبيل المثال العديد من المشاريع التنموية في اقتصاديات العالم وخاصة النامية منها تكون نتيجة مساعدات مالية او فنية من طرف البنك الدولي او المؤسسات التابعة له ، وبطبيعة الحال فهذه المشاريع تكون لها اثارها المباشرة على هذه الدول سواء من ناحية التشغيل ، البنية التحتية ، النفقات العامة والإيرادات العامة ،...من ناحية أخرى موازين مدفوعات غالبية الدول النامية الا ولها علاقة مع صندوق النقد الدولي بسبب العجز الذي يعتبر سمة مشتركة لغالبية الدول النامية وعليه فهناك تأثير مباشر من هذه المنظمة على هذه الدول ، اما الجانب الأخير وهو الجانب التجاري او مجال التجارية الخارجية والتي هي أساس العلاقات الاقتصادية الدولية فلا تكاد دولة الا وتجارتها الخارجية مرتبطة بالمنظمة العالمية للتجارة سواء بشكل مباشر اذا كانت منطوية تحت لوائها او حتى تتعامل مع دول أخرى منظمة اليها وتسعى جاهدة لكسب تأشيرة الانضمام من اجل الاستفادة من مزايا الانضمام وعدم البقاء في العزلة مثلما هو حاصل بالنسبة للجزائر.

اذا من خلال ما سبق يتبين لنا الأهمية البالغة لهذا الموضوع من خلال الدور الفعال والكبير التي تلعبه هذه المنظمات في تسيير الاقتصاد العالمي والتأثير على اقتصاد كل دولة على حدى ، هذا الموضوع سيكون محل الدراسة في هذه المطبوعة من خلال تقسيمها الى ثلاث فصول نتناول في كل فصل احدى هذه المنظمات بشيء من التفصيل بداية بالفصل الأول الذي نتناول فيه صندوق النقد الدولي انطلاقا من الخلفية التاريخية لإنشائه اهم الأجهزة المكونة له وكيفية تسييره بالإضافة الى اهم انجازاته سواء على الصعيد العالمي او على الصعيد المحلي خاصة في تسعينات القرن الماضي وعلاقته بالجزائر، ثم الفصل الثاني الذي نتطرق فيه الى البنك الدولي واهم المؤسسات التابعة له تنظيمه نشاطه التمويلي للمشاريع التنموية على المستوى العالمي وعلاقته بدول العالم

وعلى وجه الخصوص علاقته بالجزائر ، لنأتي في الأخير الى المنظمة العالمية للتجارة انطلاقا من الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة والتي تعتبر البذرة الاولى للمنظمة العالمية للتجارة اهم المبادئ التي تقوم عليها ، التنظيم الإداري وتأثيرها على التجارة العالمية والتجارة الجزائرية بشكل خاص مع الإشارة الى مسيرة مفاوضات الجزائر معها .

ولنأمل في الاخير من خلال هذه المطبوعة ان نوفر لطلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بصفة عامة وطلبة تخصص التجارة الدولية المعنيين بهذا المقياس على وجه التحديد مرجعا يتناول اهم المحاور الرئيسية لهذا المقياس بأكبر قدر مستطاع من الشرح والتبسيط من اجل فهم واستيعاب أكبر

- **الأهداف التعليمية** : بعد دراسة الطالب لمحتويات هذا المقياس سوف يكسب مجموعة من المعارف تجعله قادرا على استيعاب :

- ألية تنظيم وتسيير النظام الاقتصادي العالمي والأطراف التي لها التأثير البالغ في ذلك وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية
- التعرف بشكل أوضح على صندوق النقد الدولي كمنظمة تعنى باستقرار النظام النقدي الدولي، واهم الأدوار التي يلعبها من اجل تحقيق هذا الهدف
- الوقوف على الدور التمويلي الذي لعبه ويلعبه البنك الدولي من اجل تمويل المشاريع الإنمائية في العالم والجهود المالية وغير المالية لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية عبر مختلف دول العالم
- التفريق بين كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتداخل صلاحياتهما في العالم بضبط دور كل منظمة وصلاحياتها على المستوى الدولي
- الفهم اكثر لدور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية وتأثيرها على اقتصاديات جميع دول العالم سواء المنظمة لها او التي مازالت في حالة الانضمام بالإضافة الى التعرف على اهم الاثار المرتقبة على اقتصاديات الدول الساعية للانضمام مثل الجزائر

- **المكتسبات المعرفية القبلية** : من اجل الالمام والفهم الجيد لهذا المقياس لابد على الطالب ان تكون له معرفة اساسيات كل من : التجارة الدولية ، سعر الصرف ، ميزان المدفوعات

الفصل الأول:

صندوق النقد الدولي

تمهيد :

من بين المنظمات الدولية التي انبثقت عن اتفاقية بروتن وودز 1945 والتي تعتبر من اهم اطراف الثالوث المنظم للاقتصاد العالمي صندوق النقد الدولي ، هذه المؤسسة التي تعتبر من الوكالات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي تعنى بالنظام النقدي الدولي ، كان لها الأثر البالغ في تسيير النظام النقدي الدولي وإيجاد العديد من الحلول للقضايا المالية والنقدية التي شكلت أزمات عالمية ، كما له الأثر المباشر وغير المباشر على اقتصاديات غالبية دول العالم ان لم نقل كلها وخاصة النامية منها التي عانت في المنتصف الثاني من القرن الماضي من ازمة انفجار المديونية بها ، والتي اثارها مازالت تعاني منها الى يومنا هذا سواء على مستوى موازين مدفوعاتها او حتى موازناتها العامة .

اذا صندوق النقد الدولي في اطار برامجه الإصلاحي لهذه الدول بداية من تسعينات القرن الماضي كان له التدخل المباشر في اقتصاديات هذه الدول من اجل مساعدتها على تجاوز الازمات التي كانت تعاني منها ، وهذا بالرغم من الانتقادات الكبيرة التي وجهت له نظرا لان العديد من الاقتصاديين سواء من الدول النامية او حتى الغربية يرون ان هذه المؤسسة وعلى غرار مثيلاتها ماهي الا وسيلة من اجل تكريس العولمة والليبيرالية الاقتصادية وبالتالي زيادة الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة

وعلية ومن خلال كل ما سبق سوف نتناول في هذا الفصل صندوق النقد الدولي من خلال النقاط التالية

- الوضعية المالية والنقدية ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية
- مفهوم وظروف نشأة صندوق النقد الدولي الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي
- النشاطات التمويلية لصندوق النقد الدولي
- دور صندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي الدولي وعلاقته بالجزائر
- تقييم دور صندوق النقد الدولي

➢ **الأهداف التعليمية** : بعد الانتهاء من دراسة هذا الفصل سوف يكون الطالب قادر على فهم واستيعاب النقاط التالية :

- ابراز ان السياسة النقدية الانفرادية أدت الة تفاقم الازمة النقدية وضرورة العمل الجماعي
- ادراك مفهوم صندوق النقد الدولي والدور البارز للولايات المتحدة الامريكية في انشائه

- التعرف من اين يحصل الصندوق على موارده المالية وكيفية استخدامها
- التعرف اكثر على علاقته مع الجزائر وكيف ساهم في استقرار النظام النقدي الدولي

❖ **الوضعية المالية والنقدية ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية :**

قبل الحديث عن الوضعية المالية والنقدية ما بين الحربين وهي المرحلة التي مهدت لظهور صندوق النقد الدولي، لابد من الإشارة الى ان النظام النقدي الذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الأولى هو قاعدة الذهب والتي استخدمت منذ 1850[1] وهذا بعدما فتحت الدول حدودها بإزالة الحواجز الجغرافية امام تجارتها الخارجية من اجل تحريرها، وللعلم فقد اعتمدت هذه القاعدة في غياب النصوص الرسمية والقانونية ، اذ لم يكن هناك قانون او قاعدة تنظم هذه القاعدة بل اعتمدت فقط من طرف الدول الغربية نظرا لأنها كانت تساعد على تحرير المبادلات التجارية الخارجية خاصة في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى والتي عرفت رواجا للنظام الرأسمالي ، بعدها وتحديدا بداية من 1918 بعد انتهاء الحرب العالمية بدا العمل بقاعدة الصرف بالذهب هذه القاعدة تقدمت بها بريطانيا في شكل اقتراحات ، حيث تعتمد هذه القاعدة على تحديد سعر ثابت للعملات بالذهب وامكانية تحويل هذه العملات مع حرية تصدير واستراد هذا المعدن وكذلك إمكانية بيعه بالنقود الورقية ، لكن هذه القاعدة أيضا لها عيوب من أهمها تضخم الكتلة النقدية وزيادة المضاربة بين الرأسماليين بسبب لامركزية المالية الدولية ، ولهذا فالاقتصاديون اتفقوا على ان هذه القاعدة كانت من بين الأسباب الجوهرية للازمة الاقتصادية العالمية 1929 .

من هنا سعت الدول الغربية الى معالجة هذه الوضعية بالعديد من المبادرات خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتن الأولى والثانية كان من أهمها:

- **مؤتمر بروكسل 1920:** اقر ضرورة العودة الي قاعدة الذهب وهذا بسبب التضخم التي كانت تعاني منه الدول الأوروبية وماله من اثار سلبية على اقتصاداتها والهدف من الرجوع الى القاعدة الحد من التضخم وتحقيق التوازن للموازنات الحكومية وعلى هذا الأساس تقرر انشاء بنوك مركزية في الدول التي تنعدم فيها مثل هذه المؤسسات كما تقرر الغاء عمليات الرقابة على القطع وإزالة الحواجز الجمركية من اجل تسهيل حركة السلع ورؤوس الأموال بين الدول

[1] - عبد الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقدي الدولي ، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد ، بوزريعية ، الجزائر ، افريل ، 1996، ص 20

- **مؤتمر جنوة 1922 :**من بين اهم المؤتمرات والتي تعتبر حدثا هاما عند الحديث على النظام النقدي في هذه الفترة مؤتمر جنوة والذي انعقد سنة 1922 وللعلم فقد ثم التحضير له مند مؤتمر بروكسل وهذا المؤتمر يعتبر اول مؤتمر يثير مسالة النظام النقدي الدولي كما اقترح عمله من الحلول يمكن تلخيصها في النقاط التالية [2]

1- العمل على تبات قيمة الذهب لعملة ما ويمكن تحقيق هذا من خلال الاحتياطي من الموجودات وليس بالضرورة تغطية كاملة تكون من الذهب .

2- يمكن للدول المشاركة انشاء سوق حرة للذهب متى سنحت الفرصة من اجل ان تصبح مراكز اسواق رئيسية للذهب .

3- إمكانية امتلاك الدول المشاركة في المؤتمر في بلدان أخرى أصول في شكل ودائع كمبادلات ومصادر أخرى للسيولة.

لكن هذه القاعدة تم التخلي عنها نظرا للعديد من الأسباب من أهمها :

- انخفاض الإنتاج العالمي من الذهب أمام حجم الطلب المتزايد عليه لأغراض تغطية العملات أو لأغراض صناعية.
- استحواذ كل من الولايات المتحدة وفرنسا على النصيب الأعلى من الذهب في العالم أي سوء توزيع الاحتياطات الذهبية بين دول العالم ودفع ذلك الدول الفقيرة إليه تقدير حركة دخوله وخروجه منها وهذا التصرف تخل بأهم أركان قاعدة الذهب.
- توسع الحكومات في الإصدار النقدي دون الاهتمام بتوفير الاحتياطي من الذهب وذلك سبب المشاريع الاستثمارية لتنشيط اقتصادياتها.
- قيام البلدان الصناعية المتقدمة بإتباع سياسة الحماية التجارية لتقوية مراكزها الاقتصادية وذلك من خلال القيود الجمركية والسياسية النقدية وبالتالي اختلفت الأسعار بين الدول وأصبحت العلاقات بين قيمة العملة الوطنية وسعر الذهب الموحد محلياً ودولياً مختلفة.
- الازدياد باستمرار لأسعار السلع والخدمات سبب هيمنت الاحتكارات الصناعية وارتفاع الأجور أدى ذلك لإصدارات نقدية لا تقابلها غطاءات ذهبية

عموما تم التخلي عن قاعدة الذهب رسميا 1931 وأنتهى عصر ثبات سعر الصرف لتأتي مرحلة تقلبات سعر الصرف في ظل نظام العملة الورقية غير قابلة للتحويل ،نجح هذا النظام قرابة 5 سنوات حققت فيه الدول المطبقة له انتعاش اقتصادي متفاوت النسب لكن ما لبث أيضا وفشل هذا

[2] - نفس المرجع السابق ، ص 15

النظام بسبب تنافس الدول فيما بينها في تخفيض عملتها الخارجية من اجل كسب ميزة تنافسية لصادرتها [3].

نظرا لأسباب السابقة الذكر والتي نتجت أساسا عن سياسة افقار الجار والسياسات النقدية الانفرادية سعت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وعلى راسها كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة الى التخطيط الى النظام النقد الدولي الذي يجب ان يسير عليه العالم ، وقد تم الاتفاق على انعقاد مؤتمر بروتن وودز بمدينة نيوهاشمير الامريكية وهذا بحضور 44 دولة حول انشاء صندوق النقد الدولي وتوأمه البنك الدولي ، قامت هذه الفكرة على أساس مشروعين من الدولتين المنتصرتين وهما مشروع كينز البريطاني ومشروع هايت وايت الأمريكي واللذان تركزا على النقاط التالية :

أولا _ مخطط كينز :

في الحقيقة هذا المخطط لم يعد خصيصا لمؤتمر بروتن وودز اذا ان هذا المشروع قد اقترح أصلا في سنة 1943 قدمه اللورد كينز كورقة عمل للنظام النقدي العالمي تمحورت الفكرة الرئيسة لهذا المخطط حول انشاء بنك دولي مركزي للاحتياط بمعنى وجود منظمة عالمية للمدفوعات الدولية التي تجنب الدول الى اللجوء نحو سياسة الانكماش وعليه يمكن القول ان مخطط كينز مازال يعتمد على سعر الصرف الثابت ويتضمن العناصر التالية :

1- انشاء عملة دولية موحدة هذه العملة تسمى البانكور (BANCOR) تعتمد على سعر الصرف الثابت بالنسبة للذهب ويتم في اطاره الغاء كل الاحتياطي من العملات الرئيسية لان البانكور سوف يحل محلها ماعد الذهب ، اذا حسبه عند تطبيق هذا المخطط فان المدفوعات الدولية سوف يتم تسويتها بوسطتين فقط لا اكثر .

2- تستفيد الدول الأعضاء من قروض بالعملة الدولية .

3- تطبيق نظام معدل صرف ثابت ، اذا اصبح البانكور هي القاسم المشترك لكل العملات

ثانيا_ مخطط هاري وايت : مخطط وايت يعكس بشكل جلي وجهة نظر الولايات المتحدة الامريكية ويراعي مصالحها حيث يرى هذا المخطط ان يكون الدولار هو وسيلة تسويق الدولية بالإضافة الى انشاء وحدة حساب هي " UNITAS " وهي محددة بالنسبة للذهب ،مركزا بذلك على

[3] - حسين عمر ، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية ، الطبعة الثانية ، 1988 ، ص 48-53

ضرورة توازن المدفوعات، و حتى يصبح هذا ممكنا لابد من انشاء صندوق للتسوية المبادلات العملات مهمته تثبيت العملات الأجنبية بالنسبة الى الوحدة الحسابية " UNITAS " .

ولتحقيق كل هذا لابد من تمويل لهذا الصندوق بالذهب و العملات الأجنبية تدفعها الدول الأعضاء و بطبيعة الحال من اجل إعادة الهيمنة للدولار الأمريكي، فحسب هذا المخطط تتعهد الولايات المتحدة الامريكية بتمويل هذا الصندوق بالقسط الأكبر نظرا لامتلاكها اكبر احتياطي من الذهب النقدي .

وكما نلاحظ ان المشروعين فيهما العديد من التناقضات لان كل مخطط يسعى لتحقيق مصالح بلاده ولكن اتفقا على إرساء قواعد النظام النقدي الدولي وللعلم فقد كانت هناك مساهمات من طرف دول أخرى مثل كندا، وفرنسا، والصين لكن في الأخير ولان الولايات المتحدة الأمريكية هي الأقوى جاءت اتفاقية بروتن وودز لتقرر انشاء صندوق النقد الدولي الذي يقر تطبيق مشروع هاري واري الأمريكي ،وهذا بالرغم من غياب غالبية الدول [4]

- **تعريف صندوق النقد الدولي** : كما اشرنا سابقا جاءت اتفاقية بروتن وودز في الفترة الممتدة بين 1الى 22 جويلية 1944 من اجل انشاء كل من الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهذا بحضور 44 دولة ، والجدول الموالي يوضح الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي

الجدول رقم (01) : الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي .

استراليا	الشيلي	كوبا	الو.م.أ	غواتيمالا	العراق	ليكسانبورغ
بلجيكا	الصين	الدنمارك	اثيوبيا	هايتي	ايران	المكسيك
بوليفيا	كولومبيا	الاكوادور	فرنسا	الهندوراس	ايسلندا	زيلندا الجديدة
كندا	كوستاريكا	مصر	اليونان	الهند	ليبيريا	نيكازاغوا
النرويج	بناما	الارغواي	هولندا	البيرو	الفلبين	بولونيا
بريطانيا	السلفادور	تشكوسولوفاكيا	افريقا ج	الاتحاد السوفياتي	الارغواي	فنزويلا
يوغوزلافيا						

المصدر : الهادي خالدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 49

اذا صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة اتى بموجب معاهدة بروتن وودز من اجل تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ، يقع مقره في واشنطن بالولايات المتحددة الامريكية ،يديره أعضاؤه الذين يشملون تقريبا جميع دول العالم والبالغ عددهم 184 دولة ، وصندوق النقد

[4] - محمد حافظ رهوان ، احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مصر ، 1997، ص 163-164

الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقد الدولي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار سعر الصرف الذي يسمح بأجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة ، ويمكن للدول الأعضاء ان تستفيد من موارده للتمويل المؤقت من اجل معالجة العجز في موازين مدفوعاتها .

والجدير بالإشارة تم التوقيع على انشائه في 1945 بدأ القيام بمهامه في 1947 [5]، وللعلم فان الاتفاقية ثم التوقيع على نصها من طرف 28 دولة فقط في 27-12-1945

وبهذا كسب الصيغة القانونية لها ، من اجل تحقيق الأهداف التالية ، حسب المادة الأولى من ومواد تأسسه

- **اهداف صندوق النقد الدولي** :تتمثل اهم اهداف صندوق النقد الدولي في :

1- التوسع المتوازن في التجارة لدولية

2- تحقيق استقرار أسعار الصرف

3- تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات

4- اجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات .

5- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفهم لاستخدمها في تصحيح وضعية ميزان المدفوعات دون اللجوء الى إجراءات و تدابير قد تضر بالاقتصاد الوطني او العالمي[6]

- **مجهودات الصندوق :**

1- مراقبة التطورات السياسية والاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي

2- اقراض الدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها ،ليس من باب التمويل المؤقت وانما أيضا لتمويل برامج الإصلاحات الاقتصادية الرامية لحل المشكلات الرئيسية .

3- تقديم المساعدات القيمة والتدريب للدول الأعضاء وبنوكها المركزية ،والجدول الموالي يوضح مخططات صندوق النقد الدولي في هذا المجال.

الجدول رقم (02): حصص الانفاق على صندوق النقد الدولي الرئيسية لسنة 2019

نوع الحصة	الرقابة متعددة الأطراف	الرقابة الثنائية	أنشطة متفرقة	الإقراض

[5] - محمد ابراهيم عبد الرحيم ،منضمات اقتصادية دولية في زمن العولمة ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2008، ص 43.

[6] - FMI ,le FMI en un clim d'oeul ,Mars 2016.P2

النسبة	٪19	٪25	٪02	٪13
نوع الحصة	الاشراف على النظم العالمية	التدريب	المساعدة الفنية	تنمية القدرات
النسبة	٪11	٪5	٪25	٪30

المصدر : تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2019 عالمنا المترابط ، ص 66

من الجدول السابق وحسب الأرقام الموجودة فيه نلاحظ ان تنمية القدرات قد احتلت المرتبة الأولى في نفقات الصندوق وهذا ما يدل على الاهتمام الكبير للصندوق بالجانب البشري او ما يعرف بالتنمية المستدامة التي تركز على العنصر البشري

اما الدول الأعضاء فإنها تلتزم بما يلي :

- تبادل المعلومات ما بين الدول الأعضاء فكل دولة لابد من تقديم معلومات مفصلة ودقيقة لميزان مدفوعاتها واحتياطاتها ،دخلها الوطني ،مستوى الأسعار والنفقات
- العمل على إزالة العقبات والحواجز التي تحول دون تشجيع الأداء الحسن للتجارة الدولية
- والملاحظ من كل الأهداف السالفة ان صندوق النقد الدولي وبالرغم من كل هذه الأهداف المعلنة الا ان الهدف الرئيسي وهو تدعيم المسار الرأسمالي وذلك بحرية المبادلات التجارية الخارجية وهو الامر الواضح في البند الثامن في مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي .

❖ **الهيكل التنظيمي ونظام الحصص لصندوق النقد الدولي :** يمارس صندوق النقد الدولي نشاطاته المختلفة من خلال الأجهزة المكونة له ، كما ان مختلف نشاطاته تعتمد على تمويل من طرف دول الأعضاء او ما يسمى بحصة كل دولة وهما النقطتان اللتان سوف نفصل فيهما في التالي

أولا _ الهيكل التنظيمي: كل مؤسسة او منظمة لابد لها من هيكل تنظيمي حتى تستطيع ممارسة نشاطها وصندوق النقد الدولي كباقي المنظمات الدولية له هيكله التنظيمي بجملة من الأجهزة تساعد الصندوق على القيام بمختلف نشاطاته كما تكسبه الصبغة القانونية ويتكون الهيكل التنظيمي الصندوق النقد الدولي من :

ا- **مجلس المحافظين** : يعتبر مجلس المحافظين اعلى سلطة من الناحية القانونية في الصندوق و هو ما يمثل الجهاز العام الذي يظم ممثلين عن كل الدول الأعضاء بالرغم من انه لا توجد قاعدة لتعين الممثل عن الدولة الا انه جرت العادة ان ممثل أي دولة في مجلس المحافظين يكون اما وزير المالية او مدير البنك المركزي للدولة او احد الموظفين السامين المماثلين للرتب السابقة في الدولة

لكي يكون محافظ او نائب محافظ بالمجلس ،ومجلس المحافظين له صلاحيات حصرية لا يمارسها الا هو ومن أهمها : الفصل في عضوية الأعضاء الجدد ، مراجعة الحصص واشكال الدفع ، تعديل اتفاقية الصندوق مع المنظمات الأخرى ، تحديد توزيع الدخل الصافي للصندوق ،اتخاد قرار الطرد من الصندوق هذه النقطة التي تبين ان هناك نوعين من الانسحاب بالنسبة للأعضاء .

- الانسحاب الارادي : يمكن لأي دولة ان تنسحب من الصندوق في أي وقت شاءت دون تقديم أي عذر ، ولكن فقط لابد على الدولة المعنية تقديم طلب خطي ، يكون تاريخ استلامه هو يوم الانسحاب الرسمي ، ولقد حدث هذا بالفعل ، فمثلا من بين الدول المؤسسيين للصندوق والذين انسحبوا منه نجد كلا من بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا ،كوبا .

الانسحاب الاجباري او الطرد : يكون في حالة دولة من الأعضاء لم تلتزم بشروط وقوانين الصندوق فانه يتم طردها من الصندوق، ولكن قبل قرار الطرد تبلغ الدولة المعنية بإنذار وتمنح لها فترة قانونية من اجل إعادة ترتيب امورها وفي حالة عدم الاستجابة يتم اتخاد القرار من قبل مجلس المحافظين بغالبية الأصوات .

والجدير بالإشارة ان هذا المجلس يجتمع مرة كل سنة على الأقل بمبادرة من المجلس نفسه او بطلب من مجلس المتصرفين الإداريين .

ب – **المجلس التنفيذي** : لقد اشرنا سابقا ان لمجلس المحافظين بالعادة ممثل كل دولة يكون اما وزير المالية او مدير البنك المركزي فيها وبما ان هتان الوظيفتان الساميتين فان من يشغلهما له العديد من المهام والانشغالات وبهذا يكون اجتماعهم مرة في السنة وبالتالي فان الانشغالات الدائمة والمستمرة تنقل الى المجلس التنفيذي هذا الأخير الذي يجتمع ثلاث مرات في الأسبوع يتكون من 24 عضو تمثل 189 بلد عضو .

يتم انتخاب كل مدير حسب مجموعات من الدول الأعضاء من اجل تمثليها ،واذا كان مجلس المحافظين هو الأعلى من حيث السلطة فان المجلس التنفيذي يعتبر من الناحية العملية الأكثر أهمية اذ يقوم بالعديد من المهام على غرار الموافقة على الأسعار التعادل الاصلية التي تتقدم بها الدول الأعضاء وعلى التعديلات التي تحدث فيها الموافقة على أسعار الصرف المتعددة ، تقرير اوجه استخدام موارد الصندوق، رسم سياسة الصندوق ،النظر في التقارير التي تعدها هيئة موظفي الصندوق عن الاتصالات الدولية التي تجريها مع الدول الأعضاء وفقا لاتفاقية الصندوق ،التصريح

والموافقة ببعثات الصندوق للمساعدة الفنية ،مراجعة ميزانية الصندوق ،تحضير التقرير السنوي للصندوق وعرضه على هيئة المحافظين[7] وكل مدير تنفيذي يمكن له تعين نائب له ،له كل الصلاحيات في حال غيابه ،مع العلم انه لابد على المدير التنفيذي ان يكون متواجد بشكل دائم في المجلس الذي يقع مقره بواشنطن وان يكون متفرغا تماما لأعمال الصندوق .

الجدير بالذكر ان المدير التنفيذي بما انه يمثل مجموعة من الدول لا يجوز له استعمل أصوات واخفاء أصوات او استخدام بعض الأصوات لمعارضة أصوات أخرى وانما لابد له من استخدام كل الأصوات لغرض واحد فقط .

هذا المجلس يراسه المدير العام وهو التكوين الثاني في الهيكل التنظيمي للصندوق الذي نفصل فيه في التالي .

ج– **المدير العام :** المدير العام هو مدير المجلس التنفيذي وهو مدير الموظفين بالصندوق ينتخب من طرف المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، جرت العادة ان لا يكون أمريكيا ولهذا فكل مديري الصندوق الى حد هم أوروبيين ،وبما ان المدير العام هو الرئيس لكل من المجلس التنفيذي والموظفين لهذا فمن وظائفه تحقيق الانسجام بين المجلس التنفيذي وباقي الموظفين ،اعداد الميزانية وتنفيذها بعد المصادقة عليها من المجلس ،بالإضافة الى العديد من المهام الاستشارية والتمثيلة والتنفيذية .

ومن الأهمية بمكان الاشارة ان المدير العام لابد ان يتوفر فيه جملة من الشروط تتمثل في[8] :

- لا يمكن ان يكون المدير مديرا تنفيذيا او محافظا فيه
- لا يزيد عمره عن 65 سنة، كما لا يمكن ان يستمر بعمله بعد بلوغه 70 سنة
- ان يكون ذو خبرة واسعة في مجال النقد والمال والائتمان

وللعلم مند 1949 أنشئ منصب نائب المدير العام للصندوق يعينه مجلس المحافظين وبالعادة يتولى هذا المنصب شخص دو جنسية أمريكية

والجدول الموالي يوضح المديرين الذين تولوا رئاسة الصندوق مند انشائه الى غاية 2019

الجدول رقم (03): الميرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي (1946–2019)

[7]- محمد احمد السريتي ، المنظمات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2014 ، ص 33

[8] - عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي –مدخل حديث -، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012، ص 98

الجنسية	الاسم	التاريخ
بلجيكا	كميل جوت	6 مايو 5 – 1946 مايو1951
السويد	ايفار رووث	3 أغسطس 3 – 1951 أكتوبر1956
السويد	بير جاكوبسون	21 نوفمبر 5 – 1956 مايو1963
فرنسا	بيير بول شفايتزر	1 سبتمبر 31 – 1963 أغسطس1973
هولندا	يوهان ويتيفين	1 سبتمبر 16 – 1973 يونيو1978
فرنسا	جاك دو لاروزيير	17 يونيو 15 – 1978 يناير1987
فرنسا	ميشيل كامديسوس	16 يناير 14 – 1987 فبراير2000
الولايات المتحدة إسرائيل	ستانلي فيشر) مؤقت(	14فبراير 30 – أبريل2000
ألمانيا	هورست كولر	1 مايو 4 – 2000 مارس2004
الولايات المتحدة	آني كروجر) مؤقت(	4مارس 7 – يونيو2004
إسبانيا	رودريجو راتو	7 يونيو 1 – 2004 نوفمبر2007
فرنسا	دومينيك ستراوس كان	1 نوفمبر 18 – 2007 مايو2011
الولايات المتحدة	جون ليبسكي) مؤقت(	15مايو 5 – يوليو2011
فرنسا	كريستين لاغارد	منذ 5 يوليو2011

بلغاريا	كريستينا جورجيفا	1 أكتوبر- 2019

المصدر : ماهو صندوق النقد الدولي ، متوفر على الموقع

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A يوم 09 / 08 / 2019 على الساعة 10:46

ج – هيئة موظفي الصندوق :

ان الصندوق النقد الدولي مؤسسة شانها شان بقية المؤسسات الأخرى يعمل به العديد من الموظفين يبلغ عددهم حوالي 2700 موظف يمثلون 150 بلد[9] وهم موظفون مسؤولون امام الصندوق وليس امام بلدانهم بمعنى انهم لا يمثلون بلدانهم فهم موظفون يعملون في الصندوق ويرعون مصاحه فقط ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق ويضم الصندوق 22 إدارة ومكتب يرأسها مديرون فرعيون تحت رئاسة المدير العام ،غالبية هؤلاء الموظفين يعملون في مقر الصندوق بواشنطن مع وجود حوالي 80 ممثل للصندوق يعملون في البلدان الأعضاء للمساعدة في تقديم المشورة بشان السياسة الاقتصادية ، وللصندوق مكاتب في باريس ،طوكيو للاتصال بالمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني كنا ان له مكاتب في نيويورك وجنيف هدفها الأساسي هو الاتصال بالهيئات الأخرى في منظمة الأمم المتحدة ولموظفي الصندوق العديد من المهام على غرار إعداد معظم الوثائق التي تمثل الأساس لمداولات مجلس المديرين التنفيذين ، وهو ما يتم في بعض الأحيان بالتعاون مع البنك الدولي وتقدم الوثائق الى المجلس بعد موافقة إدارة الصندوق عليها

في الحقيقة تعتبر هذه الأجهزة الأربعة المكونة للصندوق النقد الدولي الا ان هناك بعض اللجان التي تعتبر كهيئة مشتركة بين الصندوق والبنك الدولي او حتى لها بعض الخصوصية في الوظائف والمهام وهي[10] :

1 – لجنة التنمية : لجنة مشتركة بين محافظي ومجلس محافظي البنك الدولي تتكون من 22 عضو من وزارة المالية تعد اجتماع مرتين في السنة بالموازات مع اللجنة المالية والنقدية وترفع

[9] - موقع صندوق النقد الدولي متوفر على https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance - يوم 09/ 08 / 2019 على الساعة 11:05

[10] - عرفان تقي الحسين ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999، ص 288

تقاريرها الى مجلس المحافظين وهي تلك التقارير المتعلقة بقضايا التنمية والسبل الملائمة لنقل موارد حقيقة الى البلدان النامية .

2 – اللجنة المالية والنقدية الدولية : لها نفس عدد الاجتماعات مع اللجنة السابقة مرتين في السنة وتتكون من 24 محافظ من مجلس المحافظين أنشئت خلال الاجتماعات السنوية لعام 1974 ، تقوم بدورها برفع تقاريرها المتعلقة بإدارة وعمل النظام النقدي الدولي الى مجلس المحافظين وترفقها أيضا بتعديل واثراء مواد اتفاقية انشاء الصندوق والجدير بذكر انها حلت محل المجلس الذي تم الاتفاق عليه في اتفاقية الانشاء والذي من المفروض يخول له هو تعديل واثراء مواد انشاء الصندوق غير ان هذا المجلس لم يخلق وجاءت محله هذه اللجنة التي بدورها بسبب زيادة دور المجموعة السبعة وتدخلها في تعديل مواد الصندوق او في النظام النقدي الدولي قلل من الدور الذي من المفروض ان تلعبه هذه اللجنة[11] .

3 – مجموعة العشرة : هذه المجموعة ثم انشاؤها سنة 1965 بعدما تقدمت كل من بلجيكا ،كندا أمريكا ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ،المانيا ، إنجلترا ،السويد بتقديم قروض للصندوق من اجل مساعدة أعضائه وبهذا الفعل أصبحت هذه الدول هي التي لها تأثير كبير في قرارات الصندوق وبالتالي النظام النقدي الدولي ، وفيما بعد توسعت هذه المجموعة لتصبح 14 بعدما انضمت اليها كل من البرازيل ،الصين ،الهند ،روسيا .

4 – مجموعة 24 الحكومية لمتابعة الشؤون النقدية الدولية : هذه اللجنة انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1972 وهي المجموعة التي تمثل الدول النامية حيث تتكون من 24 دولة تقسم الى 8 دول لكل قارة افريقيا ،اسيا ،أمريكا اللاتينية تعمل أساسا على الدفاع على مصالح الدول النامية وتقدم انتقادات جريئة الى الصندوق النقد الدولي وسياسته اتجاه هذه الدول ومصالحها وعموما يمكن ان نختصر الهيكل التنظيمي للصندوق في الشكل الموالي يوضح لنا اضافة الى ما تم ذكره جميع المكاتب والإدارات التي تساهم في تسير الصندوق بما فيها تلك التي توكل لها مهمات تمثيل في إقليم او بلدان محددة .

الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي في آخر تعديل

[11] - نفس المرجع السابق ،ص 289.

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

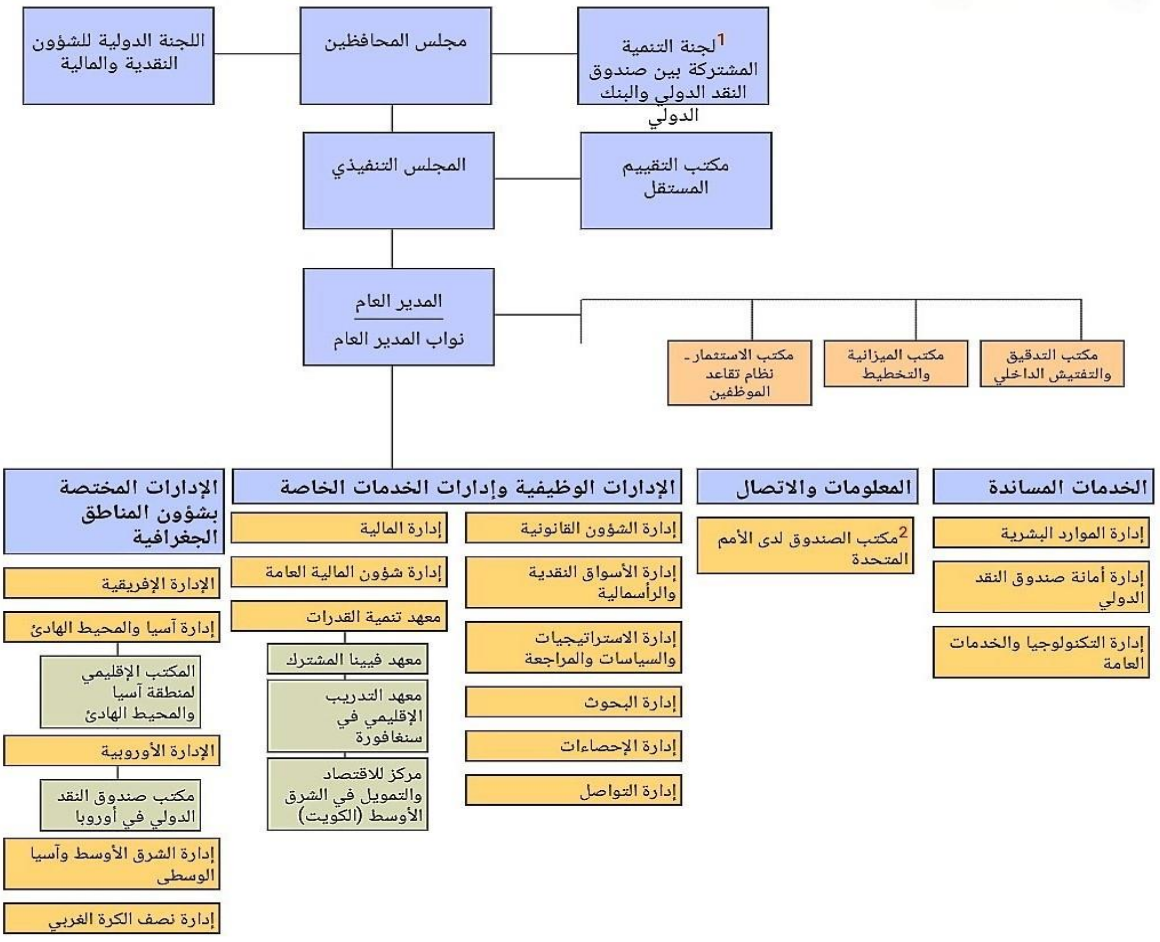

المصدر : موقع صندوق النقد الدولي ، مرجع سبق ذكره

هذا فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي للصندوق واهم الادارات والأجهزة التي تكفل له القيام بوظائفه ولكن هذه الأجهزة والهياكل او حتى نشاط للصندوق لا يمكن له القيام باي حال من الأحوال مالم تتوفر له الأموال سواء لنفقات التسيير او من اجل تحقيق أهدافه المسطرة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار النقدي الدولي وهذا لا يكون الا بمساعدة الدول التي تعاني من مشاكل مالية عن طريق منح القروض ،اذا في الموالي سوف نحاول التفصيل في الأموال التي يحصل عليها الصندوق للممارسة نشاطاته او بمعنى آخر من اين تأتي موارد الصندوق؟ .

- **الموارد المالية للصندوق :** ان المصدر الرئيسي لأموال الصندوق هو الحصص التي تدفعها الدول الأعضاء وهذه الحصص سوف نفصل فيها لاحقا بالإضافة الى هذا المصدر يوجد مصدران ثانويان يمكن للصندوق ان يعتمد عليهما وهما كل من الاقتراض الثنائي ومتعدد

الأطراف ، هذه المصادر الثلاثة الموارد هي التي تمنح الأموال للصندوق والتي بدورها سوف يستخدمها في نشاطاته التمويلية من اجل الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي الدوليين ومنح قروض ومساعدات للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها وهذه النقاط سوف تكون محور العنصر الموالي .

1- **نظام الحصص** : كما اشرنا سابقا المصدر الرئيسي للصندوق هي الحصص التي تدفعها الدول كاشتراك العضوية وهذه الحصص تختلف من دولة الى أخرى حسب حجمه النسبي في الاقتصاد العالمي ، وعلى هذا الأساس يتحدد حده الأقصى لمساهمة في موارد الصندوق وعادة ما تنقسم حصة كل عضو الى 25 ٪في شكل عملات اجنبية واسعة التداول مثل الدولار ،اليورو، او حقوق سحب خاصة و 75 ٪تدفع بالعملة المحلية للبلد العضو اذا من اجل فهم الحصص جيدا فانه لابد من تقسيم هذه النقطة الى عنصرين أولا التعمق في الحصة وكفية حسابها واهميتها وعلاقتها بالتصويت ثم الانتقال الى حقوق السحب الخاصة ماهي وكيف تحسب .

2- تحديد الحصص : عندما تم انشاء FMI كان راس ماله 8 مليار دولار ، ولقد تحددت حصص الأعضاء الاصلين من خلال لجنة كانت تضم 15 عضو فقط من بين الدول المشتركة ، ولم يكن هناك معيار محدد في توزيع الحصص بين الدول الأعضاء وانما فقط تم تحديد كل حصة حسب الوزن النسبي لهذه الدولة في الاقتصاد العالمي وبطبيعة الحال بما ان USA كانت الأقوى في تلك الفترة لها الحصة الكبرى ب 2750 مليون دولار وتلتها عدة دول أخرى حسب ما هو موضح في الجدول الموالي

الجدول رقم (04) حصص الدول الأعضاء في FMI في 01 جانفي 1945 بمليون دولار

البلد	الحصة	التصويت	البلد	الحصة	التصويت
استراليا	200	2.7	ايران	25	O.3
بوليفيا	225	3	استلندا	1	0.013
البرازيل	10	0.13	ليبيريا	0.5	0.02
كندا	150	2.02	ليكسمبورغ	10	0 .013
الشيلي	30	0.4	المكسيك	90	1.2
الصين	50	0.6	نيكاراغوا	2	0.02
كولومبيا	550	7	النرويج	50	0.6
كوستاريكا	50	0.6	نيوزيلندا الجديدة	50	0.6
كوبا	5	0.06	بناما	0.5	0.02

الدانمرك	30	0.6	الباغواي	2	0.02
مصر	45	0.6	هولندا	275	3
الاكوادور	5	0.06	البيرو	25	0.03
الولايات المتحدة	2750	31.5	الفلبين	15	0.02
ايثيوبيا	6	0.08	بولونيا	125	1.7
فرنسا	450	6	ج.الدومينيكان	5	0 .06
بريطانيا	1300	17.9	السلفادور	2.5	0.03
اليونان	40	0.5	تشيكوسلوفاكيا	125	1.7
غواتيمالا	5	0.06	ا . سوفياتي	1216.5	16.5
هايتي	5	0.06	افريقيا الجنوبية	100	1 .3
الهندوراس	2.5	0.03	الارغواي	15	O.O2
الهند	400	5	فنزويلا	15	O.O2
العراق	8	0.1	يوغسلافيا	60	0 .8
المجموع	8805				

المصدر : الهادي خالدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 67

وكما نلاحظ من الجدول السابق فان حصة كل دولة من الدول الأصليين حددت حسب قوتها في الاقتصاد العالمي في تلك الفترة واعتمدت هذه الطريقة لبقية الدول ، بينما بالنسبة للأعضاء الجدد فيتم تحديدها في نفس قرارات قبول هذه الدول في العضوية الصادرة عن مجلس المحافظين وللعلم فان هذه الحصص يتم مراجعتها كل خمس سنوات كانت آخر مراجعة هي المراجعة 14 والتي سنة 2010 ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 2016 .

اذ ان هذه المراجعة اسفرت عن زيادة حصص العضوية الى 477 مليار دولار وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 688 مليار دولار امريكي بالزيادة قدرها 334 مليار دولار وبطبيعة الحال تبقى طبعا الولايات المتحدة الامريكية صاحبة اكبر حصة ب 82.99 مليار دولار وحدة حقوق سحب خاصة أي حوالي 116 مليار دولار[12]

والجدير بالذكر انه حسب هذا التعديل الأخير فان حصة كل بلد تحدد حسب وزن متوسط أربعة عناصر أساسية تشمل وزن قدره 50 ٪ للناتج الملحي الإجمالي للبلد العضو ،درجة الانفتاح 30٪ ، مدى التغير الاقتصادي 15 ٪درجة التقلبات في المتحصلات الجارية وصافيي تدفقات رؤوس

[12] - موقع صندوق النقد الدولي ، مرجع سبق ذكره

الأموال للعضو 15 % ، حجم الاحتياطات الدولية لمدة سنة (تشمل احتياطات العضو من النقد الأجنبي ، حقوق السحب)

ولهذا الغرض يقاس اجمالي الناتج المحلي باستخدام مزيج من اجمالي الناتج المحلي القائم على اسعار الصرف السائدة بوزن 60 % اسعار الصرف حسب تعادل القوى الشرائية 40 % كذلك تتضمن الصيغة "عامل التقليص" يحد من التباين في انصبة الحصص المحسوبة للبلدان المختلفة .

- **الأدوار الأساسية للحصص** : اشرنا سابقا ان حصة كل عضو تحدد ب 25 ٪من العملات الصعبة او حقوق السحب الخاصة بينما 75 % تحدد من العملة الوطنية وهنا لابد من الإشارة الى نقطة مهمة وهي شرط الضمان بالذهب (مبدئ عدم المساس)

وهذا الشرط ينص بالرغم من انه يمكن للدولة دفع 75 % من حصتها بالعملة الوطنية الا انه وحسب احكام الصندوق[13] لابد ان تدفع الدولة العضو للصندوق خلال مدة معقولة مبلغا من عملتها في حال ينخفض فيها سعر التبادل لعملة الدولة ، بمعنى اخر فان الدولة في حالة انخفاض وتدهور عملتها لابد من تسديد ذلك الفرق الى الصندوق وهذا حتى لا تتأثر موجودات الصندوق من عملة عضو ما بالتغيرات التي قد تطرأ على سعر تعادل العملة ولا بتقلبات أسعارها في سوق الصرف ، وكل هذا من اجل تمكين الصندوق من الاحتفاظ لموارده مقومة بالذهب .

هذا فيما يتعلق بكيفية تحديد الاشتراكات بالنسبة الحصص .

- **القوى التصويتية** : ان الحصة تعبر بشكل مباشر عن القوى التصويتية للعضو في قرارت الصندوق فكلما زاد عدد الحصص زادت عدد الأصوات حيث تنقسم الأصوات الى أصوات أساسية تقدر250صوت وصوت احتياطي لكل 100000حقوق سحب خاصة (DTS) وحسب إصلاحات 2008 تم تثبيت عدد الأصوات الأساسية عند 5.502 ٪من مجموع الأصوات ويمثل عدد الأصوات الأساسية الحالية نحو3اضعاف العدد السابق .

وللإشارة فان الأصوات لا تكون فقط بالزيادة وانما من الممكن حدوث العكس اذ قد يتم خصم صوت من العضو اذا اقترض هدا الاخير DTS 400.000 من الصندوق .

كما ان اتخاذ القرارات يتميز هنا بالتدرج فيما يتعلق بنسبة الأصوات اللازمة لإصدار تلك القرارات بالأغلبية البسطة من الأصوات المعبر عنها في القضايا العادلة وبأغلبية 70 ٪بالنسبة للقرارات ذات الطبيعة العملياتية ، و بأغلبية 85 ٪ بالنسبة لتلك المتعلقة بهيكل الصندوق او تعديل الحصص .

[13] - المادة الخامسة ، القسم 11 من اتفاقية صندوق النقد الدولي

اذا حسب اخر الاحصائيات الولايات المتحدة الامريكية تملك اكبر الحصص في الصندوق بينما تملك نوفالو اصغر حصة في الصندوق وتقدر ب 2.5 مليون وحدة DTS اي حوالي 3.5 مليون كما ان السعودية تحتل المرتبة السادسة من حيث الحصص الامر الذي أهلها الى الحصول على مقعد دائم في مجلس إدارة الصندوق .

حقوق السحب الخاصة :كما اشرنا سابقا فان حصة الدولة تنقسم الى 75٪عملة محلية و 25 ٪ عملة صعبة او حقوق السحب الخاصة والسؤال ماهي حقوق السحب الخاصة وكيف يتم حسابها .

- **تعريف حقوق السحب الخاصة (DTS): droits de tirage speciaux**

هي اصل احتياطي دولي انشاه الصندوق في 23 ماي 1968 ودخل حيز التنفيذ بداية من 29-07-1969 وفي ذلك الحين تم انشاء 9.3 مليار من حقوق السحب الخاصة وبهذا اصبح هذا الأصل مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء ، وقد تم حتى الان توزيع 204.2 مليار وحدة (DTS) [14] أي ما يعادل 291 مليار دولار امريكي على البلدان الأعضاء ،وتتحدد قيمة حق السحب الخاصة وفقا لسلة من خمس عملات وهي الدولار الأمريكي ، اليورو، اليوان الصيني ، الين الياباني ، الجنيه الإسترليني ، وحقوق السحب الخاصة ليست عملة ولا استحقاقا على الصندوق بل هي استحقاق محتمل على عملات البلدان الأعضاء القابلة للاستخدام الحر ويمكن مبادلة حقوق السحب الخاصة بهذه العملات .

وللعلم تتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يوميا باستخدام سلة العملات المشار اليها سابقا حيث كانت بداية انشاؤها كل وحدة تعادل 0.888671 غرام من الذهب النقي وهو ما يعادل 1 $ وفي اوت 2001 كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تعادل 1.26$ ، يتم مراجعة مكونات سلة حقوق السحب الخاصة كل خمس سنوات او قبل ذلك اذا كان ما يدعو الى ذلك للتأكد انها انعكاس صحيح للأهمية النسبية للعملات في النظام التجاري و المالي العالميين .

وتغطي المراجعات العناصر الأساسية في طريقة تقييم حقوق السحب الخاصة ،وبما في ذلك المعايير والمؤشرات المستخدمة في اختيار عملات سلة حقوق السحب الخاصة واوزان العملات المبدئية المستخدمة في تحديد معايير (عدد وحدات) كل عملة في السلة ، وتظل مقادير العملات هذه ثابتة على مدار قدرة تقيم حقوق السحب الخاصة البالغة 5 سنوات ، لكل الاوزان الفعلية للعملات التي تتضمنها السلة بتذبذب مع حركة أسعار الصرف المشتقة من عملات السلة ، وتحدد

[14] - موقع صندوق النقد الدولي ، مرجع سبق ذكره

قيمة حق السحب الخاص يوميا على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق ، وتستخدم المراجعات أيضا في تقييم مدى ملائمة الأدوات المالية التي تتألف منها سلة أسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة والجدول الموالي يوضح لنا وزن كل عملة حسب اخر تعديل

الجدول رقم (06) اوزان العملات في مراجعة 2015 لسلة العملات المكونة لحقوق السحب الخاصة .

العملة	الاوزان المحددة في مراجعة 2015	العدد الثابت من وحدة العملة لفترة 5 سنوات
الدولار الأمريكي	41.34	0.58252
اليورو	30.93	0.38671
اليوان الصيني	8.33	1.00174
الين الياباني	8.09	11.900
الجنيه الإسترليني	10.92	0.085946

المصدر : الموقع الرسمي لـــ FMI .

- **سعر الفائدة :** يمثل سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة أساس حساب الفائدة التي تحصل من البلدان الأعضاء عند قروضها من الصندوق بشروط عادية ، والفائدة التي تسدد للبلدان الأعضاء عند حيازتهم من حقوق السحب الخاصة والتي تحصل عند مخصصاتهم من هذه الحقوق .

وللعلم فقيمة هذه الفائدة تحدد أسبوعيا على أساس متوسط مرجح لأسعار الفائدة المتمثلة على أدوات الدين الحكومية قصرة الاجل في أسواق راس المال التي تتداول العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة بحد ادني 5 نقاط أساس ، وينشر السعر في الموقع الصندوق على الانترنت .

- **شروط الاستفادة من حقوق السحب الخاصة :**

يعد حق الدولة العضو في الصندوق، والمشتركة في حقوق السحب الخاصة، في الحصوعلى عملات قابلة للتحويل، مقابل حصتها من الحقوق، حقاً غير مشروط، ويستطيع هذا العضو أن يستعمل ما يقتنيه من حقوق السحب الخاصة، بحسب حاجته، من أجل تصحيح ميزان المدفوعات، أو من أجل تعزيز موجوداته الاحتياطية، ويتم ذلك بأن ينزل عنها لغيره من الأعضاء، مقابل حصوله على عملات قابلة للتحويل.

وهذا يعني أن حقوق السحب الخاصة هي موجودات أو أصول قابلة للتداول من دون شروط، ولكن بالعملات القابلة للتحويل، ولذلك فإن جميع البلدان الأعضاء في الصندوق والمشتركة بحقوق السحب الخاصة، أصبحت تضم موجوداتها، من الحقوق إلى حساب الاحتياطي الرسمي لديها، ويترتب على استعمال هذه الحقوق للحصول على العملات القابلة للتحويل دفع عمولة للصندوق.

أما البلد الذي تلقى أو حصل على حقوق السحب الخاصة، مقابل تقديم عملته المحلية، أو أي عملة قابلة للتحويل، فإنه يحصل على فائدة من الصندوق، تعادل العمولة التي يتقاضاها الصندوق، ويتحدد معدل العمولة أو الفائدة في الأجل القصير السائد في الأسواق النقدية في الدول الخمس التي تؤلف عملاتها السلة التي تحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة

– **إدارة حقوق السحب الخاصة** : يقوم صندوق النقد الدولي، بإدارة حقوق السحب الخاصة، بتنظيم حساب خاص، يتضمن توزيع الحصص، وكيفية سحبها، وتحديد معدلات الفوائد والعمولات عليها، من أصوات الدول الأعضاء في الصندوق، وهو الذي يقوم بتحديد البلدان التي عليها تقديم عملاتها، أو العملات القابلة للتحويل لغيرها من البلدان التي ستستخدم هذه الحقوق.

وأخيراً يقوم الصندوق بالنظر في مخالفات الأعضاء، وفرض العقوبات التي رآها مناسبة. وغالباً يختار الصندوق الدول التي تقدم عملاتها من بين الدول التي يحقق ميزان مدفوعاتها فائضاً أو يكون متوازناً على الأقل. ويستطيع البلد الذي يحدده الصندوق أن يرفض قبول الحقوق المحولة إليه، إذا ما بلغت موجوداته منها، ضعفي حصته الأساسية.

وعلى الرغم من إدخال التحسينات على نظام إدارة حقوق السحب الخاصة المستخدمة منذ ربع قرن، فإن نصيبها في الاحتياطات لم يتجاوز 4%، كما أن أهمية العملية تتراجع باستمرار على الرغم من اتساع التجارة الدولية. ويعود ذلك إلى عدم التوسع في إصدارها، فلم يخصص منها حتى عام 1991 سوى 21.3 مليار وحدة حقوق سحب

- **الانتقادات الموجهة لحقوق السحب الخاصة** : يعتبر بعض المختصين في الاقتصاد الدولي أن عملية حقوق السحب الخاصة هذه ما هي إلا مؤامرة دولية، حاكتها البلدان الغنية ضد البلدان الفقيرة، وسيكون أثرها الرئيسي الإسهام في تعميق الهوّة التي تفصل الآن بين هاتين الكتلتين من البلدان. وخلاصة القول إن حقوق السحب الخاصة هي عنصر جديد أضيف إلى عناصر السيولة الدولية السابقة. كما أنها ترمي بصورة صريحة إلى مساعدة البلدان الكبرى، التي تعاني من عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها مثل بريطانيا والولايات المتحدة. كما يرى المختصون في هذا المضمار أن

الاستمرار في إصداره في الأمد الطويل سيؤدي حتماً إلى إحداث اضطرابات نقدية مهمة. كما أن خلق هذا النظام يعتبر انتصاراً جديداً للولايات المتحدة، التي تسعى إلى استبعاد الذهب من الصعيد النقدي الدولي. وهذه الاتفاقية في حقيقتها أيضاً هي إجبار البلدان صاحبة الفائض الدائم – كالسعودية – على تقديم كميات مجانية من السلع والخدمات بالإضافة إلى رأس المال إلى البلدان

كان هدا المصدر الأول والرئيسي لتمويل صندوق النقد الدولي لكن من الممكن ان يلجأ الصندوق لمصادر أخرى وهي الاقتراض او بيع الذهب .

- **الاقتراض** : يمكن لصندوق النقد الدولي في حالة عدم كفاية حصص الدول المشاركة اللجوء الى الاقتراض من اجل القيام بنشاطاته سواء كان قرض ثنائي او متعدد الأطراف وفي هذا الصدد نجد نوعين من الإقراض [15]:

1- **الإقراض متعددة الأطراف** : في هذا النوع من الإقراض أيضا ينقسم الى نوعين :

ا- الاتفاقيات العامة للإقراض : General Arrangement to Borrow

تم انشاء هذه الاتفاقية في 1962 ب 9 مليار وحدة حقوق خاصة لكي تتوسع في سنة 1983 الى 17 مليار"وح س خ" يشارك في هذه الاتفاقية 11 مشارك وهم البلدان الصناعية العشرة بالإضافة الى سويسرا وبنوكها المركزية وللإشارة ففي 26-12-2013 تم تجديد الاتفاقية العامة للإقراض واتفاق ائتماني مصاحب مع المملكة العربية السعودية لمدة خمس سنوات وهذا القرض كان قدره 1.5 مليار "و ح س خ " اي ما يعادل 2.3 مليار دولار .

ب- الاتفاقيات الجديدة للائتمان : New Arrangement To Borrow

هذه الاتفاقية سميت بالجديدة لأنها استحدثت فقط 1997 يشارك فيها 25 بلد ومؤسسة وازداد 13 بلد في افريل 2010 تعتبر هذه الاتفاقية اهم مصدر مكمل لحصص الأعضاء تم توسيع نطاقها سنة 2009 ويمكن حسب هذا الاجراء اتاحة موارد مكملة تصل الى 370 مليار" و ح س خ " أي حوالي 560 مليار .

اذا صندوق النقد الدولي يمكن له تفعيل هاتين الاتفاقيتين في حالة ما انه رأى ان حصص الأعضاء غير كافية لتمويله وللعلم فمع المراجعة 14 الأخيرة وزيادة الحصص الأعضاء قام الصندوق بتخفيض اتفاقيات الاقتراض الجديدة من 370 مليار "و ح س خ" الى 182 مليار "و ح س خ"

[15] - شقنقيري نوري وآخرون ، المؤسسات المالية الحلية والدولية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن، 2009، ص 306

2- **اتفاقيات الاقتراض الثنائية :** ان الاقتراض كان هو الحل الثاني بالنسبة لصندوق في حالة عدم كفاية الحصص وهو ما يتجسد بكل من (GAB) و (NAB)

ولكن مع تداعيات الازمة العالمية سنة 2008 تم اللجوء الى ملجأ اخر وهو الاتفاقيات الثنائية التي تمت الجولة الأولى منها في الفترة 2009-2010 اين استخدمت هذه الموارد من اجل تمويل التزامات الصندوق اتجاه الأعضاء فيما يخص التسهيلات والمساعدات الموقع عليها لكن هذه الاتفاقية تم ايقافها بسبب طلب الدول الأعضاء لزيادة حصصها وموافقة الصندوق على ذلك وبالتالي زيادة موارد الصندوق ولم يعد بحاجة الى اتفاقيات الإقراض الثنائية ، ولكن مرة أخرى تظهر ازمة منطقة اليورو في الفترة 2011-2012 الامر الذي أعاد هذه الاتفاقيات الى الواجهة مرة أخرى وهنا تعهدت 38 دولة بزيادة موارد الصندوق ب461 مليار دولار من خلال هذا النوع من الاتفاقيات ، ومند 2013 دخلت حيز التنفيذ عن طريق 21 بلد بمبلغ قدره 378 مليار ، وللإشارة فانه لحد الان لم يتم تفعيل أي اتفاقية في عملية التمويل ، وكل اتفاقية هي سارية المفعول لمدة سنتين قابلة للتمديد فترتين اضافيتين كل واحدة تقدر بعام ، كما ان الحصول على القروض سيكون مرهونا بالشروط التي وضعها المجلس التنفيذي في اوت 2016 بعدما كانت خاضعة لأحكام سنة 2013 و التي كانت تنص على ان هذه القروض الثنائية مخصصة فقط لمواجهة الازمات العالمية

اذا هذه الاتفاقيات لها دور كبير في بعث الطمأنينة لدى الدول الأعضاء لتلبية احتاجتهم حتى ولم تكن الموارد المالية المتاتية من الحصص او الإقراض متعدد الاطراف كافي[16]

- **بيع الذهب :** قد يلجأ أيضا الصندوق بخلاف كل الموارد السابقة الذكر الى بيع جزء مما لديه من ذهب بهدف توفير موارد مالية إضافية وهذا ما تم فعلا في اطار الإصلاح نظام بروتن وودز الذي أدى الى اجراء التعديل الثاني 1978 اذ تم الترخيص للصندوق ببيع 6 /1 مخزونه من الذهب في الأسواق العالمية دامت عملية البيع أربعة سنوات نتج عن هذه العملية بيع 800 طن من الذهب تم تحويل 28 ٪منها الى الدول النامية حسب حصة كل دولة اما الباقي 72 ٪وهو حصة الدول الصناعية فقد تم تقديمه على شكل قروض الى الدول المنخفضة الدخل .

[16] - صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 16/ 447 متوفر على الموقع :
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/10/06/AM16-PR16447-IMF-Members-Commit-US-340-billion-in-Bilateral-Borrowing يوم 09 / 06 / 2019 على الساعة 17: 19

اما بالنسبة للوقت الحالي فان الصندوق يعتبر من اكبر الحائزين على الذهب في العالم اذا يبلغ حيازته حوالي 90.5مليون اوقية 2.81141 تزن طن متري اي ما يعادل 3.2 مليار " و ح س خ "بمعنى 4.5 مليار دولار

وللعلم فان الصندوق يمكن له حسب اتفاقية 1978 بيع الذهب مباشرة حسب أسعار السوق السائدة وهذا بموافقة 85 ٪من مجموع القوى التصويتية ويحق الصندوق استخدام الذهب في أي معاملات أخرى مثل الإقراض ، التأجير ، المبادلات ، الضمان ، او حتى شرائه .

وبخلاف الحادثة التي تم الإشارة اليها سابقا حينما باع الصندوق 1/6 من موجدته من الذهب فقد قام بهذا الفعل في العديد من المناسبات كانت [17]

- 1999 في ديسمبر من هذه السنة صرح المجلس بأجراء عمليات خارج السوق للبيع كمية من الذهب تصل الى 14 مليون اوقية بغية المساهمة في تمويل مشاركة الصندوق في المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون .
- 2009/02/18 : وافق المجلس التنفيذي على بيع 403.3 طن متري من الذهب أي ما يعادل (12.94) مليون اوقية وكان هذا جزء عن نموذج الدخل الجديد المتفق عليه في افريل 2008 للمساعدة على وضع موارد الصندوق المالية على مسار سليم في المدى الطويل ، ومن العناصر المحورية في هذا النموذج انشاء صندوق وقف تمويل من أرباح بيع هذا الذهب .

فيفري 2010 : اعلن الصندوق عن بداية بيع الذهب والمقدر ب 191.3 طن ، ومن اجل عدم اغراق السوق ووضعه في حالة اختلال تم بيع هذه الكمية على دفعات استغرقت عدة شهور، ليتم الانتهاء من بيع كل الكمية في ديسمبر من نفس السنة

بعد هده المبيعات تم الشروع في توزيع الأرباح من الذهب على الأعضاء وهذا كان في كل من فيفري 2012 بعد موافقة المجلس التنفيذي اين تم توزيع 700 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة مع التأكيد على ان 90٪ من هذه الاحتياطات سوف يتم تسخيرها لأغراض "الصندوق الاستمائي للنمو والحد من الفقر" هذا التوزيع دخل حيز التنفيذ في أكتوبر 2012

كما انه في سبتمبر 2012 وافق المجلس التنفيذي على توزيع جزء كاف من الاحتياطات بقيمة 1750 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة من الارباح الاستثنائية المحققة من بيع الذهب ، مع

[17] - IMF,FACT SHEETS,GOLD IN THE IMF ,AVAIBLE IN THE SITE C:/USER/AP/DOWLOMAD:/gloda.pdf/p3

التأكيد على نفس الشروط السابقة الخاصة بالصندوق الاستنمائي للنمو والحد من الفقر دخلت هذه التوزيعات حيز التنفيذ في أكتوبر 2013 .

حاولنا من خلال كل ما سبق الحديث عن الموارد المالية لصندوق النقد الدولي والتي تمثلت في كل من الحصص ، الإقراض ، بيع الذهب هذه الموارد التي بفضلها يقوم الصندوق بالعديد من النشاطات على المستوى الدولي سواء ما تعلق بتقديم القروض للمحافظة على استقرار النظام النقدي الدولي او ما تعلق بالمساعدات المالية او الفنية لمختلف دول العالم وهو ما سوف نفصل في التالي .

- **النشاطات التمويلية FMI** : ان الصندوق النقد الدولي يقوم بثلاث نشاطات رئيسية تندرج تحت كل قسم منها العديد من النشاطات الأخرى وهذه النشاطات تتمثل في الإقراض ، الرقابة الاقتصادية وتنمية القدرات او ما يصطلح عليه بالمساعدات الفنية ،ولكن قبل التفصيل في هذه النشاطات من الأهمية بمكان الإشارة الى ان ليست كل الدول تستطيع الاستفادة من المزايا سالفة الذكر وانما لابد من توفير شروط وهي :

– يشترط ان لا تكون العملات الى تطلب الدولة العضو سحبها من الصندوق ، قد أعلنت نادرة لان العملة المعلنة نادرة هي التي يتضح للصندوق ان الطلب عليها يهدد تهديدا مقدراته على تقديمها فيعلن رسميا ان تلك العملة نادرة[18].

– ان يكون استعمال الصندوق للموارد الممنوحة من طرف الصندوق تتوافق مع السياسة التي يتبنها هذا الأخير .

– لابد على الدولة الطالبة للمساعدات ان تثبت بالأدلة حاجتها الى العملات المطلوب سحبها ، وهذا الشرط يعرف بالمبررات الاقتصادية التي تقدمها الدولة طالبة السحب [19]

– لابد على الدولة الطالبة للمساعدات عدم مخالفة احكام الصندوق فيما يتعلق بتغير سعر التعادل لعملاتها .

– يجب ان لا يترتب على السحب ان يحوز الصندوق من علمة الدولة الساحبة اكثر من 20٪ من حصتها في أي وقت وان لا تسحب خلال عام واحد اكثر من 25٪ من هذه الحصة وللإشارة هذا الشروط تستثني منها الولايات المتحدة الامريكية لأنها العملة الاحتياطية الأولى .

[18] - المادة 07 القسم 03/ا من مواد تأسيس صندوق النقد الدولي
[19] - المادة 05 القسم 03/ ب الجزء 1 من مواد تأسيس صندوق النقد الدولي

– هناك مجالات محددة لاستخدام الدولة لهذه الأموال الممنوحة من الصندوق وتقتصر على تدعيم عملتها في أسواق الصرف ،علاج العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها ، سد العجز في الاحتياطات النقدية

– لابد على الدولة الساحبة إعادة شراء عملتها في المستقبل .

– ضرورة التزام الدولة الطالبة للمساعدة بنظام المشروعية .

بعدما استعرضنا الشروط الواجب توفرها لكل دولة طالبة للمساعدة ونحاول في التالي نحاول التطرق بشيء من التفصيل الى القروض التي يمنحها الصندوق لأعضائه .

اذا ان هذا الأخير يمنح قروض بالعملات الأجنبية وهذا من اجل معالجة المشكلات التي قد تواجهها الدولة طالبة القروض في ميزان مدفوعاتها اذا ان استخدام هذه القروض اما لتحقيق التوازن بين نفقات وايرادات الدولة و بالتالي إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها او من اجل القيام بالإصلاحات الهيكلية والتي بدورها تساهم في إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها .

اذا يمكن لأي دولة تعاني من هذه المشكلات الحادة في ميزان مدفوعاتها الى ان تلجأ الى صندوق النقد الدولي وهذا حتى لا تضطر الى اتخاذ بعض الإجراءات الأخرى مثل تقييد التجارة الخارجية او الضغط على الطلب المحلي بشكل شديد الامر الذي يؤثر على الرخاء ومستوى المعيشة في تلك الدولة كل هذه الأسباب تجعل الدولة تلجاء الى صندوق النقد الدولي للاقتراض ، هذا الأخير الذي لا يمنح قروض الا بعد التوصل الى اتفاق مع السلطات الرسمية للبلد المعني حول السياسات التي من شانها تحقيق سلامة المركز المالي الخارجي للبلد ، الاستقرار المالي والنقدي ، النمو القابل للاستمرار وكل هذه النقاط لابد من توضحها من طرف البلد في تقرير رسمي يدعى بخطاب النوايا يتم تقديمه من الحكومة الى مدير FMI ، وعند الموافقة من طرف الصندوق على منح القرض فلابد على الدولة ان تتعاون تعاونا وثيقا مع الصندوق من صياغة البرنامج الذي يستطيع مواجهة الاحتياجات والظروف الخاصة لهذا البلد ، وللعلم فان هذا البرنامج قابل للتعديل حتى وان كان في مرحلة التنفيذ ، كما ان القرض الذي يقدماه FMI تتميز بجملة من الخصائص هي[20]

- الصندوق لا يقدم أموال لتمويل مشاريع تنموية وانما هي موجهة لحل المشكلات التي تعاني منها البلد في ميزان مدفوعاتها .

[20] - Fréderic Toulon , le system monétaire international, Paris , Seuil, 1996, P39

- ان هذه القرض كما اشرنا سابقا مرتبطة fشروط تكون عادة متعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي والقطاع المالي وبالتالي لا يمكن ان تستعمل من اجل تصريفها في أوجه غير مجدية تؤدي الى زيادة الديون فقط .
- قروض FMI هي مؤقتة تستمر من ستة اشهر الى أربعة سنوات وللعلم ففي سنة 2000 اقر مجلس المحافظين إمكانية التسديد المبكر أي في فترة تكون بين 2.5 سنة الى 4 سنوات بالنسبة الى اتفاقية الاستعداد الانتمائي و 4.5 الى 7 سنوات بالنسبة الاتفاقيات المددة .
- الدول المقترضة هي ملزمة بدفع أسعار الفائدة بالإضافة الى رسوم التشغيل من اجل تغطية المصاريف التشغيلية للصندوق ، كما يمكن فرض رسوم إضافية اذا تجاوز القرض مستوى حد معين وهذا من اجل كبح الدولة لعدم التمادي والافراط في استخدام أموال الصندوق ، هذه الرسوم تنطبق أيضا على المسحوبات بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي ،وللإشارة فالبلدان منخفضة الدخل والتي تقترض من اجل تسهيل النمو والحد من الفقر فيطبق عليها سعر فائدة منخفضة يقدر ب 0.5 ٪.
- تعزيزا للضمانات الوقائية التي تكفل حسن استخدام الأعضاء لموارد الصندوق يشترط اجراء تقييمات لمدى امتثال البنوك المركزية فيما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية ووضع التقارير المالية واليات التدقيق .
- يقدم الصندوق في معظم الحالات نسبة صغيرة فحسب من احتياجات التمويل الخارجي اللازمة للبلد المعني

هذا فيما يتعلق بأهم خصائص و مميزات قروض FMI اما بالنسبة الأنواع وأدوات هذه القروض اما بالنسبة للأنواع وأدوات الإقراض فنستعرضها في التالي.

- **أدوات الإقراض في صندوق النقد الدولي وتطويرها :** يقدم الصندوق النقد الدولي العديد من القروض تختلف حسب احتياجات البلدان الأعضاء ومدة القرض وشروط سداده بالإضافة الى العديد من المعايير الأخرى لكن في العموم فان القروض التي يقدمها FMI تندرج تحت 3 سياسات رئيسية وهي [21]:

- اتفاقيات الاستعداد الانتمائي : وهي أساس سياسات اقراض FMI استخدمت لأول مرة عام 1952 تهدف أساسا لمعالجة مشكلات ميزان المدفوعات قصيرة الاجل .

[21] - محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ، ص 71

- الاتفاقيات الممدة متوسطة الاجل : والتي تعقد بموجب تسهيل الصندوق الممد وهذا الأخير الذي انشاء بموجب القرار رقم (81/40) 6783 بتاريخ 1981/03/11 دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1981/05/07 وهذه القروض موجهة للبلدان التي تعاني من مشاكل في ميزان مدفوعاتها الناتجة عن الاختلالات هيكلية في اقتصادها الامر الذي يستغرق زمنا طويلا نسبيا مقارنة بالاختلالات ضعف الاقتصاد الكلي ، وهذه القروض توجه أساسا للإصلاحات المتعقلة بالضريبة ،القطاع المالي ،خصخصة المؤسسات العامة ،إجراءات تعزيز المرونة في الأسواق .
- تقديم تسهيلات الى الدول الأكثر فقرا : وهي قروض مسيرة من اجل تامين سلامة مراكزها الخارجية بدء العمل بهذه التسهيلات منذ نهاية السبعينات القرض الماضي وللعلم ففي هذا الشأن قد تم التخلي عن التسهيل التمويلي المعزز وحل محله تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGf) وهذا في نوفمبر 1999 .

كما استحدثت تسهيلات أخرى بعد الازمات التي توالت في التسعينات القرن الماضي تهدف الى مساعدة البلدان في مواجهة الفقدان المفاجئ لثقة الأسواق ومنع انتقال عدوى الازمات الى ناهيك عن تلك المقدمة لمساعدة البلدان التي يعاني من مشكلات في موازين مدفوعاتها الناتجة عن أحداث خارجة عن نطاقها مثل الكوارث الطبيعة .

عموما تحت هذه الأقسام الرئيسية تندرج جملة من التسهيلات نذكرها في التالي :

ا– تسهيلات الإقراض المسيرة : هذه التسهيلات توجه الى الدول منخفضة الدخل وهذا من اجل تحقيق النمو والحد من الفقر ، وتندرج تحت هذا النوع العديد من التسهيلات يمكن اختصارها في الجدول الموالي

الجدول رقم (06) : تسهيلات الإقراض المسير التي يقدمها صندوق النقد الدولي

	التسهيل الائتماني الممدد	تسهيل الاستعداد الائتماني	التسهيل الائتمان السريع
الهدف	مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق مركز اقتصادي كلي مستقر وقابل للاستمرار والحفاظ عليه على النحو اللازم لتحقيق أداء قوي ودائم		
الغرض	معالجة مشكلات مطولة تتعلق بميزان المدفوعات	تلبية احتياجات قصيرة الاجل	التمويل بموارد منخفضة لتلبية احتياجات عاجلة تتعلق بميزان المدفوعات

الاهلية	البلدان المؤهلة من الاستفادة من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر		
المؤهل	وجود مشكلة مطولة في م.م، وجود احتياج فعلي الى التمويل اثناء فترة الاتفاق وان لم يكن بالضرورة في وقت الموافقة على القرض او صرفه	وجود احتياج محتمل (استخدام وقائي)او فعلي في الاجل القصير لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات وقت الموافقة ضرورة ان يكون هناك احتياج لكل مبلغ مصروف	وجود حاجة ملحة لمعالجة مشكلات تتعلق بـــ م م عندما يكون برنامج الشرائح الائتمانية الأعلى متعذرا او غير ضروري
استراتجية النمو والحد من الفقر	ينبغي ان يكون البرنامج المدعم بموارد الصندوق متوائما مع اهداف البلد المعني لتحقيق النمو والحد من الفقر وينبغي ان يهدف الى دعم السياسات التي توفر ضمانات وقائية للإنفاق الاجتماعي واوجه الانفاق الأخرى ذات الأولوية		
	تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر وفي حالة وجود احتياج مستمر ، يطلب البلد المستخدم لتسهيل الاستعداد الائتماني الممد مع الالتزام بشروط تقديم وثائق استراتجية الحد من الفقر	لا يلزم تقديم وثيقة استراتيجية الحد من الفقر
الشرطية	شريحة الائتمان الأعلى مرونة فيما يتعلق بمسار ضبط المالية العامة وترقيته	شريحة الائتمان الأعلى تهدف الى تلبية احتياجات قصيرة الاجل لمعالجة مشكلا ت بميزان المدفوعات	لا توجد شرطية على أساس المراجعة اللاحقة و يستخدم سجل الأداء لتأهيل البلد لتكرار الاستخدام
سياسات الاستفادة من الموارد	حد سنوي نسبته 85٪من حصته العضوية وحد تراكمي بعد خصم مدفوعات السداد المقررة) نسبته 225٪من الحصة العضوية، وتستند الحدود الى جميع القروض القائمة في إطار الصندوق الاستنمائي للنمو والحد من الفقر وفي حالة الاستفادة من الموارد في الحالات استنمائية تكون نسبة الحد السنوي 100٪من حصة العضوية ونسبة الحد التراكمي (بعد خصم مدفوعات السداد المقررة) 300٪		

	من الحصة العضوية

المصدر : التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019، مرجع سبق ذكره ، ص 48

من الجدول السابق نلاحظ تفاصيل كل انوع القروض الميسرة التي يمنحها FMI الى الدول المعنية ولعل من بين هذه التفاصيل نجد المشروطية هذه الأخيرة التي هي عبارة عن جملة من الشروط الهيكلية اقرها المجلس التنفيذي لـــ FMI من اجل الاستفادة من القروض الميسرة يبلغ عددها 17 شرطا أجريت عليها العديد من التحديثات في اطار سياسة اصلاح الإقراض لدي FMI كان اخر تحديث في نهاية 2004 وهذا لان هذه الشروط معظمها لم تكن مرتبطة بالأهداف المرجوة منها ، كما ان بعضها كانت خارج مجال اخصاص الصندوق الأساسية اذا حسب هذه الشروط لابد على البلد المعني ان يبدي استعداده لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، قائم على الغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية والنقد الأجنبي او تخفيضها وتحرير اسعار الصرف تدريجيا واتباع سياسة محددة لمعالجة التضخم وتحرير راس المال وهذا كله بتحديد فترة زمنية للتنفيذ .

هذا بالنسبة الى التسهيلات المتعلقة بالقروض الميسرة والتي تجرا عليها تعديلات على اسعر الفائدة كل عامين اخر مراجعة كانت في 2016 حيث تم الاتفاق على ان تكون الفائدة 0 ٪بالنسبة لتسهيل الائتماني المدد وكذلك لتسهيل الائتماني السريع

لكن هناك ايضا أنواع أخرى من القروض يقدمها FMI تكون بشروط غير ميسرة وهي :

- **تسهيلات الإقراض الغير ميسرة :** ان الصندوق كما اشرنا يحصل على موارده من حصص الأعضاء او حتى من الاقتراض ،هذه الموارد يمكن ان يقدمها للدول الأعضاء التي تتمتع بدخل متوسط او مرتفع على شكل قروض غير ميسرة ففي سنة 2019 وافق المجلس التنفيذي لدى الصندوق على سبعة اتفاقيات جديدة ، زيادة واحد بالنسبة للأرجنتين وتخفيض واحد للمكسيك ليبلغ مجموعها 50.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 700 مليار حسب أسعار السائدة في 2019/04/30 والجدول الموالي يوضح بشكل مفصل هذه الاتفاقيات التي تمت في 2019 .

الجدول رقم (07) اتفاقيات الإقراض غير الميسرة لسنة 2019 (مليون وحدة حقوق سحب خاصة)

الأعضاء	نوع الاتفاق	تاريخ النفاذ	المبالغ التي تمت الموافقة عليها
الاتفاقيات الجديدة			
كولومبيا	خط الائتمان المرن لمدة 24 شهر	2018/05/25	7848
الارجنتين	اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة 36 شهر	2018/06/20	37359

بربادوس	تسهيل الصندوق الممدد لمدة 24 شهر	2018/10/01	208
انغولا	تسهيل الصندوق الممدد لمدة 36 شهر	2018/12/07	2673
المغرب	خط الوقاية والسيولة لمدة 24 شهر	2018/12/17	2150.8
أوكرانيا	اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة 14 شهر	2018/12/18	2800
الاكوادور	تسهيل الصندوق الممدد لمدة 36 شهر	2019/03/11	3035
المجموع			540938
زيادة / خفض الاتفاقيات القائمة			
الارجنتين	اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة 36 شهر	2018/10/26	5335
المكسيك	خفض الاستفادة من خط الائتمان المرن الذي يغطي 24 شهرا	2018/11/26	8912,8-
المجموع			3588,8-
الإجمالي			50516,8

المصدر : التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة 2019 ، مرجع سبق ذكره ، ص 43

من الجدول السابق نلاحظ ان كل الاتفاقيات التي تمت في 2019 هي اتفاقيات تجاوزات السنة ، كما ان اتفاقية اعادة الشراء كانت اكبر من اتفاقية الشراء وبالتالي ارتفاع حساب الموارد العامة للصندوق الى 63.7 مليار ح س خ ، هذا فقط بالنسبة للسنة المالية 2019

اما الشكل اموالي يوضح حجم تطور القروض الغير الميسرة من 2010-2019 .

اما في التالي فسوف نستعرض أنواع هذه التسهيلات الغير الميسرة وهي :

- اتفاق الاستعداد الائتماني 1952 : تم انشاؤها في سنة 1952 وهي جوهر الإقراض في FMI حيث تؤكد هذه الصيغة إمكانية سحب الصندوق من حصته هدفها الأساسي هو معاجلة مشكلات ميزان المدفوعات القصيرة الاجل فترة سددها تتراوح ما بين 3.25 و5 سنوات وتكون الأقساط كل ثلاث اشهر
- اتفاق الاستعداد الائتماني 1974: هذه النوع من التسهيل يقدم الى الدول التي تعاني من مشكلات خطيرة في موازين دفوعاتها ناتجة عن اختلالات هيكلية قد يستغرق إصلاحها مدة طويلة

من شروط تقديم هذا التسهيل اعتماد برامج تصحيحية تصل الى 4 سنوات و وضع جدول اعمال هيكلي بالإضافة الى اعداد بيان سنوي مفصل لكل 12 شهر قادم ، فترة سداده تتراوح من 4.5 الى 10 سنوات بينما الأقساط فهي نصف سنوية .

- خط الائتمان المرن 2009: استحدثت هذه الأداة في 2009 وهي خاصة بالدول التي تتمتع بمستوى عالي من القوى بالنسبة للسياسات الأداء الاقتصادي جاءت من اجل تفادي وقوع الازمات الاقتصادية الناتجة عن مشكلات م م محتملة او فعلية مدة سددها أيضا تتروح بين 3.5 –5 سنوات يتميز هذا التسهيل بانه يكون على دفعة واحدة وليس على أساس مرحلي كما لا يشترط للحصول عليه تنفيد تفاهمات معينة بشان السياسات الاقتصادية وهناك مرونة في اختيار السحب من خط الائتمان وقت صدور الموفقة او اعتباره ترتيبا وقيئا الاقساط فهي ربع سنوية
- خط الرقابة والسيولة 2011 : هذه الأداة بداءة مند 2011 زهي موجهة الى البلدان التي تتميز بأساسيات وسياسات اقتصاديات سليمة من شروط منحها ضرورة توفر قوة اطر سياسات والمركز الخارجي والقدرة على النفاد الى الاسوق بما في ذلك سلامة أوضاع القطاع المالي . تتشابه مع اتفاقية الاستعداد الائتماني من ناحية فترة السدد ومدة الأقساط .
- خط التمويل السريع 2011 : هذه الأداة تتشابه مع الائتمان في نقطة التمويل السريع لاحتياجات العاجلة غير انها تختلف معه في انها أداة تكون بفوائد ورسوم ، وللاستفادة منها لابد من بدل جهود لحل مشكلات م م والتي قد تتطلب إجراءات مسبقة

اما بالنسبة لمدة السداد والأقساط فتتشابه مع كل من خط الوقاية والاستعداد الائتماني .

اذا هذه اهم الخدمات التي يقدمها FMI من ناحية الوظيفة الأولى له والمتعلقة بالإقراض الذي يعتبر الشق المادي لدور FMI اما الجانب الغير التمويلي ل FMI والمتمثل في كل من الرقابة والمساعدة الفنية فسوف نفصل فيه في التالي .

❖ **الرقابة في صندوق النقد الدولي** : ان FMI من خلال الرقابة يشرف على النظام النقدي الدولي ويتابع كافات التطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والتحق من سلامة السياسة المالية والاقتصادية للدول الاعضاء بالإضافة الى التنبؤ بكل المخاطر الاقتصادية التي قد تصيب الدول الأعضاء وتقديم الانذار المبكر لها من اجل تفادي الوقوع في الازمات اذا بوسطة الرقابة يمكن FMI ان يساعد النظام النقد الدولي على القيام بغرضه الأساسي المتمثل في تيسير تبادل السلع والخدمات و رؤوس الأموال ومن ثم الحفاظ على نمو اقتصادي سليم وعموما فالرقابة لدى الصندوق تنقسم الى :

- **الرقابة الثنائية** : هذا النوع من الرقابة يكون بين صندوق النقد الدولي و احد أعضائه واهم عنصر في هذه الرقابة هي مشورات المادة الرابعة والتي سميت بهذا الاسم على أساس المادة 4

من مواد تأسيس الصندوق والتي تقضي بضرورة اجراء مراجعة للتطورات والسياسات الاقتصادية في كل من الدول الأعضاء ، عموما هذا النوع من الرقابة يقوم فيه الصندوق بتقييم سياسات كل بلد عضو وتقديم المشورة بشأنها وهذا عن طريق زيارة خبراء الصندوق للبلد المعني والاجتماع مع مسؤولي الحكومة والبنك المركزي وممثلي الشركات والمجتمع المدني والنقابات العمالية من اجل إعطاء الصورة الحقيقية لواقع اقتصاد البلد بعد المعاينة وإعطاء التوجيهات والحلول المناسبة بعدها يرفع الخبراء تقريرهم الى المجلس التنفيذي الذي يقوم بدوره بالمشاورات لكي يتم في الأخير بعث نسخة من هذه المشاورات الى البلد المعني وبعد اخد موافقته يتم نشر هذه النسخة على شكل بيان صحفي ، وللعلم ففي 2019 اجرى الصندوق 119 عملية مشورة في اطار المادة 4 .

- **الرقابة الإقليمية** : هذا النوع من الرقابة وكما هو واضح من اسمها تعنى بالسياسات الاقتصادية والمالية حسب الاتفاقيات الإقليمية لمجموعة من الدول وهي مناقشات تكون بين المجلس التنفيذي وإقليم معين مثل الاتحاد الأوروبي ، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا ، الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا كما يشارك موظفو الصندوق في مشورات متعلقة بمجموعات اقتصادية على غرار مجموعة 7السبعة ، مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان اسيا والمحيط الهادي .
- **الرقابة المتعددة الأطراف** : يقوم الصندوق حسب هذا النوع من الرقابة باستعراض المستجدات الاقتصادية على المستوى العالمي ككل وجهود الصندوق في مجال استقرار النظام النقدي والمالي ونجاعة السياسات الاقتصادية ،وكل هذا يكون عن طرق 3 إصدارات نصف سنوية وهي افاق الاقتصاد العالمي ،تقرير الاقتصاد المالي العالمي ،الراصد المالي بالإضافة الى بعض التقارير التي تنتج على التعاون الوثيق مع بعض المجموعات الاقتصادية على غرار مجموعة 20 للاقتصاديات الصناعية ومجموعة الأسواق الصاعدة .

➢ **أدوات الرقابة الاقتصادية :** من اجل قيام FMI بعملية الرقابة بأنواعها السابقة لابد له من أدوات لذلك ، وهذه الأدوات تتمثل في [22]:

- **انظمة الإنذار المبكر:** هي عبارة عن أداة تستخدم من اجل توقع حدوث الازمات عن طريق تقييم المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهي عبارة عن مزيج من مؤشرات في قطاعات مختلفة سواء تعلق الامر بالاقتصاد الكلي او الجزئي وكل هذا بالاعتماد على عتبة

[22] - نادية العقون ، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية – الوقاية والعلاج - ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، ص 262

تكون كمعيار فاذا تجاوز هذا المؤشر العتبة يعني هناك ازمة على وشك الحدوث وهذه المؤشرات تكون

في مدة زمنية تتراوح بين عام وعامين والإنذار المبكر يعتبر أداة مهمة من أدوات الرقابة الاقتصادية نظرا لأنه يجمع جملة من المؤشرات المالية ،النقدية ، المخاطر الخارجية والتي عادة تتعلق بسعر الصرف الحقيقي ، الحساب الجاري للمعاملات الخارجية ، احتياطات النقد الأجنبي[23] وغيرها من المتغيرات التي تعتبر ذات دلالة واضحة على الحالة الاقتصادية للبلاد .

اذا نظام الإنذار المبكر بخلاف انه يتنبأ بوقوع الازمات فانه يعطي الحلول للوضعية الاقتصادية بتحديد مواطن الضعف والعوامل التي قد تؤدي الى حذوت الازمة والحلول المناسبة لها .

ومن الأهمية بمكان الإشارة الى ان انظمة الإنذار المبكر يقوم بها صندوق النقد الدولي بتنسيق مع خبراء المجلس الاستقرار المالي

- **برامج اختبار الاجهاد واختبار الضغط** : هذه الأداة تنقسم الى اختبار الاجهاد وهي تعاون بين الصندوق والبنك الدولي تم تفعيلها بداية من 1999 وهي أداة مختصة في قياس المخاطر المالية وتقدير القوة والضعف في النظم المالية المختلفة وهي تقوم بقياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات (البنوك مثلا) والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة وقياس التغير الحاصل في المحفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة

اما القسم الثاني من هذه الأداة وهو اختبار الضغط ويقصد به استخدام الصندوق لمجموعة من التقنيات الاختبار لمدى قدرته على مواجهة الانكشافات في ظل ظروف صعبة ومن بين هذه المؤشرات التي يقيس مدى تأثرها بالانكشافات العالية نجد كفاية راس المال والربحية وهذا بكل بساطة لان القطاع المصرفي اذا اصابته ازمة ناتجة عن تعثر القروض يؤدي بالضرورة الى ازمة اقتصادية تعم الى باقي القطاعات الاخرى في الدولة .

- **برنامج تقييم القطاع المالي** : بسبب التزامات المالية المتكررة خاصة في العشرية الأخيرة من القرن الماضي استحدث صندوق النقد الدولي في 1999 برنامج تقييم القطاع المالي هذا الأخير الذي يعنى بالقطاع المالي لبعض اقتصاديات دول العالم ذات التأثير على الاقتصاد العالمي ككل ، والذي اذا ما حدثت في ازمة في اقتصاديات هذه الدول سوف تؤدي الى أزمات في باقي

[23]- Mahfoud djebbar, predicting Financial crise: mythe and reality, colloque international sure la crise financier et économique et la gouvernance mondial ,faculté des sciences économiques , commerciales , et sciences des gestion, stif, 20-21 octobre 2009, p 231

اقتصاديات العالم وخير مثال على ذلك الازمة العالمية لسنة 2008 والتي بدأت من اقوى اقتصاد في العالم واكثره تأثيرا على باقي اقتصاديات دول العالم ، ويتضمن هذا البرنامج تقييما للأهمية النسبية لمختلف المؤسسات المالية في النظام ومدى حساسية النظام المالي للصدمات في ظل مختلف السيناريوهات ومؤشرات السلامة المالية وفي النظام مثل نسبة كفاية راس المال وحجم القروض المشكوك فيها واتجاهات العوائد ويركز العمل التحليلي على التطورات سواء في المقاييس الاجمالية والتي تعتبر مؤشرات مفيدة على سلامة المؤسسات المالية او في المؤشرات الأخرى او في المؤشرات الأخرى عن الصحة المالية في الأطراف الأخرى المناظرة للمؤسسات المالية (العائلات ، الشركات) وكذلك سلوك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل تقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف [24]

كانت هذه أنواع الرقابة التي يطبقها FMI على الدول الأعضاء والتي تقريبا هي كل دول العالم ما عدى بعض الدول القليلة غير المنظمة والتي بمختلف أنواعها تعتبر كخط امان بالنسبة للاقتصاد العالمي خاصة في ظل العولمة التي جعلت كل الدول مترابطة مع بعضها وبالتالي فأي ازمة تصيب دولة ما قد تؤدي الى ازمة عالمية بانتقالها لجميع دول العالم ، ان الصندوق بما ان غالبية دول العلم منضمة له فرقابته تعتبر الحاجز الواقي امام دول العالم لمواجهة والتحوط من الازمات الاقتصادية

المهمة الثالثة التي يعنى بها FMI بخلاف الإقراض والرقابة هي المساعدات الفنية والتي تأتي في التالي :

- **المساعدة الفنية** : بالرغم من ان FMI المعروف له لدى العامة انه يقدم قروض الى الدول الأعضاء لكنه أيضا يقوم بمهام أخرى تقريبا على نفس الأهمية مع الإقراض وهي المساعدات الفنية او ما يصطلح علية تنمية القدرات فهذه الوظيفة موجهة للعديد من البلدان منم اجل تدريب الموارد البشرية لديها ، فهذه الوظيفة تمثل 30% من موازنة الصندوق ويكون التدريب وتنمية القدرات اما عن طريق ارسال بعثات من القر الرئيسي للصندوق الى هذه الدول في زيارات قصيرة او تكليف مستشارين مقيمين في مهمات طويلة الاجل داخل البلد المعني او عن طريق شبكة التعليم ، ولتنمية القدرات عبر الانترنت ، وللعلم ففي سنة 2019 فقط تلقت البلدان النامية فقط نصف مجموع المشورات الفنية التي قدمها FMI وجهوده في مجال تنمية القدرات تركز على اقسام أساسية وهي

[24] - عبد الغني حريري ، دور التحرير المالي في الازمات والتعثر المصرفي ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي حول الازمة الاقتصادية الدولية والحوكمة الدولية ، سطيف ، 20-21، 2009 ، ص 215

- سياسة المالية العامة : تكون هنا تنمية القدرات في كيفية مساعدة الحكومات على الطريقة الصحيحة لتحصيل الإيرادات وصرف النفقات العامة من خلال تدريب حول النظم الضريبية وإدارة الجمارك والإدارة الجيدة للمؤسسات المعنية بتعبئة الإيرادات العامة مع الحرص على تقوية البنية التحتية للبلد وجذب المزيد من الاستثمارات
- السياسة النقدية سياسة القطاع المالي : يكون هناك التركيز على البنوك المركزية من اجل تطوير وتحديث السياسة النقدية بالإضافة الى التركيز على سياسة سعر الصرف بالإضافي الة تدريب الموارد البشرية في هذه البنوك لكيفية مواجهة الازمات المالية ناهيك على تقوية العلاقات وبناء الثقة مع البنوك الأخرى العاملة في الدولة وهي بدورها تفعل هذه الثقة للجمهور من اجل الحصول على المزيد من الأموال .

–الأطر القانونية : التنسيق في القوانين والتشريعات بين ما هو محلي والمعايير الدولية في الجانب المالي والنقدي وهذا من اجل محاربة الفساد وغسيل الأموال سواء حصر نطاقه على المستوى الوطني او ما تعدى الى خارج الدولة .

–الاحصائيات : تعزيز قدرات البلدان في اعداد الاحصائيات الدقيقة والاعتماد عليها في فهم اقتصادياتها وتشير البيانات المعتمدة على الأدلة والأرقام الدقيقة وهذا من اجل تعزيز صنع الشفافية والحوكمة من اجل المساءلة وبالتالي كسب ثقة الشعوب .

– صنع السياسات الاقتصادية الكلية : تقوية مهارات المسؤولين في كيفية صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والمالية السليمة ، وتسهيل تبادل الخبراء على المستوى الدولي من اجل تسهيل هذه المهمة .

والجدير بالذكر ان FMI لم يتوقف نشاطه في مجال تنمية القدرات على الجانب المالي والنقدي فقط بل تعداه الى القضايا التي حسبه تساهم في تحقيق التنمية المستدامة على غرارا كل من الحد من عدم المساوات بين الجنسين ، إجراءات تغيير المناخ .

كخلاصة لكل ما سبق حاولنا إعطاء صورة مفصلة عن FMI من ناحية المفهوم تاريخ انشائه ، هيكله التنظيمي ثم التطرق الى موارده المالية بشيء من التفصيل وكيف يتم الحصول عليها نحاول في النقطة الأخيرة التعرف على كيفية صرف هذه الموارد وتوظيفها لخدمة الدول الأعضاء بشكل مادي ومباشر عن الإقراض الميسر وغير الميسر او بشكل غير مباشر مثل الرقابة والمساعدة الفنية هذا كان بشكل اجمالي

وفي الاسطر الموالية نحاول تسليط الضوء على تجربة واقعية للصندوق مع الدول الأعضاء ، وبطبيعة الحال الجزائر عاشت مرحلة اتجهت فيها للصندوق من اجل الاستفادة من خدمته الرئيسية وهي الإقراض ، الامر الذي نفصل فيه في التالي :

❖ **عـــلاقـــة الجـــزائر بصنـــدوق النقـــد الـــدولـــي**

منذ 1963 انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وهذا تحديدا في 1963/09/26 بحصة قدرت حصتها بـــ 623.1 مليون وحدة سحب خاصة هذه الحصة التي بموجبها اصبح للجزائر ان ذاك 9393 صوت ، و يمثل الجزائر في الصندوق محافظ بنك الجزائر و ذلك في مجلس المحافظين الذي ينعقد سنويا

والجزائر بما انها عضو في الصندوق فانه يحق لها على غرار باقي الأعضاء الاستفادة من موارده بالأشكال التي اسلفنا ذكرها المساعدة الفنية ، الإقراض ، وبالفعل الجزائر لجأت لهذه المؤسسة الدولية للاقتراض وهذا كام بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 وما انجر عنها من حوادث اقتصادية كتخلي الجزائر على النهج الاشتراكي والتحول الى النظام الرأسمالي ، اجتماعية تمثلت في غليان شعبي الرافض لتدهور الأوضاع المعيشية ولعل ما مثلها مظاهرات 11 أكتوبر 1988 ، سياسية وامنية الدخول في التعددية الحزبية وفشلها مما أدى الى ظاهرة الإرهاب او ما يسمى العشرية السوداء ، اذا كل هذه الظروف أدخلت الجزائر في ازمة خانقة اضطرتها الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي من اجل الاقتراض والتي انقسمت الى المراحل التالية :

- المرحلة الأولى نهاية 1988 : نظرا للظروف الاقتصادية التي اسلفنا ذكرها والتي كانت نتيجة سوء التسيير والفساد المتراكم منذ الاستقلال الى غاية انهيار أسعار البترول اين انكشف الوضع على الأوضاع الكارثية للاقتصاد الجزائري الامر الذي استدعى الجزائر من استخدام حصتها والتي حسب صندوق النقد الدولي يمكن له السحب في حدود 25٪ من حجم حصة للبلد اما المبالغ الكبيرة اكبر من حصة البلد فلابد من موافقة الصندوق في برنامج معين ، وهو ما حدث فعلا للجزائر فبعد استنفادها لهذه الحصة دخلت المرحلة الثانية وهي اللجوء الى الصندوق في اطار اتفاق التثبيت الذي يحدد له مدة 18 شهر لإنجاز سياسة اقتصادية محددة يتفق عليها الطرفان وهذا ما اطلق عليه بالاتفاق الاستعدادي الائتماني الذي يخضع لشروط الصندوق وبالفعل لجات الجزائر الى الصندوق وكانت هذه العلاقة عبر المراحل التالية :

✓ **الاتفاق الإستعدادي الائتماني الأول 1989 :**

بسبب الأوضاع الاقتصادية التي كانت تعاني منها الجزائر في تلك الفترة والتي ذكرناها سابقا فقد لجأت الجزائر إلى FMI بطلب مساعدات مالية وذلك في عهد حكومة مولود حمروش وبالفعل تم التوقيع على هذه الاتفاقية بشكل سري في ماي 1989 إذا استفادت الجزائر على أثر هذه الاتفاقية من 155.7 مليون وحدة سحب خاصة، استخدمت كليا في 1989/05/30[25]، كما استفادت أيضا من قرض آخر يقدر بحوالي 315.2 مليون وحدة سحب خاصة (DTS)" كتسهيل تمويل تعويض نظرا لانخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب[26]، وقد تم هذا الاتفاق من خلال عمليتين :

- **الأولى :** تتمثل في السحب الشريحة الاحتياطية بدون شروط.
- **الثانية :** طلب المساعدة من FMI للحصول على تمويل تعويضي لتمويل العجز في ميزان المدفوعات.

وللإشارة فقد حصلت الجزائر أيضا على قرض من البنك العالمي في حدود 300 مليون دولار وكانت العملية مشروطة بتنفيذ برامج الاستقرار الاقتصادي مدته 12 شهر.

ولقد حاولت الجزائر على أثر هذا الاتفاق والمساعدات المتحصل عليها إجراء العديد من الإصلاحات مست جميع المجالات الاقتصادية المالية، النقدية والتجارة الخارجية ، وهذا كله تجسد في قانون النقد والقرض قانون النقد والقرض الصادر في 1990/04/14 والذي جاء بالعديد من الإصلاحات لعل من أهمها :

- رفع الدعم على السلع والخدمات وكذلك القروض الموجهة للمؤسسات العمومية ومنح رخص الاستيراد للخواص
- منح البنك المركزي الاستقلالية التامة
- إعطاء حركية اكثر للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للمؤسسات والأشخاص
- انقاص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية

[25] - الهادي خالدي ،مرجع سبق ذكره ، ص 195

[26] - دحمان بن عبد الفتاح ، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكييف لصندوق النقد الدولي –دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1997، ص 179

- محاربة التضخم وكل اشكال التسريبات
- السماح بإنشاء مؤسسات مصرفية اجنبية تعمل بالقوانين الجزائرية
- تحرير الأسعار بما فيها سعر الصرف

✓ **الاتفاق لاستعدادي الائتماني الثاني 1991 :**

بعد أحداث جوان 1991 واستقالة حكومة مولود حمروش تولى رئاسة الحكومة السيد "سيد أحمد غزالي" وواصل المفاوضات التي كانت بين الجزائر وFMI حيث تم التوقيع على هذا الاتفاق الذي يمتد إلى 10 أشهر من جوان 1991 إلى مارس 1992 تحصلت الجزائر بموجبة على قرض قدر بـــ 400 مليون دولار كانت مقسمة على 4 أقساط الأول جوان 1991، والثاني سبتمبر 1991 الثالث ديسمبر 1991، أما الرابع والذي كان من المقرر الحصول عليه في مارس 1992 لم تتحصل عليه الجزائر بسبب الانحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول من 1992[27].

وللعلم فإن هذا الاتفاق كان يهدف حسب ما جاء في رسالة النية المرسلة من طرف السلطات الجزائرية يوم 1991/04/27 إلى :

- تحرير التجارة والمواصلة في تخفيض قيمة الدينار الجزائري.
- إصلاح النظام الجمركي وذلك بإزالة القيود الكمية وتخفيض الرسوم الجمركية والجبائية بإدخال TVA.
- التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- ترشيد الاستهلاك والادخار.

والجدير بالذكر أنه في هذه الفترة وتحت رئاسة سيد أحمد غزالي صدر فيها القانون رقم 21/91 المتعلق بتوسيع الشراكة مع الشركات متعددة الجنسيات خاصة في مجال المحروقات والمناجم لكن هذا القانون لم يلقى الاستجابة نظرا للأوضاع الاجتماعية التي كانت تعيشها البلاد في تلك الفترة، وهكذا استمرت العلاقة بين الجزائر وFMI في حالة مد و جزر خاصة مع عدم قدرة

[27]- Fergoni Meriem, le programme d'ajustement structural en Algérie, revue l'économie Algérie N° 34 Juin 1996, p 24.

الجزائر على االلتزام بكل بنود االتفاق المذكورة سالفا بسبب الأوضاع الحساسة والاجتماعية التي كانت تعيشها الجزائر خاصة مع نهاية 1991 وبداية 1992[28].

لكن كل هذه الإجراءات لم تأتي أكلها، وزاد الاقتصاد الجزائري بصفة عامة تدهورا وسوءا.

فمنذ 1993 زادت الأمور تعقدا في الجزائر سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، إذا كان يتم تمويل الاحتياجات الاجتماعية و عجز الميزانية من خزينة الدولة، هذه الأخيرة التي كانت تعاني من عجز مستمر ووصلت خدمة الدين إلى 86% من إجمالي الصادرات لنفس السنة... كل هذه العوامل اضطرت الجزائر إلى التوجه مرة أخرى إلى طلب المساعدة منFMI [29].

✓ **االتفاق الإستعدادي الائتماني الثالث 1994 :**

وصلت الجزائر في هذه المرحلة إلى حاقة الانهيار حيث أصبحت غير قادرة على الدفع، فلجأت إلى طلب إعادة جدولة ديونها وفي نفس السياق تم متابعة المفاوضات مع FMI انتهت هذه المفاوضات بإمضاء اتفاقيتين الأول استعدادي ائتماني في أفريل 1994 مدته سنة موجه لتعديل ميزان المدفوعات، والثاني يدعى بتسهيل التمويل الموسع (FFE) لمدة 3 سنوات (أفريل 1995 – أفريل 1998).

إذ حسب هذا الاتفاقيتين فقد وجهت أيضا السلطات الجزائر رسالة حسن نية إلى FMI يتضمن تطبيق عدة أهداف تشمل كل القطاعات الاقتصادية، وفيما يخص التجارة الخارجية فإن هذه الرسالة جاءت لكي تبين أن هذا البرنامج يهدف إلى إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي والنهوض بالقطاعات الأخرى خارج المحروقات من أجل ترقية الصادرات وتشجيعها ، بالإضافة إلى إنشاء سوق بين البنوك للعملة الصعبة، ورفع الخظر نهائيا على الواردات[30].

وعموما إذا أردنا تقييما عاما لعلاقة الجزائر مع FMI فيمكن أن نلاحظ النقاط التالية :

[28] - مدني بن شهرة ، علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي ، متوفر على الموقع : http://www.startimes.com/?t=20739075 يوم 2017/10/16 على الساعة 22.50

[29] - نفس المرجع السابق

[30] - زيرمي نعيمة ، التجارة الخارجية وإصلاحات صندوق النقد تحليل دروس الأمس للاستفادة من أزمة اليوم ، مجلة المالية والأسواق ،المجلد 03، العدد 05 ، ص 273

- تعتبر الجزائر من أكثر الدول اقتراضا من FMI سواء من بين دول الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا إذ وصلت قيمة إجمالي قروضها إلى حوالي 3 مليار دولار وكانت أيضا من أكثر الدول التي تأثرت من الناحية السياسية جراء شروط FMI[31].
- اعتبر قانون النقد والقرض لسنة 1990 البداية الأولى للتوجهات الجدية لتحرير التجارة الخارجية باتخاذ العديد من الإجراءات أهمها إلغاء البرنامج العام للتجارة والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة.
- نال قطاع التجارة الخارجية حصة الأسد من الإصلاحات والتحرير هذا لأن هذا القطاع هو الأكثر قدرة على جلب العملة الصعبة وبالتالي الخروج من الأزمة.
- الاهتمام أكثر بقطاع الصادرات وخاصة تلك الخارجة عن قطاع المحروقات.
- على الرغم من كل الانتكاسات والهزات التي عرفتها الجزائر خلال البرامج والاتفاقيات مع FMI إلا أن المؤشرات الاقتصادية قد عرف تحسنا خاصة في الإتفاق الأخير (1995-1998).والتي كانت كالتالي :

_ تطبيق معدلات فائدة حقيقية موجبة في اطار سياسة نقدية صارمة حيث بلغ معدل السيولة سنة 1996 36.30٪ مقابل 39٪ستو 1995و 49٪سنة 1993

_ التحكم التدريجي في معدلات التضخم بحيث انتقل معدل التضخم من 39٪ سنة 1994 الى 15٪بفضل تخفيض قيمة الدينار اذ وصل سعر صرف الدينار سنة 1996 الى 1$ يساوي 54.7 دج

_ وصلت احتياطات الصرف الرسمية في 30 جوان 1998 الى 8.05 مليار $ بعدما كانت في كل من 1996 و1995 على التوالي 2.5مليار $ و 2.11 مليار $

_ عرف الناتج المحاي الخام الحقيقي نموا معتبرا اذ وصل سنة 1996الى 4.3٪ بعدما كان 1٪ سنة 1994و 2٪سنة 1993

_ سجل عجز الموازنة العامة انخفاضا ملحوظا اذ بلغ 4.4٪سنة 1994بعدما كان 8.7٪ سنة 1993 ثم لتحقق الموازنة العامة فائضا بلغ 3% ، 2.4 % ، 2.9 % من الناتج الإجمالي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة أي 1996، 1997، 1998 على التوالي حيث يرجع هذا الفائض إلى زيادة فعالية التحصيل الضريبي و الانخفاض النسبي للنفقات العامة.

---

[31]- Bank Information Center,
المؤسسات العالمية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورقة للمنظمات غير الحكومية، Washington أكتوبر 2007، ص 15

_ لقد عرفت الاحتياطات تحسنا غير مسبوق و تحقيق فائض في الميزان التجاري الذي اثر بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات ذلك سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية حيث انتقلت من 2.6 % مليار دولار سنة 1994 الى4.52 مليار دولار سنة 1996 ثم لتبلغ الذروة سنة 1997 بـــ 8 مليار دولا

- بالرغم من كل توصيات FMI إلا أن الجزائر ما زالت تعتمد على قطاع واحد بشكل كلي تقريبا متمثل في قطاع المحروقات.

عموما كانت هذه تجربة الجزائر معFMI والذي بالرغم من اتفاق جميع المهتمين بهذا المجال وبالنظر أيضا الى المؤشرات الاقتصادية فقد استفادت الجزائر من هذه القروض وبطبيعة الحال الوصفات الاقتصادية التي التزمت بتطبيقها من اجل كسب ثقة هذه المؤسسة الدولية ، ولكن حسب وجهة نظري المتواضعة فان لجوء الجزائر الى هذه المنظمة كان له أيضا الاثار السلبية على الجانب الاجتماعي اذ ترتب على ذلك تسريح العديد من العمال وزيادة حجم البطالة الامر الذي نتج عنه ضعف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري ، ناهيك عن انخفاض قيمة العملة الوطنية والتي بالفعل تساعد على زيادة الصادرات وبالتالي إعادة التوتزن لميزان المدفوعات ولكن بالنسبة لدولة مثل الجزائر تعتمد فقط على المحروقات هي علاج مؤقت اذا ما زادت فترة استخدامه تؤدي الى امراض اخري جانبية كانت بالنسبة للاقتصاد الجزائري زيادة انخفاض العملة ومعها زيادة معدلات التضخم وفقدان الثقة في الحلول الاقتصادية للدولة

في الفقرات السابقة حاولنا تسليط الضوء بشكل مبسط على علاقة الصندوق بأعضائه خاصة من الدول النامية وكانت العينة هي الجزائر والتي لاحظنا ان مؤشراتها الاقتصادية تحسنت بعد الإصلاحات التي تملاها عليها FMI بالرغم من وجود بعض الاثار السلبية ، ولكن تجربة الجزائر لا يمكن تعميمها على بقية دول العالم وفي التالي سوف نتطرق الى تقييم عام لدور صندوق النقد الدولي وهذا حسب ما اتفق علية جميع الخبراء في هذا المجال

❖ تقييم دور FMI : لا احد ينكر ان صندوق النقد الدولي قد ساهم بشكل كبير في استقرار النظام النقدي العالمي بعد انشائه وانتهت معه تلك المضاربات بين الدول والتي تؤدي الى الازمات الاقتصادية لكن هذا الدور قد بدا يقل شيئا فشيئا بعدما فقد بعدما توقف الدولار الأمريكي عن قابليته للتحويل الى الذهب منذ 1971/08/15 حيث اصبح يحث الدول التي تطلب مساعدته

على تعويم عملاتها لتأخذ قيمتها الحقيقية ، وما زاد الطين الازمة العالمية لسنة 2008 والتي جعلت الصندوق لا يتعدى دوره سوى تقديم المشورات والتنبؤ بمواطن الضعف في الاقتصاديات خاصة النامية منها ،

النقطة الثانية والمتعلقة بحقوق السحب الخاصة التي ساهمت بزيادة السيولة الدولية ، بل اكثر من هذا نجح الصندوق في تطوير واستحداث اليات جديدة للتمويل أدت الى مساعدة الدول ضعيفة الدول مثلما راينا سابقا في آليات التمويل الميسرة ، لكن حتى هذه النقطة تعرضت للعديد من الانتقادات فحسب المختصين فان حقوق السحب الخاصة[32]:

ما هي إلا مؤامرة دولية، حاكتها البلدان الغنية ضد البلدان الفقيرة، وسيكون أثرها الرئيسي الإسهام في تعميق الهوّة التي تفصل الآن بين هاتين الكتلتين من البلدان. وخلاصة القول إن حقوق السحب الخاصة هي عنصر جديد أضيف إلى عناصر السيولة الدولية السابقة. كما أنها ترمي بصورة صريحة إلى مساعدة البلدان الكبرى، التي تعاني من عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها مثل بريطانيا والولايات المتحدة. كما يرى المختصون في هذا المضمار أن الاستمرار في إصداره في الأمد الطويل سيؤدي حتماً إلى إحداث اضطرابات نقدية مهمة. كما أن خلق هذا النظام يعتبر انتصاراً جديداً للولايات المتحدة، التي تسعى إلى استبعاد الذهب من الصعيد النقدي الدولي. وهذه الاتفاقية في حقيقتها أيضاً هي إجبار البلدان صاحبة الفائض الدائم – كالسعودية – على تقديم كميات مجانية من السلع والخدمات بالإضافة إلى رأس المال

هذا بالنسبة لحقوق السحب الخاصة اما ناحية التعامل أصلا فتقريبا الكل يتهم الصندوق بالتمييز في المعاملة بين الدول الغنية والفقيرة والتي من المفروض ان تعامل الدول الفقيرة بشيء من التفضيل نظرا لضعفها ومن اجل مساعدتها على تحقيق التنمية ولكن الصندوق يعمل حسب ما تمليه الولايات المتحدة الأمريكية لأنها الوحيدة التي لديها حق الفيتو في الصندوق عموما في هذا المجال أيضا هناك العديد من الانتقادات التي وجهت للصندوق والتي كانت[33]:

[32] _ انتقادات صندوق النقد الدولي ، متوفر على الموقع : صندوق النقد الدولي / Wikipedia.org // :http يوم 2020/01/01 على الساعة 14:06

[33] _ نفس المرجع السابق

تعرض صندوق النقد الدولي لبعض الانتقادات من الكتاب والمراقبين الاقتصاديين ومنهم عالم الاقتصاد ميشيل تشوسودوفيسكي، الذي أكد أن برنامج صندوق النقد الدولي قد يترك البلد في بعض الأحيان فقيراً كما كانَ من قبل، لكن مع مديونية أكبر وصفوة حاكمة أكثر ثراءً.

وانتقد الاقتصادي الأمريكي جوزيف ستيغليتز، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي الحائز على جائزة نوبل وأحد أهم مساعدي الرئيس الأسبق بيل كلينتون، صندوق النقد الدولي في أحد أبحاثه مؤكداً أن القروض التي تقدم من الصندوق إلى الدول تكون ضارة في حالات كثيرة خاصة التي توجه إلى الدول النامية ودول العالم الثالث.

ومن ضمن الانتقادات الموجهة أيضاً للصندوق سطوة الولايات المتحدة الأمريكية على البنك وتحكمها وقدرتها على إعطاء القرض من عدمه لأي دولة، حيث أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك حق الفيتو من بين الدول الأعضاء

ومن الانتقادات الأخرى أن صندوق النقد يتبنى سياسات رأسمالية تساعد على السوق الحر، فهو يرفض أية قيود من الدول المقترضة على النقد الأجنبي، وضد الرقابة على الصرف، وضد أي تدخل من الحكومات على السياسات النقدية، ويشجع أيضاً بشكل مباشر القطاع الخاص واقتصاد السوق الحر، حيث يعطي نفس التوصيات والنصائح لكل الدول، مما لا يعطي أية مساحات للدول التي قد يكون وضعها الاقتصادي والاجتماعي مختلفاً إلى حد كبير مع نظيرتها من الدول المقترضة الأخرى

ورغم أنّ صندوق النقد الدولي التابع للأمم المتحدة، دوره دعم الاقتصاد العالمي، والمعاملات التجارية بين البلاد المختلفة، فإنّه عادة ما يتم اتهامه بكونه أحد أدوات الشركات العالمية لبناء إمبراطورية تسيطر على اقتصاد العالم، وتهزم الدول، "ونهب وتدمير اقتصاد الدول النامية"، وفقاً لـــ"جون بيركنز"، مؤلف كتاب" **اعترافات قاتل اقتصادي** "الذي ترجم إلى ثلاثين لغة بما فيها اللغة العربية التي صدر فيها تحت عنوان: "الاغتيال الاقتصادي للأمم"

ويوضح بيركنز أنه "على الدول التي توافق على شروط صندوق النقد أن تقبل مجموعة مفاهيم جديدة: تحرير التجارة، حقوق المستهلك، الخصخصة الكاملة للصحة والتعليم والمياه والكهرباء"

ويقول: هناك طريقتان لاحتلال أو تفتيت أي بلد تريد أمريكا السيطرة عليه وعلى ثرواته: الأولى بالقوة أي باحتلاله، والثانية: بقتله اقتصادياً، أي بالخصخصة، وإغراقه بالديون، وبخضوعه للبنك الدولي، ويسيل اللعاب الأمريكي لاستيلاء على النفط أينما وجد، والجلوس على آباره لنهبها، إما برشوة أصحابه، أو بتخويفهم بإبعادهم عن كراسيهم، إذا ما حاولوا تأميمه، أو إبعاد أمريكا عن منابعه .

وقد وصفت المسؤولة السابقة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية" إيزابيل غرامبرغ" السياسات التي يفرضها الصندوق على الدول الأعضاء لا سيما النامية منها، والتي تؤدي في أكثر الأحيان إلى ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض في القدرة الشرائية، وتبعية خاصة غذائية، ويضاف إليها تفكك للأنظمة الإنتاجية في العديد من الدول، وصفت هذه الأمور بالجريمة، معتبرة أن صندوق النقد الدولي ليس مشاركاً بها فقط، بل إنه المايسترو الذي يدير نظاماً شاملاً يسحب الأموال من الفقراء ليمول إنفاق أقلية غنية من الناس، والنتيجة هي انخفاض الدخل الوطني في البلدان النامية إلى حده الأدنى جراء تطبيق سياسات الصندوق، بالمقابل يزداد الدخل الوطني في البلدان الصناعية إلى حده الأقصى.

كما أكد الدكتور صلاح هاشم، أستاذ التنمية والتخطيط في جامعة الفيوم، ورئيس الاتحاد المصري لسياسات التنمية، أنه، على مدار 90 سنة من وجود الصندوق، ما من دولة حصلت على قرض منه وحققت عائداً تنموياً ملموساً. وأشار إلى أن كل الدول التي حصلت على قروض من الصندوق لا تستطيع تحقيق نهضة اقتصادية أو تنموية، فالقرض يدمر الاقتصاد، ويؤدي إلى تآكل الطبقة الوسطى لتهبط إلى طبقة الفقراء، وتتقلص طبقة الأغنياء.

ويقول الخبير الألماني أرنست فولف – أستاذ الفلسفة في جامعة بريتوريا – في كتابه" **صندوق النقد الدولي: قوة عظمى في الساحة العالمية** "إن الصندوق قد استغل تراجع اقتصادات الدول الناشئة وأجرى مفاوضات مع حكوماتها لضمان سَداد ديونها المُتراكمة للمصارف العالمية. ويقول بوضوح جليّ: "من الناحية الرسمية تكمن وظيفة الصندوق الأساسية في العمل على استقرار النظام المالي، وفي مساعدة البلدان المتأزمة على تلافي ما تعانيه من مشاكل، غير أن تدخلاته تبدو في الواقع أشبه ما تكون بغزوات جيوش متحاربة، وكان في كل تدخلاته ينتهك سيادة هذه الدولة أو تلك، ويجبرها على تنفيذ إجراءات ترفضها الأغلبية العظمى للمواطنين، وتخلف وراءها مساحة عريضة من

خراب اقتصادي واجتماعي. وفي كل هذه التدخلات لم يستخدم الصندوق أسلحة أو جنوداً، بل كان يستعين بوسيلة غاية في البساطة، وبواحدة من آليات النظام الرأسمالي، أعني عملية التمويل."[1]

ويتناول كتاب" **ثلاثية الشر في مصر: الاحتكار.. مافيا التجار.. صندوق النقد الدولي** "للكاتب الصحفي حمدي الجمل رئيس القسم الاقتصادي بالأهرام العربي؛ الآليات الخبيثة التي ينتهجها صندوق النقد الدولي لإيقاع الدول في شباكه، ويستشهد على ذلك بمهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق، عندما سُئل كيف نهضت ماليزيا؟ فقال: "خالفت توصيات صندوق النقد الدولي، وفعلت عكس ما طلبه من إجراءات"

❖ **خلاصة الفصل الاول :**

تناولنا في هذا الفصل احدى المنظمات الاقتصادية العالمية والتي تعنى بالنظام النقدي العلمي واستقراره فبدانا أولا بتعريف هذه المنظمة وماهي الظروف التي أدت الى انشائه اذ تعرفنا على ان الولايات المتحدة الأمريكية على انها كانت تقريبا الرابح الوحيد من الحرب العالمية الثانية واكبر دولة ان ذاك لديها مخزون من الذهب رجحت مشروع كينز الأمريكي وبالفعل تم انشاء الصندوق الذي نحج الى حد ما في تحقيق الاستقرار النقدي لكن بشكل مؤقت فمع مجرد تخلي أمريكا عن تحويل الدولار الى ذهب لم يعد له دور فعال في تحقيق هدفه الأساسي ،ثم انتقلنا الى النقطة الثانية وهي الهيكل التنظيمي للصندوق واهم الأجهزة المكونة له الذي أيضا من خلاله عرفنا ان مجلس المحافظين هو السلطة العليا في الصندوق كل مجموعة من الدول لها ممثل لكن بعض الدول الغنية يمثلها محافظين خاصين بها فقط

في النقطة الثالثة تكلمنا عن موارد الصندوق ومن اين يحصل على أمواله وعرفنا أيضا ان الولايات المتحدة الأمريكية لديها اكبر حصة وبالتالي اعلى تصويت ناهيك عن الطرق الأخرى للتمويل والمتمثلة في الاقتراض او بيع الذهب

تحدثنا أيضا على استخدام الصندوق لموارده المالية او ما يعرف بالخدمات التمويلية للصندوق عن طريق نوعين من القروض وهي القروض الميسرة ولها الياتها وكذلك غير الميسرة وهي بدورها

لها الياتها الخاصة بها ، بدون اغفال الجانب الغير مادي من خدمات الصندوق والمتعلق بكل من الرقابة الاقتصادية والمساعدات الفنية مع إعطاء بعض الاحصائيات على هذه الأنشطة

في النقطة ما قبل الأخيرة تكلمنا على علاقة الجزائر بالصندوق بالحديث عن العوامل التي اضطرتها للجوء الى الصندوق وماهي أنواع التسهيلات التي حظيت بها الجزائر ، بالإضافة الى الشروط التي فرضها على الجزائر من اجل منحها القروض ثم كيف كانت نتائج هذه العلاقة على الاقتصاد الجزائري

اخر نقطة تكلمنا فيها تقييم عام لعمل الصندوق فهو منظمة حققت العديد من الإيجابيات لكن في نفس الوقت تعرضت للعديد من الانتقادات من الخبراء ليس فقط من الدول النامية بل حتى باحثين من الدول الغنية مثل الولايات المتحدة الامريكية

❖ **أسئلة الفصل الأول:**

- حدد اهم العوامل التاريخية لظهور صندوق النقد الدولي ولماذا تم استبعاد مشروع كينز كأرضية لإنشاء الصندوق؟
- كيف يتم تحديد الهرم الوظيفي في صندوق النقد الدولي؟
- من بين مواد الصندوق نجد بيع الذهب، كيف ذلك؟ واعط مثال حي على هذه العملية
- ما هو الشرط الأساسي للاستفادة من تسهيلات القروض الميسرة؟
- في رأيك هل كان قرار صائبا لجوء الجزائر الى FMI؟ علل اجابتك
- اذكر ثلاث إيجابيات وسلبيات لـــ FMI

الفصل الثاني

البنك الدولي

❖ **تمهيد :**

اشرنا سابقا ان الحرب العالمية الثانية انجر عنها تغير في موازين القوى العالمية فبعدما كانت USA تعيش في مرحلة الانغلاق وكانت القارة العجوز بزعامة كل من فرنسا وانجلترا تسيطران تقريبا على العالم لا من ناحية المستعمرات ولا من ناحية الثروات اذا كانت لديها اكبر مخزون من الذهب بعد هذه الحرب وبعد الدمار الدي مس دول أوروبا الغربية أصبحت الان USA الرابح الكبير من هذه الحرب ولديها اكبر مخزون من الذهب اذا فكرت في انشاء جملة من المؤسسات الدولية من اجل التحكم في الاقتصاد العالمي فكانت اتفاقية بروتن وودز التي تحدثنا عنها في الفصل السابق المشروع المبدئي لهذه المؤسسات وبالفعل كان ذلك وولد التؤم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بموجب هذه الاتفاقية،هذا الأخير الذي بدأ مزواله نشاطه في جويلية 1946 .

الجدير بالاهتمام اننا دائما نلاحظ العديد من المواضيع المعنونة بالبنك الدولي ولكن المحتوى يتكلم عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير ولهذا فان السؤال الذي سوف نحاول الإجابة عليه ما هو البنك الدولي وهل هو نفسه البنك الدولي للإنشاء والتعمير وما هو الاختلاف بين كل من البنك الدولي و FMI وهذا كله في النقاط التالية :

- مفهوم البنك العالمي
- اهداف البنك العالمي
- تاريخ البك العالمي
- الموارد المالية للبنك العالمي
- المؤسسات المكونة للبنك العلمي
- تقييم عمل البنك العالمي

➢ **الأهداف التعليمية** : بعد الانتهاء من دراسة هذا الفصل سوف يكون الطالب قادر على فهم واستيعاب النقاط التالية :

- تعريف الطالب بمفهوم البنك الدولي وظروف انشائه
- إمكانية الطالب لاستيعاب لطبيعة العلاقة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
- الكشف عن كيفية تحول وظيفة البنك من اعمار اوربا الى تحقيق التنمية المستدامة في العالم
- التعرف اكثر على الأهداف الخفية للبنك الدولي وتقييمه

❖ مفهوم البنك الدولي : في الحقيقة ان البنك الدولي لا يعتبر بنكا تقليديا كما يتبادر الى الادهان من خلال كلمة بنك ، وانما هو مؤسسة إنمائية تعتبر احدى منظمات التلوث الاقتصادي المتخمط عن اتفاقية بروتن وودز ولعلى من ابرز التعاريف للبنك نجد :

1- البنك الدولي هو مؤسسة عالمية تعاونية تملكها البلدان الأعضاء البلغة اليوم 189 دولة وهو اكبر بنك انمائي في العالم فهو يقوم مع باقي المجموعة التابعة له بتقديم مساعدات مادية وغير مادية لدول المنخفضة الدخل .

2- هو اكبر مصدر تمويل في العالم يهدف الى تقديم المساعدات المالية والفنية لبلدان العالم الثالث في كل انحاء العالم [34].

اذا يمكن ان نعرف البنك الدولي على انه وكالة متخصصة من وكالات الام المتحدة وهو التؤم FMI يعنى بالنظام المالي للعالم ويهدف للحد من الفقر فيه

❖ **الفرق بين البنك الدول والبنك الدولي للإنشاء والتعمير :**

ان عبارة البنك الدولي تشير الى البنك الدولي للإنشاء والتعمير في حين تشير كلمة مجموعة البنك الدولي الى كل المؤسسات الخمسة التابعة له والتي سوف نفصل فيها لاحقا ، لإشارة فانه لم يتفق على تسميته الا بعد مفوضات مرطونية اذ اقترحت بريطانيا ان يسمى المؤسسة الدولية للتعمير والتنمية او يعطى تسمية أخرى بشرط عدم استخدام كلمة بنك في حين اقترحت فرنسا تسميته المؤسسة المالية للتعمير والتنمية وقدم السلفادور اقتراح بتسميته هيئة الضمان والاستثمار الدولية او الهيئة الجولية لضمان الاستثمار وفي النهاية ثم اعتماد تسميته البنك الدولي لتعمير والتنمية ولكن في اللغة العربية يسمى بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير ويعرف اختصارا باسم البنك الدولي ،اذا في هذا الفصل سوف نتحدث على مجموعة البنك الدولي .

❖ **أهداف البنك الدولي :**

للبنك الدولي العديد من الأهداف غير ان الهدف الرئيسي هو مساعدة الدول على إقامة مشاريع تنموية تتطلب أموال ضخمة لا تستطيع الدول المنخفضة الدخل تغطيته ولهذا فالبنك الدولي يقوم بإقراض هذه الدول او حتى تقديم الضامنات الكافية للدول الأخرى من اجل اقرظه وبهذا يستطيع

[34] - عبد المجيد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر ، الإسكندرية ، 2003، ص 94

البلد مواجهة العجز الذي قد يحدث بسبب هذه المشاريع وكما اشرنا فان للبنك الدولي أهداف أخرى يسعى لحقيقها تتمثل أهمها في[35] :

- تسهيل وتوظيف رؤوس الأموال للبلدان الأعضاء من اجل ترميم اقتصاداتها بعد الحرب وتخفيف الاضرار التي لحقت بالبلدان الأعضاء ودعم الاستثمار من اجل الأغراض السلمية وتحويل الموارد الضرورية التي تحتجها البلدان الأقل نموا .
- المساهمة في تنمية التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء من خلال عمليات التوظيف والاستمارات الدولية
- تنظيم عملية الإقراض وضمانات التحويلات التي تتم بطرق أخرى خاج نطاق المصرف
- تنظيم عمليات التبادل التجارية الدولية ومساعدة الدول الأعضاء في الحفاض على توزن ميزان مدفوعاتها .
- تشجيع التوظيف الاستثمار الأجنبي عن طريق تقديم الظمآنات عن الطريق المشاركة في استمارات القطاع الخاص والعمل على سد أي تغرة موجودة
- محاولة التصدي للمشاكل التي تعرف نمو متزايد والمتمثلة أساسا في تغير المناخ ، تفشي الأوبئة ، التهجير القصري
- فض المنازعات المالية بين الدول فقد تدخل البنك مثلا في الخلافات التي نشاءة على تأميم قناة السويس اذا استطع ان يتفاوض في تسويتين ماليتين بخصوص التعويضات الواجب دفعها الى شركة قناة السويس ، والمشكلات التي ترتبت على العدوان الثلاثي بين مصر وانجلترا كما تدخل في النزاع الذي نشب بين الهند وباكستان عام 1960 بخصوص مياه حوض نهر السند .

تقريبا هذه الأهداف الرئيسية للبنك الدولي والجدير بالذكر ان اهذه الأهداف قد تطورات بالتطور البنك فبعدما كانت وظيفيته مساعدة دول أوروبا الغربية من اجل اعادة اعمارها بعد الحرب تغيرات الى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في العالم ، ولهذا فمن الضروري الحديث على تاريخ البنك الدولي وهو ما سوف يأتي .

❖ **تاريخ البنك الدولي :**

كما راينا سابقا في نشأة FMI فان اتفاقية بروتن وودز 1945 تم الاتفاق فيها على انشاء كل من FMI و البنك الدولي ، وللعلم فان فكرة انشاء البنك الدولي لم تكن اول مرة من خلال هذه الاتفاقية

[35] - نفس المرجع السابق ، ص 96

وانما تعود الى سنة 1929 اين تم الاتفاق على انشاء بنك التسويات الدولي[36] وللعلم فهذا البنك موجود الى غاية يومنا هذا ولكن له مهام أخرى بخلاف التي يقوم بها البنك.

عموما بدأ البنك الدولي رسميا في 1946/07/1 وكان اول قرض له منح الى فرنسا من اجل اعمارها بعد الدمار الذي أصابها جراء الحرب العالمية الثانية والذي قدر في تلك الفترة ب 250 مليون دولار ، وكان هذا القرض في سنة 1947 ، لكن ومع مرور الزمن تغير عمل البنك واصبح متجها اكثر للأعمال المتعلقة بالحد من الفقر في العالم ولهذا فالبنك مر بالمراحل التالية :

- **المرحلة الانتقالية** : هذه المرحلة كانت مباشرة بعد الانتهاء من المرحلة الأولى التأسيسية التي كان يركز فيها البنك على إعادة اعمار أوروبا خلال الاربعينيات من القرن الماضي تم في الخمسينيات توصلت نفس الجهود ولكن هنا بالتركيز على البنية التحتية والزراعية على أساس ان هذا العملان هما القاعدة الحقيقية لأي تنمية اقتصادية والملاحظ بشكل جلي ان تركيز البنك في هذه الفترة كان مقتصرا على دول أوروبا الغربيةأي ان البنك كان متحيزا للدول القوية في حين انه في تلك الفترة كانت هناك أيضا دول تعاني من ويلات الحرب وخاصة في قارتي افريقيا واسيا .

عموما هذه المرحلة بدأت مع سبعينات القرن الماضي وهي الفترة التي كانت فيها مستعمرات العالم قد حصلت على استقلالها هنا بدأت تتغير وجهة البنك من إعادة الاعمار الى دعم جهود التنمية وتخفيض مستويات الفقر وهذا الدور الذي مزال يحافظ عليه البنك الي غاية اليوم وفي هذا الشأن بدأ البنك نشاطه الفعلي من اجل تحقيق هذا الهدف الجديد في ثمانينات القرن الماضي اين بدأ البنك يتعامل مع قضايا الاقتصاد الكلي وإعادة جدولة الديون ثم بمرور الوقت بدأت القضايا الاجتماعية والبيئية لديه تحتل الصدارة ، وللعلم مع بدايات تسعينات القرن الماضي زادت اتهامات الجمعيات المدنية للبنك بان هناك عدم مساوات في بعض المشاريع المعلن عنها عبر العالم وهذا ما أدى به في سنة 1993 الى اصدار بيان يتضمن جملة من الإصلاحات كان من بينها انشاء لجنة تفتيش مستقلة لتقصي الادعاء ضد البنك وتتيح هذه اللجنة لأفراد الذين يعتقدون انهم تضرروا من مشاريع البنك او حتى أخرى ساندها البنك ان يطالبوا بأجراء تحقيق يسمى بطلب اجراء التفتيش وللعلم ففي سنة

[36] ـ بنك التسويات الدولية متوفر على الموقع :
https://www.marefa.org/%D8%A8%D9%86%D9%83_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9 يوم 2020/04/12 على الساعة 20:49

2016 تلقت هذه اللجنة سبع شكاوى قامت بالتحقيق فيها اما في 2019 فبلغ عدد الشكاوى خمس شكاوى[37]

- **مرحلة الإصلاح والتجديد** : في الآونة الأخيرة بدء البنك يحاول من خلال شركائه في رسم السياسة العالمية في حالات الطوارئ المعقدة مثل العمل في مرحلة ما بعد النزعات والأزمات على غرار بلدان شرق اسيا بالإضافة الى المساعدة في اعمال الترميم والتنظيف خاصة بعد الأعاصير والكوارث الطبيعية ولعل عمله برز بشكل اكبر بعد ازمة 2008 اذ اصبح عمله يتجه الى الجانب المالي من اجل موجهة انخفاض أسعار الفائدة وأسعار السلع الأولية وتبطئ النمو في الاقتصاديات الرئيسية كما انه يسعى من اجل تقليل نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المقدر ب 1.90 دولار حيث تشير هنا الاحصائيات ان نسبة هؤلاء السكان انتقلت 42.3 بالمئة الى اقل 10بالمئة في 2019 ، كما يعمل على مواجهة الأوبئة كما فعل مع فيروس الايبولا في 2014 اين رصد البنك اكثر من 500 مليون دولار لكل من ليبريا ، غنيا ، السيراليون .

والان جائحة فيروس كورونا اين رصد البنك في اخر إحصاء له في 2020/03/20 اكثر من 14 مليار دولار موجهة الى المؤسسات العالمية ذات الشراكة مع البنك الدولي من اجل التصدي لهذا الفيروس[38] .

وطبعا لكل هذه الأدوارلابد من مورد مالي وفي التالي نتطرق الى موارد البنك وطرق التصويت فيه .

❖ **الموارد المالية للبنك الدولي و نظام التصويت :**

تتكون الموارد المالية للبنك من حصص الشركاء في المقام الأول وللعلم فان العضوية في البنك تشترط ان يكون عضو في الصندوق كما انه يعتمد أيضا في تمويله عن الأموال التي يقترضها من الأسواق العالمية ، وللعلم فالبنك كان راس ماله 1949 يقدر ب10مليار دولار ، وقسم راس المال الى مئة الف سهم قيمة كل سهم 100 الف دولار ولا يسمح لغير الدول الأعضاء الاكتتاب فيه ، كما تتحدد حصص الدول الأعضاء حسب اسهامها في FMI وقوتها الاقتصادية ، أي ان حصة كل عضو تقدر على أساس حصته في الصندوق بالرغم من ان راس المال يختلف بين البنك

[37] ـ موقع البنك الدولي متوفر على https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are يوم 2020/04/12 على الساعة 20:49

[38] ـ نفس المرجع السابق

والصندوق، وعموما تنقسم حصة كل دولة عضو الى: أولا 20 % من حصتها يتم تسديدها في بداية الانضمام وتكون على الشكل التالي :

- 2 ٪تدفع بدولار الأمريكي او بالذهب ويتصرف البنك بهذه النسبة بالطريقة التي يرها مناسبة .
- 18 ٪من الحصة تدفع بالعملة المحلية ولا يحق للبنك استخدمها الا بعد موافقة البلد المعني .

اما 80 بالمئة المتبقية من الحصة فإنها تبقى في حيازة الدولة العضو وتدخل ضمن احتياط البنك ولا يحق له استخدمها الا اذا كانت هناك ضرورة ، وكما نلاحظ ان اسهامات الدول الاعضاء لا تتجاوز 2 ا٪ التي يكون فيها البنك حرر في التصرف اما بقي من الحصة 98بالمئة فهيا اما بعملة البلد ولا يمكن استخدمها الا بعد موافقته او هي أصلا في حوزة البلد ، وهذا باستثناء USA التي كل 20 بالمئة من الدولار ، ويمكن زيادة الحصة للبلد العضو متى شاء وبدون عوائق .

ولربما يعود السبب في هذا الشرط الميسر حول زيادة الحصة بخلاف ما راينا في الصندوق سابقا الى ان أي زيادة لبلد ما هي عبارة عن زيادة في الأعباء المالية ، لان هذه الزيادة يستخدمها البنك في سياسته الاقراضية الى الدول الأخرى وهذه الزيادة لا تمنح أي ميزة بخلاف عدد اصوته وهذه الأصوات ليس لها منافع في راسم السياسة الاقتصادية للعالم ، ولهذا فان الدول الغنية تقوم باستئثار في زيادة الحصص لها في FMI من اجل التحكم اكثر في السياسات الاقتصادية لدول العالم اما البنك فهو لا يحدد أي سياسة وحتى وان كان هناك شروط لمنح القروض من طرفه يكون فقط بطلب الرجوع الى وصفات الصندوق لا اكثر .

وللإشارة فان حصة كل عضو لها تقريبا نفس الوظيفة مع الصندوق اذ انها تحدد حجم الأصوات في البنك بالرغم من اننا اشرنا انها تقريبا بدون فعالية ، المهم ان البنك يعتمد نظام التصويت المرجح[39] اذ يتحدد عدد أصوات كل دولة عضو بعد 250 صوتا أساسيا وبطبيعة الحال كل صوت إضافي هو 100000 $ ، وعلى هذا الأساس يبقى نفس المعيار الدولة الأعلى مساهمة هي التي تحظى بأكبر حق للتصويت على قرارات البنك ونخص هنا بالذكر تلك المتعلقة بقرار منح القروض في النهاية البنك الدولي هو مؤسسة لها الأجهزة والافراد الذين يسهرون على القيام بمختلف نشاطاته ، او ما يعرف بالهيكل التنظيمي وهو أساس النقطة الموالية .

[39] ـ المادة الخامسة القسم الثالث من اتفاقية تأسيس البنك

❖ **الهيكل التنظيمي للبنك الدولي :**

ان الهيكل التنظيمي للبنك الدولي لا يختلف كثرا عن مثله في الصندوق فهو بدوره يتكون من مجلس المحافظين ، المديرين التنفيذيين ، مدير البنك ، هيئة الموظفين .

1- **مجلس المحافظين :**

يعتبر أيضا هنا مجلس المحافظين السلطة الأعلى في البنك يتكون بدوره من وزراء المالية او وزراء التنمية في الدول الأعضاء يجتمعون كل سنة في الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي كل من البنك والصندوق ، وللعلم فان مجلس المحافظين يتكون من محافظ ومحافظ مناوب يتم تعينهما من قبل البلد العضو لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد واذا كان عضو بالبنك وعضوا أيضا بمؤسسة التمويل الدولية يقوم المحافظ المعين ونائبه بتمثيل البلد في المؤسسة التابعة للبنك الدولي بشكل تلقائي دون ان يتم التعين مرة أخرى مالم يوجد نص بخلاف ذلك الا ان هناك استثناء بالنسبة لمؤسسة واحدة تابعة لمجموعة البنك الدولي وهي الوكالة الدولية لضمان الاستثمار فان محافظيها يتم تعينهم بشكل منفصل عموما فان مجلس المحافظين في البنك هو السلطة الأعلى فيه ويقوم بالأدوار التالية[40] :

- الموافقة على دخول أعضاء جدد او إيقاف عضويتهم
- زيادة وتخفيض راس مال البنك المصرح به
- تحديد أوجه توزيع صافي دخل البنك ، والبث في الاستثناءات المقدمة من المديرين التنفيذين عن تفسير اتفاقية انشاء البنك
- اتخاذ ترتيبات شاملة ورسمية بالتعاون مع منظمات دولية أخرى
- إيقاف عمليات البنك نهائيا
- الموفقة على تعديلات اتفاقية الانشاء و زيادة عدد المدريين التنفيذين

وكما اشرنا فان مجلس المحافظين بحكم انه يجتمع مرة واحدة في السنة فانه يفوض واجبات محددة الى المدريين التنفيذين .

2- **مجلس المديرين التنفيذين :**

يتكون هذ المجلس من 25 مدير تنفيذي حيث يتم تعين 5 منهم يمثل كل واحد البلدان 5 التي تمتلك اكبر عدد من الأسهم وهي USA ،المانيا ، اليابان ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، اما 20 البقية يتم

40 - الهيكل التنظيمي للبنك الدولي ، موقع البنك الدولي ، مرجع سبق ذكره

انتخابهم من طرف باقي الدول الأعضاء كل مدير يمثل مجموعة من الدول ، حيث تجري عملية انتخابهم مرة في كل سنتين ويكون عادة تزامنا مع انعقاد مجلس المحافظين وقد جرت العادة ان هذه الانتخابات لابد ان تمثل حيزا جغرافيا واسعا ومتوازن.

وللعلم فان المجلس ناهيك عن اجتماعهم مرتين في الأسبوع بشكل منتظم فانهم يعملون أيضا في اللجان الدائمة وهي كل من لجنة الميزانية المعنية بالفاعلية اللانهائية ، لجنة شؤون الموظفين ، اللجنة المعنية بالإدارة والمسائل الإدارية الخاصة بالمديرين التنفيذين ، وكل هذه اللجان تساعد في مسؤوليته الأشرفية .

3- رئيس البنك (مدير البنك) :

يتراس مجلس المديرين التنفيذين للبنك ، رئيس البنك يتم انتخابه من طرف هذا المجلس ويكون امريكي الجنسية ينتخب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل مجلس المحافظين

المدير الحالي للبنك هو DAVID MALOPASS انتخب في 2019/04/05 بدأ مزاولة نشاطه في 2019/04/09 وللعلم لا يوجد صوت للمدير في جلسات مجلس الإدارة الا في حالة تساوي الأصوات فيكون صوته مرجحا ولكن هذا لا يعني انه عديم الأهمية بل على العكس من ذلك فانه يساهم في رسم العديد من سياسات البنك .

4- هيئة الموظفين : الموظفين هم الإداريون الذين يقومون بالإهمال اليومية للبنك يخضعون بشكل مباشر الى رئيس البنك ، وهم لا يثلون بلدانهم وانما يقومون بالوظائف والمهام التي يمليها عليهم البنك ، يعمل حاليا في البنك .

- **نشاط البنك :** البنك شانه شان صندوق النقد الدولي ،يقوم بنشاطات تمويلية ونعني بها الإقراض للدول الأعضاء كما يقوم أيضا بنشاطات غير مالية ونقصد بها تقديم المشورة والدعم الى الدول الأعضاء ولعل من الأهمية بمكان التفصيل في النشاط الاقراضي للبنك .

ان البنك الدولي يقدم قروضا بشكل مباشر للدول الأعضاء من اجل تمويل المشاريع التنموية في البلدان الأعضاء وهذا بدون تمويلها بشكل كامل بل بجزء من تكلفتها فقط ففي سنة 2019 قدم البنك ما يقارب 45.1 مليار دولار من اجل تمويل هذه المشاريع عبر العالم ، كما ان البنك الدولي يقرض ايضا الدول الأعضاء في البنك بشرط توفر ضمانات أي لابد من بلد عضو يقوم بضمان طالب القرض احد الأعضاء ليس بضرورة الحكومة من الممكن ان يكون بنكها المركزي او احد البنوك

التي يقبلها البنك حسب ما جاء في مواد تأسيسه [41]، ويكون الضمان يحتوي القرض بالإضافة الى الفائدة والرسوم الأخرى .

من ناحية شروط منح القرض ، فالبنك الدولي من اجل تقديم القرض وبعد موافقة الدول الأعضاء له شرط واحد وهو ان يتعهد الطرف المقتني بان لا يعامل البنك معاملة ادنى من معادلة أي دائن اخر ، بمعنى يذكر في الشروط اكثر بساطة بان لا يستهين ويتقاعس في تسديد القرض على أساس ان البنك مؤسسة إنمائية من الممكن ان تتساهل معه .

- **طريقة منح القروض عند البنك الدولي :** اشرنا سابقا ان البنك الدولي هو يمتلك فقط 2 بالمئة من حصة العضو والتي تكون بالذهب او الدولار ، يحق له التصرف فيها كما يشاء اما الباقي فهو اما لدى البنك ولكن بعد اخد موافقته 18 بالمئة او 80 بالمئة والتي أصلا ليست في حوزة البنك وهي عند البلد العضو ولهذا فان البنك على هذا الأساس يمكن ان يقدم لدولة التي تثبت انها عجزت على الحصول الموارد النقدية في السوق المالية بطريقة عادية اذ يكون الإقراض

- اما عن طريق 2 بالمئة التي في حوزته من حصة كل عضو دون استئذان

- اما عن طريق 18 بالمئة المتبقية من حصة الدولة العضو وهنا لا يمكن له الا بعد الموافقة الدولة العضو على الإقراض للطرف المقترض .

- اما الإقراض عن طريق الأموال التي يجمعها في السوق المالية عن طريق توظيف موارده السابقة ونقصد بها 2 ٪او حتى الاقتراض من السوق المالية .

الحالة الثالثة هنا لا يقوم بالإقراض وانما ضمان البنك بشكل كلي او جزئي للقروض الدولية التي يقدمها المستثمرون العاديون بطرق الاستثمار العادية .

- **أنواع القروض :** البنك الدولي يختلف عن صندوق النقد الدولي من ناحية القروض فالعادة FMI يقدم قروض قصيرة الاجل بينما البنك الدولي يقدم قروضا متوسطة او طويلة الاجل .

1- **قروض متوسطة الاجل :** بالعادة ان القروض متوسطة الاجل تقدم للدول التي ترغب في انشاء مشاريع فلاحية وتكون من اجل شراء الجرارات والمعدات الزراعية يمكن للقرض ان يبلغ 10 سنوات .

[41] - المادة 3 القسم 4 الجزء أ من مواد تأسيس البنك الدولي

2- **قروض طويلة الاجل :** هذه القروض تكون مواجهة للمشاريع البنى التحتية تتميز شروطها بالمرونة وإمكانية تعديلها حسب الظروف البلد المقترض قد تستمر هذه القروض الى 20 سنة . للعلم فان من اجل منح هذه القروض لابد من شروط يفرضها البنك تتمثل في :

ا- لابد ان يكون القرض يدخل في تمويل مشروع متعلق بالتعمير والتنمية الا في حالة استثنائية اين يمكن ان يخرج الهدف عن هذا النطاق .

ب-ضرورة موافقة الدولة على اشراف البنك الدولي على طريق اتفاق القرض في المجال المحدد له .

ج-لابد ان تثبت الدولة المقترضة للبنك ان المشروع الطالب للتمويل له جدوى اقتصادية ومن الممكن ان يتحقق من ورائه عائدات ويكون مكملا لمشاريع أخرى تدخل في الخطط التنموية للبلد

د- لا يمنح البنك القرض للدولة الا اذا تأكد من انها قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية وهذا اما يستدعي دراسة وافية على اقتصادها من خلال مؤشرات المتغيرات الاقتصادية للدولة وعلى راسها معدل النمو الاقتصادي للدولة .

الملاحظ لكل الشروط السابقة انها كثيرة وفيها نوع من التعسف ،الأمر الذي جعل الدول الفقيرة وهي التي من المفروض يعنى بها لا تستفيد سوى من 33 % من مجموع المشاريع مع العلم ان عدد المشاريع الممولة من طرف البنك تقدر ب 12 الف مشروع مند 1974 بينما سجلت سنة 2019 لوحدها 112 مشروع منها 76 مشروع تم انجازه ، 35 ما زلت جارية الاشغال بها مشروع واحد تم اسقاطه

والجدير بالذكر ان هذه المشاريع لها مصادر متعددة في التمويل حسب التالي :

مصادر مختلفة 62 مشروع ، مؤسسة التنمية الدولية 50 مشروع ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير 44 مشروع منح أخرى 21 مشروع .

من خلال هذه الاحصائيات نستنتج ان المشاريع التنموية في العالم تساهم فيها مؤسسات أخرى تابعة لمجوعة البنك الدولي وهي المكونة له والبالغ عددها 5 كالتالي : البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، المؤسسة الدولية للتنمية ، مؤسسة التمويل الدولية ، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمار ،وهي ما نفصل فيه في التالي

❖ **مجموعة المؤسسات المكونة للبنك الدولي** : تتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات هي :

➢ **البنك الدولي للإنشاء والتعمير :** هده المؤسسة هي التي تم انشاؤها في سنة 1944 اثر اتفاقية بروتن وودز اذ ان البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو اللبنة الأولى والقاعدة التي تكونت بعدها مجموعة البنك الدولي ، وهو مؤسسة إنمائية تعاونية تملكها الدول الأعضاء البالغ عددها 198 دولة ، وهو يعتبر المؤسسة الأكثر مساهمة في مجموعة البنك الدولي من اجل مساعدة الدول متوسطة ومنخفضة الدخل لمحاربة الفقر وتحقيق الرخاء المعيشي وهذا من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات ادارة المخاطر وخدمات استشارية لهذه البلدان ولهذا فان هذه الأخيرة تشكل 60 % من حافظة مشروعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير تستفيد أيضا من العديد من خدماته لعل من أهمها

– يقدم البنك مزيجا من الموارد المالية والمعارف والخدمات الفنية.

– تساعد المشورة الاستراتيجية التي يقدمها البنك في جهود الإصلاح التي تضطلع بها الحكومات لتحسين الخدمات وتشجيع المزيد من الاستثمارات الخاصة وابتكار وتبادل الحلول .

–لا تقتصر مساعدة البنك الدولي للإنشاء و التعمير على تقديم القروض والمساعدات المالية وانما يقدم المساعدة الفنية والخبرات المتخصصة في مختلف مراحل المشروع ، بالإضافة الى انه يعتبر اداة مهمة لنقل المعارف العالمية والتكنولوجيا

–تساعد خدمته الاستشارية في مجال الديون العامة وإدارة أصول الحكومات ومؤسسات القطاعات الرسمية والمنظمات الإنمائية على بناء قدرات المؤسسية لحماية الموارد المالية وزيادتها .

➢ **المؤسسة الدولية للتنمية : (IDA)**

– **تاريخ انشاء IDA :** نعلم الان ان البنك الدولي لما انشأ اول مرة في 1944 كان هدفه إعادة اعمار أوروبا من الدمار الذي لحقها جراء الحرب العالمية الثانية وبعد سنوات لم يعد هذا الدور مجديا ولهذا اصبح يهتم اكثر بقضايا التنمية ومحاربة الفقر عبر مختلف دول العالم ، لكن مع خمسينات القرن الماضي اضحى جليا وجود بلدان نامية وهي الأشد فقرا لا تستطيع الاستفادة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومن هنا جاءت فكرة **IDA**

حيث وبمبادرة من الولايات المتحدة الامريكية قرارات مجموعة من البلدان الأعضاء في البنك انشاء وكالة يمكنها اقراض البلدان الأشد فقرا وبشروط اكثر يسرا من تلك التي يفرضها البنك الدولي وقد اطلق عليها اسم المؤسسة الدولية لتنمية كما اتفق الأعضاء على ان تدار هذه المؤسسة بنفس نظام

البنك وهكذا اقترح الرئيس الأمريكي آنذاك على ان تكون هذه المؤسسة جزءا من مجموعة البنك الدولي ،حظي بموافقة باقي البلدان الأخرى وأصبحت اتفاقية تأسيس IDA سارية النفاذ في 1960 اول قرض لهذه المؤسسة كان من نصيب كل من الشيلي ، الهندوراس ،الهند السودان .

– **تعريف IDA :** هي احدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي والذراع الأيمين للبنك الدولي للإنشاء والتعمير تعمل على مساعدة الدول الأشد فقرا وهذا من خلال تقديم قروض تسمى (اعتمادات) ونعي بها انها قروض عليها فائدة معدومة او ضئيلة جدا ، هذه الاعتمادات والبرامج تؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي ، وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساوات وتحسين الأحوال المعيشية للناس[42] ل**IDA** نفس الجهاز الإداري والمقر والقوانين مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالإضافة الى نفس القوانين فهما يقيمان مشاريع وفقا معاير صارمة واحدة يبلغ عدد الدول المساهمين بها 173 بلد .

تعد **IDA** من اهم المصادر العالمية لمساعدة الدول الأشد فقرا البالغ عددها حاليا 75 بلد يقع 39 منها بأفريقيا .

– **اعمال IDA :** ان **IDA** هدفها الرئيسي مساعدة الدول الأشد فقرا في العالم غير انها تركز جهودها في مجالات وقطاعات أخرى كالتالي :

- تساعد طائفة معينة من الأنشطة الاستراتيجية لأي دولة وهي التعليم الابتدائي ، خدمات الرعاية الصحية الأساسية ، المياه النظيفة والصرف الصحي ، الزراعة ، البنية التحتية
- تحقيق المساوات بين الجنسين في نفس البلد وبين شعوب العالم على المستوى الدولي وهذا بتحقيق نمو اقتصادي ، خلق فرص عمل ، تحسين المستوى المعيشي
- التركيز بعد التجديد 18 لموارد المؤسسة في الفترة الممتدة (2017/01/01 الى 2020/07/30) على 5 محاور رئيسية كانت تغير المناخ ، المساوات بين الجنسين ، محاربة الصراع والعنف ، الوظائف والتحول الاقتصادي ، الحوكمة والمؤسسات .
- تعمل كشريك أساسي اثناء الازمات والحالات الطارئة من خلال أدوات وعلى راسها نافدة التصدي للازمات هذه النافدة قدمت على سبيل المثال لا الحصر المساعدة لدول تعاني من المجاعة مثل شرق افريقيا واليمن ، كما قدمت أيضا مساعدات لكل من هايتي عقب الزلزال 2010 وبلدان غرب افريقيا لمواجهة فيروس ايبولا .

[42] - تقرير IDA لسنة 2019، الاستثمار في النمو والقدرة على المواجهة والفرص ، ص 3

- إضافة الى القروض الميسرة والمنح تقدم المؤسسة مستويات عالية من تخفيف أعباء الديون متعددة الأطراف .
- وللعلم ففي نهاية 2019 بلغت مجموع ارتباطات المؤسسة 22 مليار دولار ، 36 % منها تم تقديمها في شكل منح وضمانات ، الارتباطات الجديدة في نفس السنة 254 عملية جديدة .

- **مصادر تمويل العضوية في IDA :** هذه المؤسسة على غرار البنك الدولي تحصل على أموالها من الدول المساهمة فيها ، بالإضافة الى المنح المقدمة من طرف دول أخرى مساعدة فقط يبلغ عددها اليوم 50 بلد من بينهم دول كانت في الماضي مقترضة من المؤسسة ، بالإضافة الى الاقتراض أحيانا من بعض الدول ، أيضا الفوائد التي تحصل عليها من توظيف أموالها في السوق المالية ، ناهيك عن اعانات البنك الدولي للأنشاء والتعمير والتي اشرنا لها سابقا .

وللعلم يتم اجتماع الدول المانحة للأموال مرة كل ثلاث سنوات من اجل تجديد موارد IDA واستعراض اطار سياستها ،اخر تجديد لموارد IDA كان في ديسمبر 2016 ونتج عن هذا التجديد زيادة بقيمة 75 مليار دولار[43] .

اما بالنسبة للعضوية والتصويت في IDA فإنها تنقسم الى قسمين :

الأول – يتألف من 21 دولة تمتلك 96.56 ٪من راس مال **IDA** وتتمتع ب 96.05 من مجموع الأصوات وتؤدي هذه المجموعة مساهمتها في راس المال بشكل كامل وتستخدمها **IDA** بحرية .

الثاني – يضم باقي الدول الأعضاء هذه الدول تدفع 10 ٪من حصتها ذهب او العملات القابلة للتحويل اما 90٪ الباقية فمن العملات الوطنية ، نظام التصويت في **IDA** مشابه من ناحية المبدأ لنظام التصويت بالبنك والصندوق غير ان النسب التي يتم اعتمادها تختلف فكل دولة عضو لها 500 صوت يضاف لها صوت واحد عن كل 500 دولار تسهم بها الدولة في راس مال المؤسسة

– شروط الإقراض في IDA :

ان هذه المؤسسة تقدم قروض و منحا تكون موافقة الى حد كبير مع تلك التي يقرضها البنك الدولي للأنشاء والتعمير والتي تراعي الاختلافات في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المؤهلة للاقتراض منها، وبالتالي فان الدولة حتى تتحصل على القروض من **IDA** لا بد ان تكون[44] :

[43] ـ المؤسسة الدولية للتنمية ، عملية تجديد الموارد ، متوفر على الموقع : https://ida.albankaldawli.org/replenishments يوم 2019/06/11 على الساعة 21:23

- ضرورة ان يكون معدل الفقر النسبي الذي هو عبارة عن نصيب الفرد من اجمالي الدخل الوطني اقل من حد معين يتم تحديثه سنويا حيث في 2018 حدد بـــ 1165 دولار.
- عدم التمتع بأهلية ائتمانية للاقتراض بشروط السوق ، ومن ثم الحاجة الى موارد ميسرة لتمويل برامج التنمية .

وعلى أساس هذه المعايير فهناك في العالم 75 بلد فقط مؤهل للحصول على موارد **IDA** وهذه البلدان لا تتمتع بالشروط التي تؤهلها الى اللجوء الى البنك الدولي للأنشاء والتعمير مع العلم ان هناك بعض البلدان على غرار نيجريا وباكستان مؤهلة للاقتراض من **IDA** على أساس توفر الشرط الأول فيها ، وتتمتع في نفس الوقت بالأهلية الائتمانية اللازمة للحصول على بعض القروض البنك الدولي للأنشاء والتعمير، تسمى هذه البلدان (البلدان الخليطة) والجدولين المولين يوضحان اكبر عشر دول مقترضة من **IDA في** 2019، ونسبة كل قطاع من اجمالي القروض المقدمة خلال 2018

الجدول رقم (08) : اكبر عشر دول مقترضة من IDA خلال السنة المالية 2019 (مليون دولار امريكي)

البلدان	اثيوبيا	بنغلاديش	باكستان	كينيا	كوديفوار	الموزمبيق	الكونغو	بوركينافاسو	النيجر	مالي
القرض	102.6	2,237	1,224	1,060	1,050	980	812	797	733	599

المصدر : تقرير IDA ، مرجع سبق ذكره ، ص 15

من الجدول السابق نلاحظ ان كل الدول المستفيدة بخلاف باكستان هي من قارة افريقيا وما يدل على استحدوها من حصة الأسد في تمويل **IDA** أي ان هي افقر قارة في العالم مع انها اغنها من ناحية الموارد والثروات .

الجدول رقم (09) : نسبة القطاعات من القروض الممنوحة خلال السنة المالية 2018

القروض المقدمة من IDA	البنية التحتية	الخدمات الاجتماعية	الإدارة العامة والقانون	الزراعة	الصناعة والتجارة	التمويل
النسبة من اجمالي القروض٪	35	26	14	13	09	04

المصدر : نفس المرجع السابق

من هذا الجدول نلاحظ ان الحصة الأكبر كانت لقطاع البنيية التحتية وهي من القطاعات التي تركز عليها **IDA** حسب ما اشرنا له في أهدفها .

[44] .تقرير IDA مرجع سبق ذكره

من الأهمية بمكان الإشارة الى ان **IDA** استحدثت اليتان جديدتان للإقراض وهما كلا من نافدة التصدي للازمات والية الاستجابة الفورية ، فأما الأولى فأقرها المجلس التنفيذي لدى المؤسسة في 15/ 04/ 2011 وهي من اجل مد الدول بمساعدات إضافية لمواجهة الازمات الطبيعية والاقتصادية التي تتعرض لها وفي نوفمبر 2015 تم توسيع معاير الاهلية للحصول على التمويل من نافدة التصدي للازمات لتشمل أيضا طوارئ الصحة العامة والاوبئة .

الالية الثانية تم الموافقة عليها من طرف مجلس المديرين التنفيذين بالبنك الدولي في 08 /12/ 2011 وهي تتيح للبلدان المؤهلة للاقتراض من **IDA** الحصول بسرعة على ما يصل الى 5 ٪من الأرصدة غير المدفوعة حافظة المشاريع الاستثمارية للمؤسسة في حالة تعرضها لأي ازمة وسيكون بوسع الدول الصغيرة التي لديها ارصدة صغيرة غير مدفوعة ان تحصل على 5 ملايين دولار ، اذا هذه الالية تمكن الدولة المعنية من الحصول على المساعدة في غضون أسابيع بدلا من اشهر بعد وقوع الازمة، وبل واكثر من ذلك من الممكن الحصول على التمويل فورا في حالة حدوث كوارث طبيعية من اجل إعادة الحياة مرة أخرى للمنطقة المتضررة .

- **مؤسسة التمويل الدولية : (IFC)**

هي احدى أعضاء البنك الدولي يبقى الهدف المشترك بين كل مؤسسات المجوعة تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر في العالم خاصة بالنسبة لدول النامية غير ان هذه المؤسسة تتميز عن سابقتها في تحقيق هذا الهدف في القطاع الخاص تأسست في 1956/07/20 كمنظمة دولية متخصصة ومستقلة ماليا عن البنك الدولي للأنشاء والتعمير كان راس مالها عند التأسيس 78 مليون دولار ب 31 عضو والان يبلغ عدد أعضائها 189 بينما راس مالها 2.45 مليار دولار

وبهذا تعتبر اكبر مصدر متعدد الأطراف لتمويل عن القروض او المساهمة في راس مال المشروعات الخاصة ككل في تشجع مشروعات التنمية المستدامة أي تلك التي تراعي الجانب والاجتماعي وهذا عن طريق[45] :

- تمويل مشروعات القطاع الخاص في البلدان النامية مساعدة الشركات الخاصة في البلدان النمية
- تقديم المشورة والمساعدة الفنية للمؤسسات الاعمال والحكومات
- دراسة المخاطر التي لا يستطيع القطاع الخاص خوضها بمفرده

[45] - مؤسسة التمويل الدولية ، متوفر على الموقع :
https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/multilingual_ext_content/ifc_external_corporate_site/home_ar يوم 11/ 06/ 2019 على الساعة 22:35

- الابتكار من خلال تنمية أدوات وخدمات جديدة تلبي احتياجات العملاء بصورة افضل
- تبادل المعارف من اجل تعزيز الاستثمار الناجح للقطاع الخاص وروح المبادرة بالأعمال الخاصة وتعزيز بيئات الأعمال التجارية .

وللعلم فان هذه المؤسسة تركز على القطاع الصناعي الخاص وهذا لا يعنى انها تستثني باقي القطاعات الأخرى ، كما انها أيضا لا تحارب القطاع العام بل قد تدخل ضمن مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص .

– العضوية وإدارة IFC :

كما قلنا فان هذه المؤسسة مستقلة من الناحية المالية عن البنك الدولي للأنشاء والتعمير لكن تشترك معه في الإدارة حيث ان مقرها في واشنطن والموظفون التابعون لها يبلغون 3800 موظف يعمل حولي 59٪ منهم في المكاتب الميدانية عبر مختلف دول العالم و 41 ٪منهم بالمقر الرئيسي بواشنطن ولاكتساب العضوية في **IFC** لا بد ان يكون البلد عضو فيCBRD ، كما تقدم البلدان الأعضاء مساهمات في راس مال المؤسسة الذي هو بنفس الطريقة مقسم الى اسهم ويتم التصويت حسب كل حصة دولة عضو من الأسهم التي تمتلكها في **IFC** اما من ناحية القرار فنفس الامر ممثل كل دولة عضو في مجلس المحافظين الذي هو موجود أصلا في البنك الدولي للأنشاء والتعمير ، يفوض هذا المجلس الكثير من اعماله الى مجلس الإدارة الذي يتراسه رئيس البنك الدولي بصفة تلقائية لأنه كما ذكرنا الإدارة مشتركة بين المؤسستين اما الموظفين فهم خاصين فقط ب **IFC** تعمل بشكل مستقل نظرا لاستقلالها القانوني والمالي .

– شروط الاستفادة من قروض IFC وطريقة عملها :

ان **IFC** لا تمنح قروضا تتجاوز نصف راس المال المطلوب كما انها في بعض الأحيان تطلب المشاركة في أرباح المشروع وللعم فان هذه المؤسسة عند دخولها في اتفاق شراكة مع دولة معينة لا تعتبر من الناحية القانونية اتفاق دولي وانما يعتبر عقد عمل يكون تحت القانون الداخلي للدولة المضيفة ، كما ان هذه القروض التي يتم تقديمها يكون ضمانها بالأصول الثابتة للمشروع اما الفائدة فيتم التفاوض عليها مسبقا ولكي تستفيد الدول من تمويل **IFC** لابد من توفر الشروط التالية :

- ان ينفد المشروع في احد الدول النامية والتي تكون أيضا عضو في **IFC**

- ان يكون هناك دراسة جدول سليمة للمشروع من الناحية الفنية
- ان تتوفر فيه نسب جديدة للنجاح الربحية
- ان يعود المشروع بالنفع على الاقتصاد المحلي
- االلتزام بالمعاير البيئية والاجتماعية العالمية وكذلك للبلد المضيفة

– **الأدوات المالية ل IFC :** ان **IFC** توفر للدول التي تستوفي الشروط المفروضة من طرفها جملة من الأدوات المالية هي[46] :

- القروض طويلة الاجل بالعملات الارتكازية والمحلية وبأسعار ثابته و متغيرة
- الاستثمار في اسهم راس مال المشروع
- أدوات الاستثمار في اشباه اسهم راس المال مثل قروض غير ممتازة ّ، الأسهم الممتازة، سندات الدخل ، الديون القابلة للتحويل
- القروض الجماعية .
- إدارة المخاطر مثل الوساطة في عمليات مقايضة العملات وأسعار الفائدة وتوفير تسهيلات تحوطية
- تمويل المؤسسات الوسطية
- يمكن للمؤسسة ان تصنع أداة مالية منفردة وخاصة بالمشروع المراد تمويله حسب ظروف كل بلد
- المساعدة في هيكلة البرامج المالية بالتنسيق التمويل المقدم من البنوك والشركات الأجنبية والمحلية وهيئات ائتمان الصادرات

هذا بالنسبة لمؤسسة التمويل الدولية التي تعنى بالقطاع الخاص وفي التالي نتطرق لرابع مؤسسة في مجموعة البنك الدولي وهي الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA

➢ **الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الدوليةMIGA :**

– **تعريفها وتاريخ انشائها** : انشئت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار عام 1988 كمؤسسة تابعة لمجموعة البنك الدولي بغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات الصاعدة عن طريق المساعدة في التخفيف من مخاطر القيود على تغيير العملة والتحويلات إلى الخارج، والإخلال

[46] - نوزاد عبد الرحمن ، منجد عبد اللطيف الخشاني ، مقدمة في المالية الدولية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2007 ، ص 207

بالعقود من جانب الحكومات، ونزع الملكية، والحروب، والاضطرابات الأهلية؛ وتقديم تعزيز ائتماني للمستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص.

وقد قدمت الوكالة منذ إنشائها ضمانات مباشرة لتغطية استثمارات تربو على 52 مليار دولار لأكثر من 850 مشروعا في 111 بلداً نامياً [47]

– **العضوية في MIGA** : تنقسم العضوية ي MIGA الى قسمين :

الأول : خاص بالدول المتقدمة المصدرة لراس المال وهي أعضاء اصلية في الوكالة شريطة انضمامها اليها قبل 30 اوكتوبر 1987

الثاني : خاص بالبلدان النامية المستوردة لراس المال ، وللعلم يجوز الانسحاب من MIGA شريطة مرور ثلاث سنوات على الانضمام [48]

–**أهداف MIGA** : يتألف الجهاز التنظيمي ل MIGA من مجلس المحافظين ورئيس الوكالة ومجلس الإدارة و تهدف الوكالة الى :

- التقليل من المخاطر غير التجارية التي يتعرض لها الاستثمار (تحويل العملات ، التأميم والمصادر ، وفسخ العقود ، النزعات المسلحة ، الاضطرابات السياسية).
- تقديم المعطيات الارشادية والمعلومات الأساسية عن ميادين ومناطق الاستثمار والتوظيف والمناخ الاقتصادي السائد والأوضاع السياسية والمخاطر المرتبطة بها ، كما تقدم المعونات الفنية للمستثمرين
- اصدار ضمانات للاستثمارات المستوفية للشروط ضد الخسارة الناجمة عن المخاطر غير التجارية وتقوم بإعادة التأمين ضد هذه المخاطر، ان كانت مضمونة من أجهزة دولية أخرى او وطنية
- تقديم الخدمات الاستشارية للبلدان النامية لجدب الاستثمارات التي تساعد على خلق المهارات الجديدة وللعلم ففي سنة 2019 قدمت مبلغ 5.5 مليار دولار من الضمانات الصادرة للمستثمرين في القطاع الخاص .

[47] - الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، من نحن ، متوفر على الموقع : https://www.miga.org/press-release/alwkalt-aldwlyt-ldman-alastthmar-walmwsst-alaslamyt-ltamyn-alastthmar-twkiwdan يوم 2019/06/12 على الساعة 08:04

[48] - المادة 51 من مواد تأسيس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

ولكن من الأهمية بمكان الإشارة ان المشاريع التي تضمنها MIGA لابد ان تكون تتمتع بالاستدامة بمعنى تراعي المعاير البيئية والاجتماعية حسب تصنيف MIGA للمشاريع والتي تم إصدارها في سنة 2013 ، انضمت الجزائر ل MIGA في 1996/02/21 .

- **المركز الدولي للتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)** : كما هو واضح من التسمية فان هذا المركز هو احدى المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي أنشئ سنة 1966 من اجل تسوية المنازعات التي تنتج من الاستثمارات الأجنبية بين الدول المستثمرة والدول او مواطنين الدول المستضيفة ، وهذا من اجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية عن طريق تذليل العقبات المتعلقة بمجال تسوية المنازعات والتحكيم والقوانين الدولية ، وهذا كله من اجل بعث جو من الثقة بين المستثمر الأجنبي والدول المضيفة او المستقطبة للاستثمارات وهذا المركز لا يقدم أي خدمات مالية بلغ عدد أعضائه في 2019 او الدول المتعاقدة معه 154 وكانت اول عملية تسوية منازعات قام بها في 1978 ليبلغ في 2019 اكثر من 306 قضية تم حلها مند انشائه بزيادة جديدة فقط في 2019 قدر ب 52 قضية جديدة ، يعد المركز شخص دوليا مستقلا بالرغم من ارتباطه بالبنك.

– **اختصاص (ICSID)**: ان المركز يمكن له النظر في الخلافات التي قد تنشأ بين دولة والمستثمر الأجنبي فهو سواء كان هذا المستثمر شخص طبيعي او اعتباري او يمثل القطاع العام او الخاص وهذا في ما اذا كانت هذه الخلافات لها علاقة مباشرة بالاستثمار بالإضافة الى ضرورة الموافقة بشكل خطي من طرفي النزاع على تدخل (ICSID) من اجل تسوية النزاع

وللعلم فان الدول المنظمة للمركز ليست مجبرة على اللجوء دائما له من اجل تسوية المنازعات الاستثمارية... ومن اجل ان يتدخل المركز لا بد من وجود وثيقة تثبت موافقة طرفي النزاع والدولة المضيفة بالنظر في النزاع وهذا يكون اما قبل النزاع او وبعد نشوبه، في حالة ما اذا تم تحرير هذه الوثيقة فانه لا يجوز باي حال من الاحوال عدول احد الأطراف على هذا القرار ،كما لا يمكن ان يدخل أي طرف اخر لحل النزاع في حل الرضى بتسوية النزاع من طرف (ICSID) مع العلم انه يمكن للدولة ان تضع كشرك من اجل اللجوء الى (ICSID) استنفاذ كافة الحلول الإدارية القضائية الإدارية المحلية

– **اختصاص (ICSID) من ناحية موضوع النزاع** : ان (ICSID) يختص فقط في حل المنازعات ذات الطبيعة القانونية أي استبعاد أي نزاع يكون اصله سياسيا ، كما ان هذا النزاع لابد ان يكون له علاقة مباشرة بالاستثمار ونظرا لعدم وجود تعريف دقيق للاستثمار في مواد انشاء المركز فان المركز قد جعل مرونة كبيرة في هذا المجال حيث امتدت تدخلاته لفض النزاعات الى أنواع كثيرة من الاستثمارات كبيع وإقامة وتشييد المنشآت عقود تسليم المفتاح ....الخ لكن أيضا يمكن لطرفي الاستثمار ان يحددا تدخل (ICSID) في نشاطات محددة وبذاتها ان أرادوا ذلك

– **اختصاص (ICSID) الشخصي في تسوية المنازعات :** حسب هذا المعيار وحسب ما جاء في المادة 15 من مواد تأسيس المركز فان المنازعات التي يتدخل فيها ان يكون فيها طرفان الأول وهو الدولة التي تكون منضمة الى اتفاقية المركز ، حزب سياسي ، البلدية ...الخ تكون له الصفة الرسمية اما الطرف الثاني فيكون المستثمر الأجنبي يملك جنسية دولة أخرى لا يهم ان كان شخص طبيعي او معنوي ولكن المهم ان يكون تابعا أيضا لدولة منضمة الى اتفاقية (ICSID) وهذا من اجل ضمان عدم تدخل دولة الطرف المستثمر في حالة نشوب النزاع لبسط حمايتها على المستثمر التابع لها وإقامة دعوة دبلوماسية بخصوص النزاع وتوجيهه الى محكمة العدل الدولية بل يبقى تسوية النزاع في اطار (ICSID) لان كل الطرفين منضمين لها

– **وسائل تسوية المنازعات من قبل** (ICSID) ك ان للمركز العديد من الاليات والوسائل من اجل تسوية المنازعات بين اطراف النزاع تتمثل في التوفيق والتحكيم وهذا من بعد تشكيل اللجان المخولة لها ذلك وفق المراحل التالية :

ا– تشكيل اللجان : ينم تشكيل لجان التوفيق وهيئة التحكيم بناء على طلب خطي من احد اطراف النزاع يقدم هذا الطلب الى الأمين العام ل (ICSID) ولا بد ان يحتوي الطلب على كافة المعلومات المتعلقة بطبيعة النزاع : موضوعه ، هوية الأطراف ، الطريقة التي يرغبون المركز ان يسوي بها هذا النزاع هل هي توفيقية او تحكيمية ، كما يمكن لهم أيضا ان يتفقوا على تشكيل اللجنة او هيئة التحكيم لكن في حالة عدم الاتفاق فان هذا الامر يكون من اختصاص الأمين العام للمركز ، بعد هذه المرحلة يتم التحديد اما التوفيق او التحكيم .

ب- التوفيق : من الممكن ان يفضل المتنازعين الحل التوفيقي على الحل التحكمي وخاصة اذا كان هناك خوف من تصدع العلاقات بين دولتي طرفي النزاع وبهذا يتم التوفيق من طرف المركز بإيجاد حلول توفيقية وعن طريق التفاوض بين الطرفين ، وتمر عملية التوفيق بعدة مراحل منها طلب الوثائق ذات الصلة بالموضوع والاستماع الى الشهود والقيام بزيارات ميدانية يتم في الأخير اصدار توصيات توفيقية للوصول الى حل يرضي الطرفين وبما انهم اختاروا الحل التوفيقي فمن المتوقع ان تتعاون الأطراف مع اللجنة من اجل نجاح عملها ، وفي الشكل الموالي الخطوات الرئيسية للتوفيق حسب (ICSID)

ج-التحكيم : في حالة ما اختارا الاطراف المتنازعة طريقة التحكيم فان رئيس الهيئة التحكيمية للمركز يدعو الأعضاء المتنازعة من اجل التشاور حول بعض المسائل الإجرائية ، بعد هذه المرحلة تنقسم الإجراءات التحكيمية الى مرحلتين أولهما الكتابية والمتعلقة بالادعاءات والرسوم المدفوعة .....الخ والثانية هي الإجراءات الشفهية والمتعلقة باستدعاء الشهود واطراف النزاع للاستماع لهم .

وللعلم فان الحكم الذي يقضي به (ICSID) هو ذلك المتفق عليه من طرف اطراف النزاع وفي حالة عدم الاتفاق يتم تطبيق قانون الدولة المستضيفة او تطبيق القانون الدولي ، ويتم تطبيق القانوي الدولي في الحالات التالية :

- اذا اتفق الخصوم على ذلك
- عندما يحيل قانون الدولة المتعاقدة الطرف في النزاع الى قواعد القانون
- عندما يخضع موضوع النزاع مباشرة للتنظيم القانون الدولي ،.لنزاع حول تفسير او تطبيق اتفاقية استثمار مبرمة بين دولة المستثمر الخصم والدولة الطرف في النزاع معه
- عندما يخالف قانون الدولة المتعاقدة الطرف في النزاع ، او العمل الذي اتخذا بمقتضاه ، احكام القانون الدولي وفي هذه الحالة يطبق القانون الدولي بحسبانه مصححا للقانون الداخلي .

عموما وبعد كل هذه الإجراءات وفي حال صدور حكم المركز فان حكمه يتمتع ب :

- حكم نهائي ، وبالتالي لا يمكن الطعن فيه الا حسب ما ورد في اتفاقية (ICSID) كالتصحيح او التفسير او الابطال
- انه حكم ملزم للطرفين واذا ما تم التوقيع عليه فيصبح عقدا والعقد شريعة المتعاقدين .

- يجب ان لا يخل الحكم بالقوانين السارية في الدولة المتعاقدة الخاصة بحصانة الدولة ضد التنفيذ فاذا كان الحكم ينفد جبرا على الأشخاص فانه من الممكن ان يصطدم عند تنفيذه بعائق الادعاء بسيادة الدولة وحصانتها ضد التنفيذ .

هذه كانت عموما المؤسسات التابعة للبنك الدولي واختصاص كل دولة ولعل الملاحظ من خلال كل ما سبق ان هذه المؤسسات تشترك تقريبا كلها في التسيير الإداري مع البنك الدولي للأنشاء والتعمير هذا الأخير الذي قلنا انه تؤام FMI وهناك تداخل كبير في مهامه بل أيضا تدخل من طرف FMI في IBRDاولهذا ففي التالي نحاول دراسة اهم الفروق بين FMI و البنك الدولي .

❖ **الفرق بين** FMI و BM : ان هاتين المؤسستين تعتبران الضلعان المتقابلان من مثلث المؤسسات الثلاث المكونة للاقتصاد العالمي وكما اشرنا فلهما العديد من أوجه التشابه والتداخل لكن في التالي نحاول اخصار هذه الفروق بالجداول الموالي الذي يبني أوجه التشبه والاختلاف بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حسب الاتي :

الجدول رقم(10) : أوجه الشبه والاختلاف بين كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

أوجه التشابه :	أوجه الاختلاف
• كلا المنظمتين جادتا اثر اتفاقية بروتن وودز أي بعد انتهاء الحرب العالمية 2 وهذا من اجل إعادة الاستقرار الى النظام الاقتصادي العالمي • كلا المنظمتين تعتمدان على نظام التصويت المرجح • كلاهما تعتمدان على مدى المشاركة والحصة اذا ان حصة كل عضو تعبر عن عدد الأصوات فيها • كلا المؤسستين للولايات المتحدة م ا اكبر حصة وبالتالي هي تحتل الدولة الغنية فيها الحصة الأكبر المتحكمة في القرارات الدولية	• الصندوق يقوم بالأشراف على النظام المالي والنقدي الدولي بينما البنك الدولي يسعى لتنمية الدول متوسطة والمنخفضة الدخل. • يقدم الصندوق قروض قصيرة الاجل للدول التي تعاني من عجز في م م بينما البنك يقدم قروض طويلة الأجل من اجل تدعيم مشاريع تنموية قائمة بذاتها • يساعد الصندوق جميع البلدان النامية والصناعية علي حد سواء والتي تعاني من مشكلات في م م عن طريق قروض قصيرة الاجل بينما البنك يتعامل فقط مع الدول متوسطة الدخل او منخفضة الدخل كما يمكن لمؤسسة التنمية التابعة له منح

• كلا المنظمتين لهما نفس الهيكل التنظيمي والمقر • كلا المنظمتين لايمكن اتخاذ أي قرار مصيري الا بعد موافقة 80٪ من الأعضاء • كلا المنظمتين الدول الخمسة الكبرى يمثلها محافظين خاصين اما بقية الدول فتشترك كل مجموعة في محافظ	قروض بفائدة معدومة للدول التي تصل الى حد معين من الفقر . • يكمل الصندوق احتياطات العملة للاعضائه من خلال حقوق السحب الخاصة بينما البنك فانه يشجع القطاع الخاص من اجل زيادة تدعيمه وزيادة منح الإعانات . • صندوق النقد الدولي عبارة عن وحدة واحدة بينما البنك الدولي عبارة عن مجموعة من المؤسسات الدولية وهو بذلك اكبر حجما . •

المصدر : من اعداد الباحثة

❖ **تقيم عمل البنك الدولي :** بالرغم من ان البنك الدولي يقدم العديد من المشاريع التنموية عبر مختلف دول العالم كما ان مؤسسة التنمية الدولية التابعة له تقدم العديد من القروض معدومة الفائدة الى الدول الأشد فقرا في العالم والتي اشرنا لها سابقا ، وفي الاسطر الموالية سنحاول استعراض اهم إيجابيات وسلبيات البنك الدولي

➢ **الإنجازات : تتمثل اهم إنجازاته في النقاط التالية**

– **البنك الدولي والصحة :** نعلم ان الركيزة الأولى في حياة الانسان بشكل خاص واي مجتمع هي الصحة ومراعات الشروط، الصحية والبنك الدولي قام بالعديد من الإنجازات في هذا المجال وهذا من خلال تحسين الظروف الصحية على المستوى العالمي سواء من ناحية الأساسيات

مثل التطعيم والولادة الصحية او حتى من ناحية محاربة الأوبئة والامراض فمن الناحية الأولى وحسب احصائيات البنك فان اكثر من 769 مليون شخص حصلوا على الخدمات الصحية الأساسية خلال الفترة 2011–2019 ، اكثر من 57.4 مليون سيدة حامل تلقت الرعاية الصحية من المنشآت الصحية التابعة للبنك خلال الفترة 2015–2019 ، اكثر من 330 مليون طفل تلقوا التطعيم ضد الامراض خلال الفترة 2011 –2019 كما انها ساعدت دول العالم في تخطي بعض الامراض مثل ما حدث لدول غرب افريقيا بعد تفشي فيروس الايبولا استفادت هذه الدول من اكثر 500 مليون

دولار لموجهة هذا الفيروس ناهيك عن المبالغ المخصصة لموجهة فيروس الإيدز عبر العالم اخر احصائيات تخصيص اكثر من 1.9 مليار دولار كدفعة أولية موزع على أربعين بلد لمواجهة هذا الفيروس على ان يتم تخصيص مبلغ يقدر ب 160 مليار دولار الى غاية 2021

–**البنك الدولي والتعليم :** يعتبر التعليم القاعدة الأساسية لأي تنمية اقتصادية في العالم والبنك الدولي يعتبر من اكبر المؤسسات الداعمة لقطاع التعليم في العالم من خلال IDA وخاصة التعليم الابتدائي اد اكثر من 8.5 مليون معلم تم تعليمه او تدربهم ومنحت قروض بحوالي 17 مليار دولار لهذا القطاع ، ويعمل البنك الدولي بصورة دائمة مع حكومات الدول النامية والوكالات والهيئات التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، الهيئات المانحة الثنائية ، منظمات المجتمع الدولي وللعلم فان هذه المشاريع التعليمية تصمم حسب خصوصية كل بلد على فبعض البلدان التي تقريبا ينعدم فيها التعليم يركز فيها البنك على التعليم الأساسي فقط بينما دول أخرى والتي يكون فيها التعليم مقتصر على الذكور فتحاول تركيز مشاريعها على تعليم الإناث وهكذا .

– **البنك الدولي للفساد :** يعتبر البنك الدولي من اكبر المنظمات المحاربة للفساد عبر العالم وخاصة في الدول النامية التي يعتبر فيها الفساد من السميات المشتركة لها فمند 1996 شرع البنك الدولي في تنفيد ميئات برامج تحسين أنظمة إدارة العامة ومكافحة الفساد في حوالي 100 بلد ويكون محاربة الفساد حسب استراتيجية البنك من خلال وضع شرط التصريح بأموال المسؤولين وكيفية انفاق الأموال العامة من اجل الحصول على مساعدة البنك ، تدريب الصحافيين بكيفية اجراء التحقيقات حول قضايا الفساد ، تدريب القضاة ناهيك عن فتح مجال للإبلاغ على أي شكوى متعلقة بالفساد في المشاريع التي يمولها

– **البنى التحتية :** تعتبر الخدمات القاعدية من المتطلبات الأساسية للعيش الكريم لأي انسان وهنا البنك الدولي عمل على مدار السنوات الماضية من اجل توفير هذه الخدمات بهدف تحقيق ظروف صحية افضل ومنح وقت اكتر للمجتمعات التي تعاني من نقص هذه الخدمات للقيام بنشاطات أخرى اكتر فائدة من تضيع الوقت في البحث عن مياه نضيفه او مصادر للوقود من اجل الطبخ او الدفئة وفي هذا المجال فالبنك الدولي حسب اخر احصائيات المنشورة له فان اكتر من 44 مليون شخص اصبح بمقدورهم الحصول على خدمات الكهرباء المحسنة خلال الفترة 2015–2018 واكتر من

657 مليون تمكنوا من الحصول على خدمات المياه النظيفة خلال الفترة 2011–2018 ، اكتر من 140 الف كم من الطرق تم مدها او اعادة تأهيلها او تطويرها ، في 2018 فقط اكتر من 8.5 مليون شخص حصلوا على منشاءت افضل للصرف الصحي و 12.1 شخص شملتهم شبكات الأمان الاجتماعي

كل هذه الانجازات تحسب للبنك الدولي ناهيك عن مساعدة الدول الأشد فقرا لسداد مديونتها او مسحها بالضافة الى مساعدة الدول بشكل فوري التي تعاني من أزمات طبيعية كانت او ناتجة عن صرعات امنية او حتى امراض او اوبئة .....لكن أيضا مع وجود العديد من الإنجازات توجد أيضا العديد من الانتقادات الموجهة الى البنك الدولي والمثلثة في :

- الشروط الكثيرة وشدة حرص البنك من اجل منح القروض الى الدول المعنية فالبنك الدولي لمنح القروض لا بدى من استيفاء العديد من الشروط والإجراءات التي قد تمتد الى عدت شهور الامر الذي جعل البنك بتركيزه على أهلية القروض لا يراعي تحليل عملية التنمية في حد ذاتها .
- بالرغم من ان البنك اتجه الى التنمية مند ثمانينات القرن الماضي الا ان العديد من البلدان التي هي من المفروض محور تركيزه مازالت تعاني من عدم التوازن واختلال موازين مدفوعاتها .
- عادة ما تمنح قروض البنك الدولي لقطاعات البنى التحتية كما اشرنا سابقا ، توفير الكهرباء ، الرعاية الصحية ، الصرف الصحي وهي قطاعات حساسة لكن يهمل قطاعات أخرى تساهم في التنمية المستدامة متل الزراعة والسياحة .
- أصبحت في الآونة الأخيرة تكلفة الاقتراض من البنك الدولي اكبر من تكلفة الاقتراض الثنائي وهذا نظرا لمحدودية تمويل البنك واعتماده في ذلك على الأسواق المالية مما يجعله اكتر عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف الامر الذي ينعكس مباشرة على أسعار الفائدة المقدمة اذ تتراوح ما بين (7.5–9 %) .
- بما ان البنك شانه شان FMI خاضعة لحكم لأصوات والحصص وبالتالي سيطرة الدول الغنية عليه فان البنك اصبح مجرد وسيلة من اجل إعادة جدولة الديون المقدمة من الدول الغنية بل واكتر من ذلك اصبح عبارة عن شهادة اما تحسن صورة البلد او تشوهها وبالتالي القدرة على الاقتراض بشكل تنائي من عدمه ، كما انه يعمل على تجسيد سياسة الحرية وتقليل الحواجز وفتح الأسواق المحلية امام المنتجات العالمية وهذه كلها أمور تخدم فقط مصالح الدول الغنية بتصريف افضل لمنتجاتها وعلى العكس من هدف البنك المتعلق بمحاربة الفقر فان هذه السياسة تؤدي الى اضمحلال

الصناعات المحلية غير القادرة على المنافسة وزيادة معدلات البطالة والعديد من المشاكل الأخرى التي تؤدي الى زيادة الفقر وليس العكس

- محدودية الموارد المالية المتاحة لمؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة التنمية الدولية الامر الذي جعل دورهما التمويلي جد محدود .

هذا عموما حول اهم إنجازات وانفاقات البنك الدولي ولكن لابد من الوقوف على تجربة ميدانية للبنك الدولي وبالرغم من ان جهوده تظهر بشكل افضل في الدول الأشد فقر الا اننا سوف نحاول تسليط الضوء على تجربة ميدانية في الجزائر وهي محور الاسطر التالية :

❖ **علاقة الجزائر بالبنك الدولي :** في الحقيقة ان الجزائر لجأت بشكل واضح الى البنك الدولي في ازمة انهيار النفط أواخر ثمانينات القرن الماضي مع لجؤها الى صندوق النقد الدولي وبعد انتهاء العشرية السوداء وتحسن أسعار النفط قل لجوء الجزائر الى هذه المنظمات فتقريبا اخر المشاريع كان في 2003[49].

ولكن مند عام 2010 اقتصرت علاقة الجزائر بالبنك على الخدمات الاستشارية (الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف) التي تقدم استجابة لطلبات مساندة تحقيق الأولويات الإنمائية وتضم هذه المحفظة 10 مشاريع للمساعدة الفنية في ستة قطاعات تشمل الزراعة والتنمية الريفية ، التمويل ، مناخ الاستثمار ، الحماية الاجتماعية ، الإدارة المتكاملة للصحراء وكذلك رؤية الجزائر 2035 بالإضافة الى بعض المشاريع للوكالة الدولية لضمان الاستثمار من اجل تامين المخاطر غير التجارية على غرار تلك المتعلقة بشركة سوناطراك[50].

خلاصة الفصل :

[49] ـ البنك الدولي ، مشاريع البنك مع الجزائر ، متوفر على الموقع :
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria يوم 2019/06/12 على الساعة 19:23

[50] ـ نفس المرجع السابق

حاولنا في هذا الفصل التفصيل في البنك الدولي وهذا بالتطرق الى الخلفية التاريخية لأنشائه والظروف المصاحبة لظهوره متطرقين في البداية الى توضيح الفرق بين مجموعة البنك الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير ، بعدها تناولنا التنظيم المالي والإداري للبنك اذ لاحظنا انه لا يوجد اختلاف بين البنك والصندوق لا من ناحية الحصص والتصويت ولا من ناحية الهيكل الإداري وطرق عمله

الاختلاف البسيط بينهما هو رئيس البنك وجنسيته التي تختلف بين البنك والصندوق ثم حاولنا تبيان تطور اهداف البنك من مجرد اعمار دول اوروبا الغربية بعد الدمار الذي لحق بها من الحرب العالمية الثانية الى أهداف التنمية والحد من الفقر في العالم وهذا بالتطرق الى المؤسسات الخمسة التابعة لمجموعة البنك والتي تعمل على تحقيق هذا الهدف انطلاقا من مؤسسة التنمية الدولية والتي تعتبر الدراع الأيمن بالبنك والأولى في مساعدة الدول الأشد فقرا في العالم حيث تقدم قروض من عدمه الفائدة او بفائدة منخفضة جذا مع فترة سداد طويلة ثم انتقلنا الى مؤسسة التمويل الدولية كرائدة في مجال القطاع الخاص وتشجعيه وهذا لان هذا الأخير له دور فعال جدا في تحقيق التنمية المستدامة وخلق مناصب شغل وهذا بشرط ان تكون المشاريع تحقق الاستدامة بمعنى انها تراعي المعايير البيئية والاجتماعية ،لننتقل بعدها الى رابع مؤسسة في المجموعة وهي المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار وكيفية نشاطها عبر العالم لضمان المخاطر غير التجارية وما هي المشاريع التي من الممكن ان تستفيد من هذه المساعدات المقدمة من طرفها .

اخر مؤسسة في المجموعة وهي المركز الدولي لتسوية المنازعات هذا المركز الذي يقدم خدمات غير مالية هدفه تسوية منازعات الاستثمار بين الدول الأعضاء حيث لاحظنا انه هناك طريقتان لتسوية المنازعات وهما اما طريقة التوفيق والتي في الحقيقة قليلا ما تلجئ لها الدول المتنازعة او طريقة التحكيم وهي الأكثر شيوعا وما هي الشروط الوجب توفيرها لتدخل هذا المركز لحل النزاع بالإضافة الى خصائص الحكم الذي يصدره المركز.

في اخر نقطة حاولنا باختصار الحديث عن علاقة الجزائر بالبنك الدولي التي كانت واضحة فقط مع فترة ثمانينات القرن الماضي، لكن في الآونة الأخيرة وخاصة بعد 2010 اقتصرت فقط على الخدمات الاستشارية وإصدار التقارير.

❖ **أسئلة الفصل الثاني :**

- هل يمكن للدولة ان تنضم الى البنك الدولي قبل الانضمام الى الصندوق ؟
- هل الانسحاب من البنك يؤدي بالضرورة الى الانسحاب من الصندوق ،
- لماذا غير البنك أهدافه التأسيسية الى تحقيق التنمية المستدامة في العالم ؟
- ماهي اهم الاختلافات الجوهرية بين البنك والصندوق ؟
- هل الانضمام الى احدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي يكسب العضوية لباقي المؤسسات ؟
- قيم علاقة الجزائر بالبنك الدولي ؟

الفصل الثالث:

المنظمة العالمية للتجارة

❖ **تمهيد الفصل الثالث :**

اشرنا في الفصلين السابقين ان المنظمات الاقتصادية العالمية تكون ثالوث النظام الاقتصادي العالمي فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي توليا تنظيم الاقتصاد العالمي من الناحية النقدية والمالية بينما هناك جزء مهم و هو محور العلاقات الاقتصادية العالمية ، هذا الجزء هو التجارة العالمية ، اذا كان لابد من وجود مؤسسة تنظم التجارة الدولية ولهذا في البداية ظهرت الجات وبعدها المنظمة العالمية للتجارة هذه الأخير التي يتفق الكل ان ظهورها كان من بين اهم الاحداث التي ميزت القرن الماضي وهذا لأنه ظهر للوجود منظمة تتحكم بالبداية والنهاية للعلاقات الاقتصادية الدولية ، و بالتالي من المؤكد ان لها اثارها على التجارة الدولية للدول هذه الأخيرة التي تؤثر على العديد من المؤشرات الاقتصادية الهامة في كل دولة على غرار ميزان المدفوعات ، الموازنة العامة ، سعر الصرف

من هنا فهذا الفصل سوف يحاول التطرق إلى الضلع الثالث لتنظيم الاقتصاد العالمي والمتمثل في المنظمة العالمية للتجارة هذه الأخيرة بالرغم من انها من ناحية النشأة تعتبر متأخرة على سابقاتها الا ان لها الأثر الواضح على اقتصاديات دول العالم سواء المنضمة لها او التي مازالت لم تنضم، والدليل على هذا تسابق الدول التي لازلت لم تدخل في المنظمة الى كسب تأشيرة الانضمام

وعليه فان هذا الفصل يحتوي على النقاط التالية :

- الجات البذرة الأولى للمنظمة العالمية للتجارة
- خلفيات زوال الجات وظهور المنظمة العالمية التجارة
- المنظمة العالمية للتجارة OMC
- الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة
- المؤتمرات الوزارية لـــ OMC
- الانضمام والانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة
- علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

❖ **الأهداف التعليمية** : بعد الانتهاء من دراسة الفصل سوف يكون الطالب قادر على استعاب النقاط التالية :

➢ التعرف بظروف انشاء الجات

- التعرف على اهم المبادئ والاستثناءات التي جاءت بها الجات
- التعرف على الظروف المؤدية لظهور المنظمة العالمية للتجارة
- التعرف على اهم الإنجازات التي قامت بها المنظمة العالمية للتجارة منذ ظهورها
- فهم طريقة العضوية والانسحاب في المنظمة العالمية للتجارة
- إعطاء الطالب الفرصة لتحليل مسار علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

❖ **الجات البذرة الأولى للمنظمة العالمية للتجارة:** قبل ظهور المنظمة العالمية للتجارة ظهرت الاتفاقية العامية للتجارة والتعريفة الجمركية سنة 1947 كبذرة أولى للمنظمة العالمية للتجارة، من هنا فمن الأهمية بمكان التطرق الى هذه الاتفاقية:

➢ **الخلفية التاريخية للجات** : اشرنا سابقا ان مؤتمر بروتن وودز كان اللبنة الأولى لإنشاء كل من الصندوق البنك الدوليين لكن الجانب التجاري لم يتم الاتفاق عليه بشكل نهائي بالرغم من الأعضاء اقرو بضرورة وجود مؤسسة عالمية تنظم الجانب التجاري الذي هو على قدر كبير من الأهمية كما اشرنا ، لكن نظرا لان كل المجتمعين في هذا المؤتمر كانوا وزراء المالية او ممثلين عنهم فانهم اتفقوا على المؤسستين المالية والنقدية بينما الجانب التجاري اجل البحث فيه الى مؤتمر اخر كان في لندن سنة 1946 وتم استكمال أعماله بجنيف سويسرا 1947 واختتم في هافانا 1948، حيث تم الخروج بوضع ميثاق هافانا وكيفية تحقيقه ، غير أنه سرعان ما تم التخلي عنه بعد المعارضة الأمريكية عن طريق الكونغرس وحل محله اتفاقية الجات[51]

وعليه فيمكن القول ان مؤتمر هافانا كان البداية الحقيقية لظهر الجات

➢ **مؤتمر هافانا** : لعل البداية الجادة لإنشاء منظمة عالمية للتجارة كان في ديسمبر لسنة 1945 حيث دعت الولايات المتحدة الأمريكية 14 دولة للمشاركة في المفاوضات التي تهدف إلى تخفيض الرسوم الجمركية و إلغاء الحواجز غير الجمركية، وفي 18 فيفري 1946 تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة طلب USA والمتمثل في عقد مؤتمر للتجارة والتشغيل وبالفعل تم ذلك في هافانا عاصمة كوبا في نوفمبر 1947 حيث حضر ممثلون 53 دولة لمناقشة الظروف الاقتصادية والتجارية الدولية ، وبعد 4 أشهر من المفاوضات اختتمت أعمال المؤتمر بإقرار ميثاق هافانا الذي يقر المنظمة الدولية للتشغيل و التجارة وذلك في 1948/03/24بكوبا [52]

➢ **أهداف ميثاق هافانا:** كما ذكرنا سابقا أن الأمم المتحدة قبلت طلب USA من أجل إنشاء منظمة للتشغيل والتجارة الدولية ومن التسمية نستنتج أن الهدفان الرئيسيان من وراء إنشاء هذه المنظمة وهو تحقيق التشغيل وتنمية وتطوير التجارة الدولية، وللوصول إلى هذه الأهداف تم تسطير النقاط التالية[53]

---

[51]- Chantal Behour , Le commerce international du GATT 1947 a L'OMC1994 , édition Marabout , France , 1996 , p 25

[52]- محمد صفوت قابل ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2008، ص 43

[53]- عبد الواحد العفوري ، العولمة والجات – التحديات والفرص -، مكتبة المدبولي ، القاهرة ، 2000 ، ص 60

– لابد على دول العالم أن تساهم برؤوس الأموال اللازمة وكل التقنيات والإمكانيات المتوفرة من أجل المساهمة في إعادة إعمار تلك الدول التي تعمل على إعادة بناء اقتصادياتها من الدمار الذي ألحقته بها الحرب العالمية الثانية.

– لابد من إيجاد وحدة جمركية، ومناطق للتبادل الحر ولقد استطاع المفاوض الفرنسي أن يضيف لهذا الميثاق أيضا حق الدول في تنصيب أشكال التكامل الجهوي غير العام لحين إنشاء الوحدة الجمركية أو حتى إنشاء مناطق التبادل الحر.

– التوقيع على اتفاقيات تتعلق بالمنتجات حيث نجد هذه الاتفاقيات تنقسم إلى نوعين، النوع الأول وهو إبرام اتفاقية على منتجات أساسية محدودة وذلك بدون وضع قواعد أو أحكام عملية للسير الحسن بينما النوع الثاني من الاتفاقيات فيحتوي على قواعد أكثر دقة وصرامة من أجل إيجاد التوازن للأسواق في حالة اختلالها وإعادة الاستقرار لمستوى الأسعار.

- وأخيرا إنشاء المنظمة الدولية للتجارة وهي منظمة متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة ولها هيكلها الخاصة تعتبر الوسيلة التي من خلالها تحقيق كافة الأهداف السابقة، ولكن وبالرغم من كل هذه الجهود إلا أن ميثاق هافانا سرعان ما تم التخلي عنه وذلك نظرا للانتقادات الشديدة الموجهة له، الملفت للنظر هنا هو أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي سعت وقامت بالمبادرة الرئيسية لتوقيع ميثاق هافانا وهي نفسها التي رفض فيها الكونغرس المصادقة على هذا الاتفاق.

العديد من الباحثون في هذا المجال يرون ان السبب الرئيسي لعدول USA على تطبيق ميثاق هافانا وهو ان بنود هذا الميثاق جاءت لخدمة مصالح الدول النامية وتقليل سيطرة الدول المتقدمة بصفة عامة ، واكثر من هذا ان هذا الميثاق ينص على ات كل الدول تتساوى في الأصوات بالتالي تفقد هنا USA تزعمها للعالم وتحكمها في قرارات ومصير الدول النامية

- **مفاوضات جنيف** : بعيدا عن مؤتمر هافانا سارع مندوبو 23 دولة على الاجتماع وإجراء بعض المفاوضات الجانبية في صيف 1947 والتي نتج عنها " الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT"وفي الفاتح من جانفي من 1948 دخلت حيز التنفيذ دون تنظيم مؤسسي قامت بأعمال السكرتارية لجنة تابعة للأمم المتحدة والتي ظلت تهتم بشؤون النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف على مدى ما يقارب نص قرن

اذا من هنا ظهرت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتي هي أساس المنظمة العالمية للتجارة وفيما يلي مفهوم هذه الاتفاقية وام المبادئ التي جاءت بها

- **تعريف الجات** : لقد اختلف التعاريف المتعلقة بالجات فمنهم من يعتبرها مجرد اتفاقية او معاهدة كما هو واضح من تسميتها ومنهم من يعتبرها منظمة دولية قائمة بحد ذاتها فمن بين التعاريف المتعلقة بوجهة النظر الأول نجد :

- الجات هي عبارة عن اتفاقية دولية متعددة الأطراف تضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها والتي تعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التي تعوق حركتها
- اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والتي يطلق عليها القيود التعريفية والقيود الكمية والتي يطلق عليها القيود غير التعريفية، وبالتالي فإن اتفاقية الجات كانت ولا زالت تمثل محاولة الدول الأعضاء للعودة إلى سياسة حرية التجارة الدولية، من منطلق أن التجارة الدولية هي محرك النمو الاقتصادي [54]

اما الطرف الثاني الذي ينظر الى ان الجات هي منظمة دولية فيبرر هذا ان المنظمات الدولية من المفروض ان تشترك في الخصائص التالية [55]:

– المنظمة لا تنشا الا برضا الدول كاملة السيادة

– تمتع المنظمة بصفة الاستمرار والدوام

– تمتع المنظمة بإرادة ذاتية مستقلة عن إرادة الدول المشتركة

– تنشا المنظمة الدولية بموجب اتفاق بين الدول

–تنشا المنظمة الدولية من اجل رعاية المصالح المشتركة للدول الاعضاء

وبما ان الجات تتوفر فيها كافة الشروط السابقة فإنها تعتبر منظمة دولية يمكن على هذا الأساس نعرفها : منظمة تجارية دولية تأسست في سنة 1948لتخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز امام المتاجرة بالسلع والخدمات وقد حلت محلها في سنة 1995 منظمة التجارة العالمية

[54]- بن موسى كمال ، المنظمة العالمية للتجارة والنظام العالمي الجديد أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر2005/2004 ، ص 66

[55]- مصلح الطراونة ، ليلى لعبيدي مامين ، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2013، ص 41

ولو ان الراي الغالب في ذلك هو انها اتفاقية وليست منظمة لأنها لو كانت كذلك لما سعى دولها الأعضاء في دورتها التاسعة الى انشاء منظمة التعاون التجاري من اجل ان تتولى تنفيذ نصوص اتفاقية الجات [56]

- **مبادئ واهداف الجات:** جاءت الجات بجملة من المبادئ لابد على الدول المتعاقدة من االلتزام به كما انها تسعى الى تحقيق جملة من الأهداف نذكرها في النقاط التالية:

- **اهداف الجات:** تتمثل اهداف الجات في:

– رفع مستوى معيشة الدول.

– زيادة الدخل الوطني من خلال تحقيق التشغيل التام.

– الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.

– تسهيل حركة الإنتاج وعولمة والاستثمار.

– تسهيل الوصول إلى الأسواق ومصادر الأموال.

– ضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة ولتوزيع التجارة الدولية.

– محاولة فض المنازعات والخلافات التجارية عن طريق التفاوض تحت إدارة الجات.

الملاحظ لهذه الأهداف يستنتج انها كلها تتمحور حول هدف واحد وهو تحرير المبادلات التجارية الخارجية وفتح الأسواق المحلية لتدفق السلع الأجنبية، اذا بكل بساطة المؤسسات الثلاث تتفق على مبدا التحرير

- **مبادئ الجات** : جاءت اتفاقية الجات الى الوجود مرتكزة على المبادئ التالية :

– **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** إن المادة الأولى من الاتفاقية نصت على أنه في حالة ما إذا منحت دولة امتياز أو تفضيل لدولة ما فإن ذلك يسري على بقية الدولة المتعاقدة في الاتفاقية ويتعلق ذلك بالتعريفية والرسوم الجمركية سواء استيرادا أو تصديرا وكذلك تحويل المدفوعات الدولية لتمويل التبادلات التجارية الخارجية لكن هذا المبدأ له استثناءات وهي.

[56]- نفس المرجع السابق ، ص 43

– في حالة ما إذا كانت للدولة تدخل في اتفاقيات إقليمية أو مناطق التبادل الحر والتي تستدعي إلغاء الحواجز الجمركية فإن مبدأ الدولة الأكثر رعاية لا يطبق في هذه الحالة.

– إن الأفضلية والمزايا التي تمنحها بعض الدول من طرف واحد في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والهدف من ذلك مساعدة الدول النامية للدخول إلى أسواق الدول الصناعية.

– **مبدأ عدم التمييز:** تنص المادة الثانية من الاتفاقية على انه يجب أن يعامل كل المنتجين المستوردين الأجانب بنفس المعاملة وتطبق عليهم نفس الإجراءات والقوانين بدون أي تمييز في المعاملة.

– **مبدأ المعاملة الوطنية:** إن المادة الثالثة من الاتفاقية تنص على أنه لا يجوز للدولة استعمال بعض العوائق مثل الضرائب أو الرسوم أو حتى الإجراءات التنظيمية أمام السلع الأجنبية من أجل إعطاء ميزة تفضيلية للسلع المحلية بل لابد لها من أن تعامل بنفس معاملة السلعة الوطنية ونلاحظ أن هذه المادة فيها إجحاف في حق الدول النامية ، حيث أن هناك فرق كبير بين السلع الأجنبية والمحلية وهذا نظرا لدرجة التقدم الفني وارتفاع مستوى الجودة وحتى فرق في الأسعار بين السلع المستوردة والمحلية بالنسبة للدول النامية وهذا ما يؤدي إلى إقبال المستهلكين المحليين على السلع المستوردة والعزوف على السلع المحلية وكنتيجة لهذا عدم قدرة السلعة المحلية على المنافسة وبالتالي الزوال والاضمحلال.

– **مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية فقط:** هذا المبدأ يقر أنه يمكن للدولة أن تطلب مبدأ الحماية عن طريق التعريفة الجمركية فقط ويتم تحديد التعريفة الجمركية وفقا لجداول التزامات كل من الدول بالتفاوض في إطار عمل الجات بينما الوسائل الأخرى مثل نظام الحصص ، تراخيص الاستيراد ، حظر الاستيراد، أو حتى إعانات التصدير فانه غير مسموح بها في إطار الجات.

– **مبدأ عدم ممارسة سياسة الإغراق:** المادة السادسة من الاتفاقية تمنع على الدولة اعتماد ممارسة سياسة الإغراق، وذلك بهدف تحقيق المنافسة المتكافئة، أما في حالة وجود بلد متضرر من هذه السياسة فإنه يحق له فرض رسم تعويض لإلغاء أثر الإغراق.

– **مبدأ القيود الجمركية على الاستيراد:** تمنع اتفاقية الجات استخدام القيود الكمية على الاستيراد لأنها تعتبر العائق الأكبر في وجه التجارة الدولية لكن هناك استثناء لهذا المبدأ تطرقت له المادة 12 من الاتفاقية وسوف نتطرق له لاحقا.

– **مبدأ التمكين:** ان المادة 36 من الاتفاقية تقر بمنح استثناءات للدول النامية من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة حيث تعمل هذه الأخيرة على تمكين الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها، وبالتالي رفع من مشاركتها في التجارة الدولية.

الجدير بالذكر ان هذه المبادئ ليست مطلقة وانما لها استثناءات وهي تكون بالعادة مؤقتة غير انه يمكن تمديدها حسب حالة كل دولة .

- **استثناءات الجات تتمثل في :**

– المبدأ المتعلق بالدولة الأولى بالرعاية فله استثناءات وهي: تمكن المادة 21 من الاتفاقية الطرف المتعاقد من اتخاذ كل الإجراءات التي يراها مناسبة من أجل حماية الأمن الوطني مثل حجب بعض المعلومات السرية المتعلقة مثلا بالأنشطة النووية أو التجارة بالسلاح وما إلى غير ذلك مما تراه الدولة انه مساس بأمنها وسيادتها الوطنية.

كما توجد هناك استثناءات أخرى متفرقة نذكر منها:

– يحق للدولة حماية صناعاتها المحلية من المنافسة القوية وهذا ليس فقط بالتعريفة الجمركية بل أيضا ببعض الإجراءات الوقائية الأخرى وهذا حسب المادة 19 من اتفاقية الجات.

– من أجل حماية الأخلاق العامة، الصحة حياة الأحياء بصفة عامة، أو حتى حماية الآثار والتراث الوطني، أقرت المادة 20 من اتفاقية الجات جواز استخدام أي إجراءات ووسائل تراها الدولة مناسبة لتحقيق الهدف سالف الذكر.

–نصت المادة 25 من اتفاقية الجات على أنه يمكن إعفاء أي طرف من التزام معين وذلك بشرط موافقة ثلثي الأطراف المتعاقدة .

ان الجات لم تظهر بالشكل النهائي الذي وصلت اليه قبيل ظهر المنظمة العالمية للتجارة وانما مرت بالعديد من الجولات كان كل جولة يتم فيها الاتفاق على شيء جديد وتتطور فيه الاحكام والقرارات حتى تم في الأخير الاتفاق على انشاء المنظمة العالمية للتجارة وهذا كان في اخر جولة وهي جولة

الارغواي هذه الأخيرة التي يجمع الكل انها كانت اهم جولات الجات ولكن كل جولة تعتبر تكملة لسابقتها وكل سابقة تعتبر الانطلاقة للجولة اللاحقة وفي التالي سوف نحاول التطرق الى هذه الجولات وام الاتفاقات التي حدثت في كل واحدة

- **جولات واتفاقيات الجات** :مرت الجات بعدة جولات كانت :

- جولة جنيف (سويسرا1947):

انعقدت هذه الجولة بجنيف عاصمة سويسرا وقد شارك فيها 23 دولة ،كانت سنة 1947 ولقد اهتمت هذه الجولة بشكل أكبر في كيفية تخفيض الحواجز الجمركية حيث تم تخفيض 545 ألف تعريفة جمركية[57] .

2- جولة انسي (فرنسا1949):

تعتبر هذه الجولة الثانية التي انعقدت بعد الجولة الأولى في جنيف حيث أن جولة انسي استمرت في نفس الاتجاه التي كانت تسير فيه جولة جنيف وكان هدفها الأساسي التخفيض من التعريفة الجمركية فتم فيها الاتفاق على تخفيض خمسة آلاف تعريفة جمركية على السلع الصناعية ،والجدير بالذكر أن هذه الجولة عقدت سنة 1949 وشاركت فيها 13 دولة آنذاك.

3- جولة توركاي(1951)

انعقدت جولة توركاي بإنجلترا سنة 1951 وسميت بهذا الاسم نسبتا إلى المدينة التي تمت فيها فعالياتها ولم تختلف فعالياتها عن سابقتيها حيث استمرت أيضا في تخفيض التعريفة الجمركية ففيها تم الاتفاق على تخفيض 7800 تعريفة جمركية، ولابد أن ننوه هنا أن هذه الجولة قد شارك فيها 38 دولة [58].

4)جولة جنيف (سويسرا1956):

انعقدت مرة أخرى في جنيف عاصمة سويسرا الجولة الرابعة لاتفاقية الجات سنة 1956 شارك فيها 26 دولة من بين مجموع الدول الأعضاء وأيضا سارت في نفس المسار المتعلق بتخفيض التعريفة الجمركية إذ تم التوصل فيها إلى تخفيض تعريفات جمركية تقدر بحوالي 2.5 مليار

[57] - احمد عبد العليم ، الجات والبلدان النامية ، مطبوعات التضامن ، القاهرة ، 1995، ص 52
[58] - سامية فليشاني ، الانتقال من GATT إلى OMC و أثرها على اقتصاديات الدول النامية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001، ص 112

دولار، وللإشارة فإن كل هذه الجولات كان ينظر فيها لتخفيض التعريفة الجمركية للسلع عن طريق دراسة هذه السلع واحدة بواحدة من خلال المباحثات الثنائية بين وفود الدول المشاركة[59].

5)جولة ديلون(سويسرا1960-1961):

استمرت الجولات في سويسرا بالعاصمة جنيف ولكن هذه المرة سميت الجولة نسبة لوزيرة التجارة الأمريكية ،فهذه الجولة هي الجولة الخامسة من جولات الجات ولم تختلف كثيرا على سابقاتها ودائما التركيز على الهدف الرئيسي وهو تخفيض التعريفة الجمركية، وعلى هذا أساس تم الاتفاق على تخفيض 4400 تعريفة جمركية للسلع صناعية ، و على أثر ظهور التكتلات الاقتصادية كالسوق الأوروبية المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة تم تخفيض التعريفة الجمركية على أساس مجموعة كاملة من السلع وليس دراسة كل سلعة على حدا[60].

وعليه ومما سبق نستطيع أن نقول أن كل الجولات السابقة كلها تصب اهتمامها على التعريفة الجمركية ولم تتطرق إلى الحواجز الجمركية هذه الأخيرة التي كانت محط نقاش الجولات اللاحقة وهو ما سوف نتطرق إليه فيما سوف

6)جولة كنيدي 1964-1967: كما هو واضح من التنمية فهذه الجولة سميت نسبة إلى الرئيس الأمريكي جون كينيدي الذي منحه الكونغرس الأمريكي سنة 1962 صلاحيات خفض التعريفات الجمركية 05% على جميع السلع، وعلى هذا أساس فتحت أمام USA مجالا واسعا للتفاوض مع الدول التي تربطها بها علاقات تجارية على رأسها الدول الأوروبية انطلقت هذه الجولة في ماي 1964، تم الاتفاق فيها على تخفيض التعريفات الجمركية للسلع الصناعية لمدة 5 سنوات بنسبة 35% تدريجيا بقيمة 40 مليار دولار.

مع العلم أن متوسط انخفاض التعريفة الجمركية يختلف من دولة إلى أخرى فمثلا نسبة الانخفاض في بريطانيا 38%، اليابان 30%، بينما أمريكا وأوروبا فتتراوح بين 5 و10%.

لكن التخفيضات المتعلقة بالمنتج الزراعي لم تحظى بالاتفاق بين الدول المتفاوضة، وتم الاتفاق في الأخير على خفض التعريفات الجمركية بمتوسط 25% على المنتجات الزراعية المحمية دونما التطرق إلى الألبان كما قد رفع قانون مفتوح للتوقيع عليه في هذه الجولة يكون ساري المفعول من

[59] - نفس المرجع السابق ، ص 113
[60] - نبيل حشاد ، الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي ، دار النهضة ، القاهرة ، 1995، ص 12

1968/07/01 يتعلق بمكافحة الاغراق، وبالتالي اعتبرت هذه الجولة أول واحدة تتطرق لهذا الموضوع.

لكن لابد أن ننوه أن أمال وأهداف الدول النامية في هذه الجولة باءت بالفشل وخيبة الأمل تحت الهدف الرئيسي للقائمين على هذه الجولة والذي يسعى فقط لتحقيق مصالح الدول المتقدمة وبهذا نقول أن جولة كينيدي لم تختلف كثيرا عن سابقاتها من الجولات[61].

7)جولة طوكيو (1973–1979): تزامنت هذه الجولة مع تطورات مهمة في الاقتصاد العالمي لعل من أبرزها انهار نظام بروتن وودز، وإعلان USA تخليها عن مسؤوليتها المتعلقة بتحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، بالطبع هذا القرار كان له الأثر الكبير على التجارة الدولية مما أدى إلى العودة لسياسة الحماية التجارية في كل من الدول الأوروبية، اليابان و حتى الولايات المتحدة الأمريكية.

تم بالفعل انعقاد هذه الجولة –جولة طوكيو–في خضم كل هذه الأحداث سنة 1973 لكن الانطلاقة الفعلية كانت سنة 1974 نظرا لأن السنة التي سبقتها عرفت انهيار أسعار البترول مما اضطرهم إلى تأجيل هذه الجولة إلى غاية 1974، واستمرت هذه الجولة 6 سنوات وشارك فيها حوالي 102 دولة من بين الدول الأعضاء دار النقاش فيها على مواضيع جديدة تختلف عن تلك السابقة المتعلقة بتخفيض التعريفة الجمركية وهي تلك المتعلقة بالحواجز الغير الجمركية ولعل من أهم المواضيع التي تم التطرق لها النقاط التالية[62]:

- **ارتفاع أسعار السلع الغذائية والتعريفات:**

لقد أدى تحرير التجارة الخارجية إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية مما كان له الأثر السلبي بطبيعة الحال على الدول المستوردة لهذه السلع ونخص بالذكر الدول النامية ولهذا طرحت هذه الأخيرة هذا الموضوع على طاولة النقاش مطالبة بذلك منحها تعويضات عن الخسائر الناتجة عن ذلك وهذا ما لاقا الرفض من طرف الدول المصدرة والتي تمثلها الدول المتطورة، وبالتالي فهذا الموضوع لم يتم التوصل فيه لحل يرضي جميع الأطراف، وأجل إلى مفاوضات لاحقة.

[61] - علي لطفي ، التوجهات المستقبلية للمنظمة العالمية للتجارة الفرص والتحديات امام الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، 2007، ص 07

[62] - نفس المرجع السابق ، ص 08

ليس هذا فحسب بل تم التطرق أيضا إلى مسألة الإعفاءات التي تقدمها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية بالنسبة لهذه النقطة فقد اتفق المفاوضون بالسماح بتقديم هذه الإعانات لكن بالنسبة لبعض السلع فقط كالمنتجات الزراعية والأسماك.

- **العوائق الفنية:**

بالنسبة لهذه النقطة فقد اتفق المجتمعون في إطار الجات على السماح للدول باتخاذ بعض الإجراءات والتدابير الفنية التي تهدف لحماية المستهلك مثل فحص السلع المستوردة وإخضاعها للتحاليل المخبرية قصد التعرف على مدى صلاحيتها ولكن بشرط أن لا يكون هذا يؤدي إلى إحداث عوائق أمام التجارة الخارجية.

- **إجراءات تراخيص الاستيراد:**

من أجل تسهيل دخول سلع الدول إلى الدول المستوردة تم التفاوض والموافقة على تبسيط الإجراءات منح تراخيص الاستيراد من أجل ألا تكون هذه النقطة عائقا أمام التجارة الدولية، فتقدم هذه التراخيص بشكل عادل ومحايد لجميع الدول.

- **تجارة اللحوم والحيوانات الحية والألبان:**

في هذه النقطة تم الاتفاق على إنشاء مجلس اللحوم الدولية توكل له عدة مهام لعل من أهمها توسيع وتحرير التجارة الدولية في اللحوم والحيوانات الحية بالإضافة إلى تقسيم قوى السوق والسهر على تطبيق الاتفاقيات الثنائية والجماعية.

بالإضافة إلى إنشاء مجلس الألبان الذي يقوم بنفس المهام التي يقوم بها المجلس سالف الذكر في مجال الألبان، غير أنه في هذا الإطار وافق المتفاوضون على 3 بروتوكولات يتمثل الأول في تحديد الحد الأدنى لأسعار صادرات الحليب الجاف، الثاني يتعلق بنسبة الدسم والإضافات على الحليب، أما الثالث فيتعلق بمواصفات تصدير الالبان.

- **تجارة الطائرات المدنية:**

في هذا المجال تم التوصل إلى إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على الطيران المدني،بما في ذلك قطع الصيانة كما تم إرفاق ذلك بجداول تفصيلية تتعلق بكل ما يتعلق بهذه النقطة والتي تدخل في الإعفاء.

- **المعاملة مع الدول النامية:** في هذه الجولة من الجات كانت الدول النامية وأوضاعها الاقتصادية محط نقاش المتفاوضون نظرا للانضمام المتزايد لهذه الدول للجات ، وعليه فقد تم توسيع نظام الأفضليات لهذه الدول وزيادة الامتيازات الممنوحة لها وخاصة الأقل نمو بالإضافة إلى جواز استخدام الأساليب الكمية في مستورداتها أو أية إجراءات لحماية مركزها المالي وميزان مدفوعاتها.

8)جولة الأورغواي (1986-1993): كما ذكرنا سابقا أن جولة الأورغواي تعتبر من أهم الجولات التي مرت بها الجات وهذا بإجماع المهتمين بهذا المجال وهذا لعدة أسباب لعل أبرزها طبيعة المواضيع التي تمت مناقشتها في هذه الجولة، بالرغم من أن جولة طوكيو جاءت بدورها بالجديد على خلاف الجولات التي سبقتها لكن جولة الأورغواي اكتسبت أهميتها من خلال المواضيع التي طرحتها كما ذكرنا سابقا مثل موضوع تجارة الخدمات والملكية الفكرية وهي مواضيع لأول مرة تكون محط نقاش وجدل الدول المتفاوضة بالإضافة إلى أن هذه الجولة تعتبر الأطول مقارنة بسابقاتها لاستمرارها 8 سنوات كاملة، لهذا سوف نحاول فيما يأتي أن نعطيها حقها سواء الظروف التي سبقتها والدوافع التي أدت إلى انعقادها أو حتى أهم المواضيع والنتائج التي تمخضت على هذه الجولة.

سبق انعقاد جولة الأورغواي العديد من الأحداث والتطورات سواء على الصعيد الاقتصادي أو حتى السياسي هذه الأحداث كان لها الأثر البالغ من أجل الإسراع في عقد هذه الجولة والتي سوف نذكرها على شكل نقاط كالتالي [63]

-ارتفاع أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وعلى رأسها المكسيك سنة 1982 عندما أعلنت عن إفلاسها وعدم قدرتها على سداد ديونها للبنوك الأمريكية.

-التراجع المستمر لنمو الناتج المحلي الإجمالي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (1981-1982).

-الرجوع إلى سياسة الحماية التجارية من طرف كل USA والمجموعة الأوروبية وذلك بعد ظهور قوة اقتصادية جديدة تتمثل في كل من اليابان والنمور الأسيوية، وغزوها لأسواق العالم بما فيها أسواق USA.

[63] - فيصل لوصيف ، اثر سياسة التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من 1970-2012 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة ، قسم علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، 2013-2014 ، ص 65

-انهيار المعسكر الشيوعي وانتهاء الحرب الباردة وبروز أزمة الخليج.

بعد كل هذه الأحداث وبالرغم من أن المفاوضات تأخرت عن موعد انطلاقها الذي كان مقررا 1982 كما أنها أيضا استغرق مدة أكثر من تلك التي كان مسطرا لها ثماني سنوات عوضا عن أربع سنوات إلا أنها انطلقت رسميا في سبتمبر 1986 بمدينة .Parades Est بالأورغواي وبحضور 108 مندوب ظهرت خلال هذه الجولة العديد من الخلافات تطورت إلى حد كادت أن تصل فيه إلى حرب اقتصادية بين كل من USA والمجموعة الأوربية وعلى رأسها فرنسا في العديد من المواضيع من بينها تجارة السلع الزراعية والملكية الفكرية وتجارة الإنتاج السمعي البصري، أدى هذا كله إلى توقيف المفاوضات في ديسمبر 1990.

استؤنفت مرة أخرى 1992 حيث توصل ممثلو كل من USA وفرنسا على اتفاق حول هذه المفاوضات عموما استمرت المفاوضات بين الأطراف المتعاقدين إلى غاية 1993 وخرجت بجملة من النتائج يمكن أن نقسمها إلى 3 مجموعات[64]:

- ✓ **المجموعة الأولى:** كان من بين النتائج المتفق عليها في جولة الاروغواي مسالة النفاذ إلى الأسواق ويقصد بهذه النقطة تسهيل النفاذ إلى الأسواق الدولية فيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية المنتوجات، الملابس وذلك عن طريق تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية.

فالنسبة إلى مسألة النفاذ إلى الأسواق أو كما يطلق عليها برتوكول الأسواق فتم الاتفاق على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي في سنة 1994 أصبحت التعريفات الجمركية لا تتجاوز 3.9% في متوسط قيمة السلع المستوردة.

مسالة النفاذ إلى الأسواق تم المناقشة والاتفاق على موضوع الزراعة هذا الأخير الذي يتفق عليه لأول مرة في تاريخ الجات وهذا بعد أن فشلت المناقشات في الجولات السابقة فتم التوصل إلى النتائج التالية:

- تحرير قطاع الزراعة تدريجيا خلال 6 سنوات للدول المتقدمة و10 سنوات للدول النامية وتحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية.

[64] - نفس المرجع السابق ، ص 66

– خفض الدعم الذي يقدم للصادرات الزراعية في الدول المتقدمة بنسبة 36% من القيمة على مدة 6 سنوات أما الدول النامية فتكون النسبة 24%من القيمة ولمدة 10 سنوات.

– تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على المحاصيل الزراعية بنسبة 36% بالنسبة للدول المتقدمة على مدة 06 سنوات وتكون سنة الأساس هي (86/88) أما الدول النامية فتقدر النسبة 24% ولمدة 10 سنوات وللعلم التعريفة الجمركية تخفض على تجارة السلع الاستوائية 40%.

نقطة أخرى أيضا تم طرحها في جانب النفاذ إلى الأسواق وهي موضوع المنتوجات التي تمثل جزءا كبيرا من صادرات الدول النامية إذ تمثل 40% نظرا لتمتعها بميزة نسبية وللعلم فقطاع تجارة المنتوجات كان يخضع للاتفاقية الدولية للألبان 1974، والتي تقضي بأنه يمكن للدول الصناعية الكبرى المنتجة للمنسوجات والملابس أن تفرض نظام الحصص على الاستيراد بهدف حماية إنتاجها المحلي بطبيعة الحال هذا أثر سلبا على تجارة الدول النامية ناهيك على أنه مخالف لمبادئ الجات، من هنا طالبت الدول النامية بإلغاء اتفاقية 1974 وبالفعل تم ذلك بالإضافة إلى سن اتفاقية خاصة بالمنسوجات والملابس تدمج في اتفاقية الجات وتكون مراحل مدتها في الإجماع 10 سنوات.

✓ **المجموعة الثانية:** في الجات تم أيضا الاتفاق على مجموعة ثانية من الموضوعات سميت هذه المجموعة الاتفاقيات المؤسسة، وسميت بهذا الاسم لأنها تناولت موضوعات كانت قد تم طرحها والتفاهم عليها في جولة طوكيو، وفي هذه الجولة يتم فقط مراجعتها لجعلها أكثر تكيفا مع الأوضاع المستجدة ، بالإضافة إلى إزالة العراقيل التي واجهت المتعاقدين في الجولة السابقة وأثناء الممارسة الميدانية، هذه المجموعة أيضا انقسمت إلى ثلاث أقسام رئيسية:

ا– اتفاقية الدعم: ذكرنا سابقا أن موضوع الدعم تم طرحه في جولة طوكيو، غير أنه تم إعادة طرحه في جولة أروغواي نظرا للغموض الذي نشب عند الممارسة الميدانية وبالتحديد فيما يتعلق بمقدار الرسوم التعويضية التي تفرضها الدول المتضررة من سياسات الدعم، وهكذا جاء اتفاق الدعم الذي يحتوي على 32 و 07 ملاحق، وللإشارة فإن اتفاق الدعم هذا لا يخص الدعم الزراعي إذ أن هذا القطاع يخضع لقوانين أخرى، كما أنه يأخذ عدة أشكال، دعم محظور وآخر مسموح

فالمحظور يستدعي اتخاذ إجراءات مضادة مثل ذلك الانتقائي الموجه لسلعة أو قطاع أو خدمة معينة بهدف تفضيل المنتجات المحلية على المستوردة[65].

بينما النوع الثاني المسموح به مثل الدعم العمومي أو ذلك المقدم لبرامج البحوث والتطوير الذي تقوم به الشركات شريطة أن لا تدعم بأكثر من 75% من تكلفة البحث و50% من تكلفة عملية تصميم السلع الإنتاجية.

أ- **اتفاق مكافحة الإغراق:** أشرنا سابقا أن هذه المجموعة من الاتفاقيات كلها طرحت في جولة طوكيو، ومسألة الإغراق لها نفس الشأن فلقد تم تناولها في جولة طوكيو إلا أن هذه الجولة جاءت لكي تحدد بشكل دقيق كل ما يتعلق بمسألة الإغراق سواء من ناحية المفهوم والأدلة والتحقيقات والأطراف المستفيدة، أو حتى الأحكام الختامية المتعلقة باتخاذ أي إجراء محدد ضد الإغراق وفقا لأحكام اتفاقية الجات 1947، وذلك حسب ما جاءت به 3 إجراءات تضم 18 مادة.

الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية قد سمحت بهامش إغراق أقل من 2%، وتكون الكمية من السلع المستوردة أقل 3% من الواردات الكلية لهذه السلع المعنية بالإغراق.

- **الاتفاقيات الوقائية:** في حديثنا سابقا تكلمنا عن استثناءات الجات وذكرنا أنه يحق للدولة اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية من أجل حماية صناعاتها المحلية من المنافسة القوية حسب نص المادة 19، في جولة الأورغواي اتفق المتعاقدون على إلغاء نص هذه المادة ونصت الاتفاقية الجديدة على أنه لابد من الدول التي اتخذت هذه الإجراءات "إجراءات الحماية" أن تبدأ بالتخلص منها وإلغائها تدريجيا خلال 4 سنوات ويمكن لكل دولة عضو أن تحتفظ بنوع واحد من هذه الإجراءات المتخذة على أن تتعهد بإلغائه على أقصى تقدير سنة 1999، وللعلم تسمح الاتفاقية للبلد العضو في الظروف الحربية بأن يتخذ تدابير وقائية بشرط أن لا تتجاوز هذه التدابير 200 يوم في هذه المدة يتم اتخذ إجراءات التحقيق ثم الوصول إلى حل بعد المفاوضات في إطار الجات لإيجاد الطريقة المناسبة لتعويض الأثر السلبي الناتج عن ذلك

بالنسبة للدول النامية نصت الاتفاقية أن لا تطبق الإجراءات الوقائية على أي سلعة يكون منشأها بلدا ثانيا عضوا، لأن نصيبها من الواردات من هذه السلعة في الدول المستوردة لا يزيد 3%

[65]- علي لطفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 9

ومنحت للدول النامية حق تمديد تطبيق الإجراءات الوقائية لمدة سنتين إضافيتين إلى المدة القصوى، كما أن هذا الاتفاق لا يطبق على بعض الصادرات المهمة للدول النامية، حيث تخضع لإجراء وقائي خاص بطريقة تميزية أي ضد دولة بعينها[66].

– **المجموعة الثالثة:** المجموعة الثالثة من اتفاقية الارغواي سميت باسم الاتفاقيات في الموضوعات الجديدة وهذا لأن هذه الموضوعات طرحت لأول مرة في إطار الجات وهذه الموضوعات تمثلت في كل من: تجارة الخدمات، الملكية الفكرية، إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة ،وسنحاول تناول كل موضوع على حدا:

– **الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS:** تضمنت اتفاقية "**الجاتس**" القواعد والمبادئ التي تنظم التجارة العالمية في الخدمات والتي ورد ذكرها في أجزاء الاتفاقية المختلفة ، وأساسا في الجزء الثاني المتعلق بالالتزامات العامة والتي تمثل القواعد والمبادئ العامة التي تطبق على جميع أنشطة الخدمات التي يشملها الاتفاق ، ومن هذه المبادئ ما يتعلق بالمعاملة الخاصة للدول النامية ، ومنها ما يعتبر التزاما من الدول المتقدمة لصالح الدول النامية

حيث تتكون الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS من مقدمة وستة أجزاء[67] :

- ✓ الجزء الأول : يشمل النطاق والتعريف (مادة واحدة)
- ✓ الجزء الثاني : يشمل الالتزامات العامة (من 2–10)
- ✓ الجزء الثالث :يشمل الالتزامات المحددة لأنشطة الخدمات والنصوص المتعلقة بتعديل جداول الالتزامات (من 16–18)
- ✓ الجزء الرابع : يشمل التحرير التدريجي (من 19–21)
- ✓ الجزء الخامس : يشمل الأحكام المتعلقة بالمشاورات الدولية وتسوية المنازعات والتعاون الفني ومجلس التجارة في الخدمات (من 22–26)
- ✓ الجزء السادس : يشمل التعاريف التي تساعد على إعداد جدول الالتزامات المحددة (من 27–29).

بالإضافة إلى ثمانية ملاحق أحدها يتعلق بالاستثناءات على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و آخر يتعلق بانتقال العمالة المؤقتة اللازمة لتوريد الخدمات أو الإنتاج ، وملحقان يتعلقان بالمفاوضات في نشاط

---

[66] - بوطمين سامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 115

[67]- عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص الانجليزية لاتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة ، مصر الطبعة الأولى ، بدون سنة ص 52

النقل البحري ونشاط الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وأربعة ملاحق تتضمن بعض التفاصيل الخاصة بعدد من الأنشطة الخدمية وذلك لمعالجة خصائصها التي لا يغطيها الإطار العام للاتفاقية .

- اتفاقية حماية الملكية الفكرية:

هذه الاتفاقية طرحت لأول مرة في الجات نظرا للضغوطات الكبيرة التي مارستها الشركات متعددة الجنسيات على حكومات الدول المتقدمة وهذا بالرغم من وجود اتفاقيات دولية لحماية الملكية الفكرية والمنظمة الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية منذ 1974 إلا أن هذه القضية كما قلنا تم طرحها وبشدة في جولة الأورغواي وهنا وقع اصطدام بين أهداف الدول المتقدمة والتي تحتكر في الغالب التكنولوجيا وبراءات الاختراع والأعمال وليس مصالح الدول النامية التي تستورد هذه السلع والتكنولوجيا وبالتالي تدخل هنا في ظاهرة التقليد وإلا سوف ترتفع أسعارها وأكبر مثال على ذلك في وقتنا الحالي ظاهرة الأقراص المضغوطة التي تحتوي على برامج وألعاب وإلى غير ذلك والتي في الغالب نحن لا نقتني إلا المقلدة أما الأصلية فهي باهظة الثمن، وتشمل حقوق الملكية الفكرية على عدة مجالات كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم (11) : حماية الملكية الفكرية في ظل جولة الاورغواي من الجات

حماية حق المؤلف	**حماية الملكية الصناعية**		
الأعمال الأدبية	**حماية براءات الاختراع**	**حماية العلامات التجارية**	**حماية النماذج الصناعية**
- المؤلفات ومجموعات المعلومات - المصنفات الفنية أعمال التمثيلية والموسيقى المصاحبة لها - أعمال تمثيل وتصميم الرقصات - أعمال الرسم والتصوير والنحت - الأفلام السينمائية	- المنتجات الصناعية التي تضيف الجديد إلى التكنولوجيا - الاختراع يجب أن يكون : * جديد على مستوى العالم * مبتكر لم يتناوله احد من قبل * قابل للتطبيق الصناعي - حماية المنتجات في جميع مجالات التكنولوجيا - مدة الحماية 20 سنة لجميع المنتجات	- علامات التعريف بالسلع والخدمات - الكلمات أو التصاميم رموز أو ألوان أو حروف أو أرقام العلامات - تحديد مصدر السلع والخدمات - تشير إلى نوعية السلع والخدمات	- التصميمات الصناعية التي أنتجت - التصميمات التي أنتجت بصورة منتهية - تصميمات المنسوجات

وغيرها من الأعمال السمعية البصرية – التسجيلات الصوتية – أعمال الهندسة المعمارية –برامج الكمبيوتر (حديثا في الـــــــــــ TRIPS)			

المصدر : سامية فليشاني ، الانتقال من GATT إلى OMC وأثرها في اقتصاديات الدول النامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 11

للإشارة احتوت هذه الاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية على 7 أقسام تضم 73 مادة، كما منحت الاتفاقية حد أدنى للدولة لحماية حقوقها الفكرية تمثلت في 50 سنة في حالة حقوق الطبع، 20 سنة في حالة براءة الاختراع و7 سنوات بالنسبة للعلامات التجارية ، يسري هذا القانون بعد انتهاء سنة من قيام OMC مع وجود فترة سماح بالنسبة للدول النامية تقدر بـــ 5 سنوات و10 لتلك الأقل نموا.

ب– إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة Trims:

تخلت الدول المتقدمة عن الاستعمار العسكري بحجة نشر السلام في العالم ودخلت في استعمار أشد وطأة وضررا للدول الضعيفة وهو الاستعمار الاقتصادي هذا الأخير الذي من بين الوسائل المستعملة لتفعيله وزيادته ما يسمى بالاستثمار الأجنبي المباشر وعن طريق الشركات متعددة الجنسيات ، من هذا المنطلق ولأنه أداة مهمة لبسط هيمنة الدول المتقدمة على المتخلفة كان من الموضوعات التي طرحت على طاولة النقاش في جولة الاورغواي، هنا وكالعادة وقع أيضا تصادم بين الدول المتقدمة التي ترى الدول النامية المصدر للمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة وبين النامية التي تعرف أنها تستنزف خيراتها بطريقة غير عقلانية ...على العموم في ختام جولة الاورغواي توصل المتفاوضون إلى اتفاقيات تنظم الاستثمار المتصل بالتجارة وتم صياغتها في 9 مواد بهدف رفع

الشروط التي تعيق الاستثمار المتعلق بالتجارة مع السماح بتنفيذ إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة في بعض النقاط وهي[68]:

أ-شرط المحتوى المحلي: هنا يحق للدولة المستضيفة أن تشترط على المستثمر الأجنبي استخدام نسبة معينة وقد تكون مطلقة من المواد والسلعة الوطنية في الإنتاج.

ب-شرط التوازن التجاري: بعض الدول الأخرى المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر، قد تشترط أن يقوم المستثمر باستيراد المواد التي تدخل في عملية الإنتاج، كما قد تكون بعض الدول تشترط أن يستورد أكثر مما يصدر.

جـ-شرط حدود التصدير: حسب هذه النقطة يمكن للدولة المستضيفة أن تفرض على المستثمر الأجنبي نسبة معينة تحددها من إنتاجه الكلي.

د-شرط توازن العملات الأجنبية: هذا الشرط يقضي بضرورة أن يكون هناك توازن أو ترجيح النسبة التي يحصل عليها من العملات الأجنبية على تلك التي يدفعها لشراء وارداته.

وللعلم فلقد تم تنصيب لجنة خاصة لمراقبة تنفيذ الشروط سالفة الذكر و أعضائها قد يكونون من أي دولة داخل الجات تحت إشراف مجلس تجارة السلع، عموما يمكن القول أن الدارس لجولات الجات والاتفاقيات المنبثقة عليها سواء تعلق الأمر بالجولات السبع الأولى، أو حتى جولة الاورغواي جاءت كلها خدمة لمصالح الدول المتقدمة التي جاءت بالجات ، ومن ثم المنظمة العالمية للتجارة.

- **خلفيات زوال الجات وظهور المنظمة العالمية التجارة** :ان المنظمة العالمية للتجارة جاءت على اثر زوال الجات وهذه الأخيرة ساهم في زوالها العديد من العوامل لعل من ابرزها ان الاتفاقية في حد ذاتها ومنذ بداية نشاطها سنة 1948 كانت تسعى الة ان تتطور الى مستوى منظمة عالمية كما اشرنا سابقا ، ناهيك على انها لا تتمتع بالطابع اللزامي وبالتالي فكل قراراتها تبقى رهينة إرادة الدول المتعاقدة فقط ، بالإضافة الى هذا السبب الرئيسي هناك جملة من السباب الأخرى سواء المتعلقة بالاتفاقية في حد ذاتها او تلك المتعلقة بالظروف الدولية التي ظهرت في تلك الفترة والتي كانت كالتالي :

[68] - سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية بين الجات 94 ومنظمة التجارة العالمية ،مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية، 2001 ، ص 75

- **الأسباب المتعلقة بالاتفاقية في حد ذاتها** : تتمثل هذه الأسباب في :

- هناك اختلاف في المستويات في الجات بين الدول الغنية والفقيرة وبالتالي من الصعب الوصول الى اتفاق بين بين الطرفين خاصة ان الجات تفتقر الى الجانب اللالزامي وتقتصر فقط على التفاوض والتشاور
- ان التخفيض في التعريفة الجمركية لا يحقق نفس الفائدة لجميع الدول، فتلك كثيرة ومتنوعة الصادرات تستفيد من هذا الاجراء لكن الدول التي تقتصر صادراتها على سلعة واحدة او عدد قليل من السلع وهو حال غالبية الدول النامية فإنها لا تستفيد من هذا الاجراء
- ان التمييز في المعاملة قد يؤدي الى الاضرار بمبدأ الحرية وهذا يكون عندما تتفق دولتان او مجموعة من الدول على تخفيض التعريفة الجمركية قد يؤدي هذا الاجراء الى معاملة عكسية من دول أخرى وبالتالي لم يتحقق مبدا التحرير بل زاد التقييد

- **الأسباب المتعلقة بالتطورات العالمية** : ان ظهور المنظمة العالمية سبقتها جملة من التطورات العالمية على المستوى الدولي تمثلت في :

- انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان يؤمن بالمبادئ الاشتراكية المخافة تماما لمبادئ الجات وبالتالي المنظمة العالمية للتجارة الامر الذي ترك الملعب فارغا اما الولايات المتحدة الامريكية لتكريس مبادئ الرأسمالية
- انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية والتي تعمل وفق آليات السوق و لربما أبرزها كان كل من الاتحاد الأوربي واتحاد النافتا ، بالإضافة إلى ظهور ما يسمى بالنمور الآسيوية وما أحدثته من آثار واضحة في الاقتصاد العالمي
- انتشار ظاهرة العولمة والكونية بشكل متسارع بسبب التطورات الكبيرة التي عرفتها وسائل الاتصال والتكنولوجيا خاصة في العشرية الأخيرة من القرن الماضي

❖ **المنظمة العالمية للتجارة OMC**: بعد كل الأسباب سالفة الذكر ظهرت الى الوجود المنظمة العالمية للتجارة وهذا في جولة مراكش اين تم الاتفاق على انشاء المنظمة وذلك في 1994/04/14 وبدأت نشاطها بشكل رسمي في 1995/01/01 وبهذا تم استكمال الضلع الثالث من ثالوث النظام الاقتصادي العالمي بعد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

➢ **تعريف المنظمة العالمية للتجارة** : هناك العديد من التعاريف للمنظمة العالمية للتجارة لكن اشهرها : هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية، وهي المنظمة العالمية الوحيدة

المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول، تضم منظمة التجارة العالمية 164 دولة عضو إضافةً إلى 20 دولة مراقبة، تتكون مواد المنظمة من 16 مادة قانونية و11 ملحقا والتي تبين: نشاط المنظمة، كيفية الانضمام و الانسحاب بالإضافة إلى مهامها والتي حددت حسب المادة 3 في النقاط التالية:

-الإشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما في ذلك اتفاقيات الجمعية متعددة الأطراف .

-تنظيم المفاوضات الدولية بين الأعضاء حول المسائل العالقة، ومن أجل تحقيق مزيد من تحرير التجارة الدولية.

- مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء ومدى مطابقتها للقواعد واللتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

-التعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تحقيق أكبر تنسيق ممكن في مجال وضع السياسات الاقتصادية

كل هذه المهام لابد من اجهزو تسهر على تنفيذها او ما يسمى الهيكل التنظيمي :

❖ **الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة** : تتكون المنظمة من جملة من الأجهزة تتكون من :

1. المؤتمر الوزاري: يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية ويعتبر رأس السلطة في المنظمة، ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل، وقد انعقد المؤتمر الوزاري الأول في ديسمبر 1996 في سنغافورة، وانعقد المؤتمر الوزاري الثاني في جنيف في مايو/ أيار 1998، والثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأميركية في ديسمبر/ كانون الأول 1999، ومن المقرر انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة عاصمة قطر في نوفمبر/ تشرين ثاني 2001.
2. الأمانة العامة: تتكون من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها.
3. المجلس العام: يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، كما أنه جهاز لفض

المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية. وتخضع له جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

4. المجالس الرئيسية: وتتكون من:

- مجلس تجارة السلع: ويحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق وهو تكدس السلع في سوق إحدى الدول الأعضاء نتيجة تخفيض أو إلغاء التعرفة الجمركية.
- مجلس تجارة الخدمات: ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.
- مجلس حقوق الملكية الفكرية: ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

5. اللجان الفرعية: وهي أربع لجان:

- لجنة التجارة والبيئة: وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.
- لجنة التجارة والتنمية: التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.
- لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات: وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.
- لجنة الميزانية والمالية والإدارة: وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة. وقد بلغت مساهمات الأعضاء عام 2000 حوالي 74 مليون دولار أميركي، ويتناسب حجم إسهام كل عضو مع أهمية تجارته الخارجية، فتبلغ حصة الولايات المتحدة الأميركية 15.7% من ميزانية المنظمة، بينما تبلغ مساهمة الدول الإسلامية 5.5% من ميزانية المنظمة، دفعت ماليزيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة أكثر من ثلثي هذه النسبة.

6. مجموعات العمل: وتختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة، إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة

وكما اشرنا في الهيكل التنظيمي فان المؤتمرات الوزارية في المنظمة هي اعلى قمة في الهرم التنظيمي وله اعلى سلطة في اتخاذ القرارات والتي بطبيعة الحال وحسب ما تعتمد عليه المنظمة فإنها تكون عن طريق المفاوضات ، لهذا فمن الأهمية بمكان التطرق الة المؤتمرات الوزارية للمنظمة واه القرارات التي خرجت بها :

❖ **المؤتمرات الوزارية لـــ OMC:** منذ انشاء المنظمة عقدت المؤتمرات التالية

- **مؤتمر سنغافورة** : هو اول مؤتمر للمنظمة بعد انشائها كان في 1996 شارك فيه 120 دولة ، حيث اكد المؤتمرون على ضرورة تكريس مبدا الحرية ورفض كل اشكال الحماية التي قد تلجا لها الدول سواء ما تعلق بالحواجز الجمركية او غير الجمركية ، او حتى عن طريق المعاملات التمييزية في القوانين والعلاقات التجارية ، كما تم في هذا المؤتمر التفاوض حول مواضيع سميت بمواضيع سنغافورة وهي : علاقة التجارة بمعايير العمل ، التجارة والاعمال البيئية ،التجارة ومعاملة الاستثمار ، التجارة وسياسات المنافسة ، الشفافية في المشتريات الحكومية ، تسهيل التجارة
- **مؤتمر جنيف** : انعقد هذا المؤتمر بسويسرا في 1998 تناول هذا المؤتمر مدى التزام الدول المتقدمة بتقديم المساعدات الفنية وتسهيل نفاذ سلع الدول النامية التي تم الاتفاق عليها في جولة الارغواي ، وهذا نظرا لاتخاذ الدول المتقدمة جملة من الإجراءات للحد من تدفق صادرات الدول النامية كاجراء لمكافحة الإغراق
- **مؤتمر ستايل** : انعقد في الفترة ما بين 30 نوفمبر الى 14 ديسمبر 1999هذا المؤتمر لم ينجح وانتهى دون توقيع عن اعلان او حتى بداية مفاوضات جديدة بين الدول وهذا نظرا لاعتراض الدول النامية عن تضررها من تنفيذ اتفاقية الارغواي وما ترتب عليها من نتائج سلبية على النمو فيها
- **مؤتمر الدوحة** : جاء هذا المؤتمر بعد فشل المؤتمر السابق الذي جاء بعد 11 سبتمبر 2001 والاعتداءات التاريخية على الولايات المتحدة الامريكية ، فيه كل الدول المشاركة اكدت على ضرورة إنجاح هذا المؤتمر بإزالة كل نقاط الخلاف بين الدول النامية والمتقدمة ، فنجاح هذا المؤتمر من الممكن ان يساهم في القضاء على الركود الاقتصادي الذي شهده العالم على اثر الاحداث السابقة الجدير بالذكر ان هذا المؤتمر انتهى بالإعلان عن اتفاق متعلق بالزراعة تمثل في "إرساء نظام تجاري عادل موجه بشان الدعم والحماية بغية تصحيح القيود والتشوهات في أسواق المنتجات الزراعية ومنع حدوثها "[69] ، والاعلان لأول مرة على مبدا المفاوضات حول موضوع البيئة وهذا بالرغم من رفض الدول النامية
- **مؤتمر كانون**[70] : هذا المؤتمر أيضا فشل بسبب اختلاف مطالب كل من الدول المتقدمة والنامية فهذه الأخيرة اكدت انه بالرغم من تطبيقيها لمبدا عدم تقديم الإعانات للزراعة في بلدانها وماله

[69]- انعكاسات التطورات الراهنة في بيئة التجارة العالمية والإقليمية على الامن الغذائي والتنمية الزراعية في الشرق الأدنى ، المؤتمر الإقليمي 28للشرق الأدنى ، صنعاء ، اليمن ، 2006/03/12، ص 1

70

من اثار وخيمة على اقتصادياتها ، الا انه بالمقابل لم تلتزم الدول المتقدمة بهذا المبدا ، وبالتالي المتضررالوحيد هو الدول النامية [71]

- **مؤتمر هونكونغ** : انعقد هذا المؤتمر في ديسمبر 2005بالصين شارك فيه 146 لم يتفق فيه على انطلاق مفاوضات جديدة الا انه تم فيه الغاء العديد من اتفاقيات الجات 47بالاضافة الى الاتفاق على المحاور التالية :

- **الزراعة** :في هذا المحور تم بداية تصنيف الدعم المشوه للتجارة الدولية الى 3 مستويات ، كما خفض فيه الدعم للسلع الزراعية الموجهة للتصدير او ما يسمى بـــ "دعم تنافسية التصدير " وأخيرا تحسين ظروف النفاذ الى الأسواق الخارجية
- **الصناعة** : في هذا المجال استمر الخلاف بين الكتلتين وهذا نظرا لتمسك الدول المتقدمة بما يسمى بـــ "المعادلة السويسرية " والتي تنص على :

– ان تتساوى كل الدول في معدلات التخفيض للرسوم الجمركية في مجال السلع الصناعيى دون النظر الى مستوى أي دولة في هذا المجال ، الامر الذي يعتبر خرقا لبدا المعاملة التفضيلية الذي اشرنا له سابقا

– ان يتم خفض الرسوم الجمركية على جميع الصناعات وليس العمل بالمتوسط الذي يتيح للدول النامية تشجيع صناعة معية تعتبر استراتيجية بالنسبة لها

- **الخدمات** : هنا اتفقت كل الدول الحاضرة على ان كل دولة لها الحرية في تحديد القطاعات الخدمية التي ترغب في فتها ، كما وافق الدول على الدخول في مفاوضات متعددة وثنائية وحدد تاريخ 2016/10/31 كآخر اجل لرفع الجداول النهائية لالتزامات الدول [72]

- **مؤتمر جنيف 2009**:انعقد هذا المؤتمر في 2009/01/06 وفيه تم الاتفاق على جملة من النقاط كانت كلها تتعلق بالزراعة تمحورت أساسا على تحديد الحد الأعلى والادنى بالنسبة للتخفيضات التي تطبقها الدول المتقدمة في هذا المجال وهي 70٪ كحد اعلى و 50٪ كحد ادنى على ان تطبق الدول النامية ثلث هذه النسب ، كما يمكن لها أيضا تحديد سلعة معينة والتي تعتبر كمؤشر لتحقيق المن الغذائي من اجل اعفائها من هذا الاجراء
- **مؤتمر جنيف 2011** : انعقد هذا المؤتمر في الفترة 15 و17/ 2011/12بجنيف التركيز فيه على أهمية النظام التجاري متعدد الأطراف و المنظمة العالمية للتجارة ، موضوع التجارة والتنمية بالتركيز على برنامج مؤتمر الدوحة ... وللعلم في هذا المؤتمر حضرت لأول مرة روسيا

71

[72]- احمد طلفاح ، منظمة التجارة العالمية من الدوحة الى هونكونغ ، مجلة جسور التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 55 ، 2006، ص 14

- **مؤتمر نيروبي :** انعقد في 15و 2015/12/19 في مدينة نيروبي بكينيا ، كان لأول مرة في دولة نامية تم فيه الاتفاق فيه على حزمة نيروبي التي جاءت بعدة إصلاحات كانت أهمها سن قرارات حول الزراعة ،قضايا الدول الأقل نموا ، تعهد بإلغاء اعانات ، حدد 2017/01/01 كاخر اجل لوقف الدول المتقدمة كما تحصلت الدول النامية في هذا المؤتمر على تعهدات من المتقدمة لإيجاد آلية وقائية خاصة لصالحها وامتلاك مخزون لأغراض الامن الغذائي

الجدير بالذكر في هذا المؤتمر تم ختم المفاوضات السابقة المتعلقة بالتكنولوجيا والاعلام والتي تم فيه تخفيض الرسوم الجمركية على 201 منتوج في تكنولوجيا [73]

كانت هذه اهم المؤتمرات التي تم عقدها منذ انشاء المنظمة العالمية للتجارة والتي جاءت بالعديد من الاتفاقيات وبمشاركة الدول الأعضاء هذه الأعضاء التي لها شروط من اجل اكتسب هذه الصفة كما يمكن لها أيضا الانسحاب منها وهو ما نتطرق لع في العنصر الموالي

❖ **الانضمام والانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة :**قبل الحديث عن كيفية الانضمام الى المنظمة لابد من الإشارة الى ان الأعضاء الأصليين في المنظمة هم الأعضاء الذين وقعوا على مفاوضة اتفاقية الجات 47، اما بالنسبة الى الانضمام فانه يمكن لأي دولة او إقليم طلب الانضمام الى المنظمة وهذا الانضمام يخضع للمفاوضات أي ان الطرف الطالب للانضمام لابد له من اجراء مفاوضات مع الدول الأعضاء السابقين وارضاء جميعي الأطراف بمعنى كلما زاد عدد الأعضاء في المنظمة كلما كان امر الانضمام اصعب ، لكن في العموم لاي طرف راغب في الانضمام تقديم ما يلي :

- تقديم طلب يكون مرفوق بدراسة وافية على الأوضاع الاقتصادية والتجارية لهذا البلد
- التعهد باللتزام باتفاقيات الجات كلها
- التعهد بإجراء تعديلات هيكلية على الأوضاع الاقتصادية والتجارية للدولة تماشيا مع اتفاقية الجات
- ارسال جداول مفصلة على كل التعريفات المطبقة في الدولة على السلع والخدمات وكذا معاملاتها التجارية مع دول العالم

بعد هذه الخطوات يعين المدير العام فريق التفاوض الذي يقوم بالمفوضات مع الدولة او الإقليم الطالب للعضوية

- **الانسحاب من المنظمة العالمية للتجارة :** يمكن لأي دولة الانسحاب من المنظمة ، وهذا يعني الاعفاء من كل اتفاقيات الجات التي تم الالتزام بها سابقا ويكون هنا الانسحاب ساريا بعد 6 اشهر من تقديم طلب خطي للانسحاب الى المدير العام [74]

من الأهمية بمكان الإشارة الى ان المنظمة لها جملة من المميزات تختلف عن سابقيها وهي

❖ **مميزات المنظمة العالمية للتجارة :**تتمثل اهم مميزاتها في

---

[73] - Organisation Mondial du commerce ,rapport annuel ,2016, p 2

[74]- عدنان شوكت شومان ، اتفاقية الجات الدولية " الرابحون دائما ... والخاسرون دائما " دار المستقبل ، دمشق ، 1996، ص56

- **عالمية ووظيفية المنظمة** : ان المنظمة تتصف بالعالمية وهذا لان الانضمام مفتوح للجميع بشرط التفاوض وهذا على خلاف كل من البنك والصندوق الدوليين الذي يكون الانضمام مرهون بموافقة ثلث أعضاء مجلس المحافظين ، كما انها وظيفية لأنها تتعلق فقط بالمسائل المتعلقة بالتجارة الدولية ولا تتعداها الى أمور أخرى
- عدم اقتصار الانضمام على الدول مثلما هو الحال بالنسبة للمنظمتين السابقتين ، بل يمكن للتكتلات الاقتصادية أيضا الانضمام الى المنظمة وهذا حسب المادة 12 من مواد تأسيس المنظمة
- يمنكن الخروج على التزامات المنظمة دون فقدان العضوية ، وهذا في حالات استثنائية حددتها المادة التاسعة
- التصويت في المنظمة يعطي لكل عضو صوت واحد مما يعني تساوي الأصوات بين كل دول العالم وهذا على خلاف سابقيها الذين يقيسان الأصوات بحجم الحصة
- **ديناميكية المنظمة:** اذ في كل عام تجري اتفاقيات جديدة وتقوم بتحرير مجالات جديدة في التجارة الدولية ، هذا ما تجسد بالنسبة للخدمات المالية وبعض السلع الزراعية التي كانت مازالت عالقة في اطار الجات

عموما كانت النقاط السابقة اهم المحاور التي ترتكز عليها المنظمة سواء من ناحية المفهوم طبيعة النشاط او حتى اهم إنجازاتها

بالرغم من حداثة نشأتها مقارنة بكل من البنك والصندوق ، وفي التالي نحاول تسليط الضوء على علاقة الجزائر بالمنظمة

❖ **علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة :**

سعت الجزائر منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي إلى الانضمام أولا إلى GAAT وبعد إنشاء OMC كانت السباقة للانضمام وهذا كله من أجل الاستفادة من العديد من الامتيازات التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الانطواء تحت لواء هذه المنظمة التي أصبحت تتحكم في أكثر من 90% من التجارة العالمية، وعليه فالانضمام إلى هذه المنظمة أضحى حتمية اقتصادية وسياسية تفرض على كل دول العالم...

وبالرغم من أن المفاوضات بين الجزائر وOMC ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا إلا أن هذا الانضمام يتوقع له الباحثون العديد من الآثار، تختلف بين الإيجابية منها والسلبية ولكن وقبل التطرق إلى هذه الآثار المتوقعة، من الأهمية بمكان الإشارة أولا إلى السياق التاريخي للعلاقة بين الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، وأهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر ببداية المفاوضات وفي إطار التحضير للانضمام.

➢ **التطور التاريخي للعلاقة بين الجزائر مع OMC :**

إن الجزائر ومنذ 1965 وبموجب المادة 26 الفقرة "ح" الخاصة بالقواعد والإجراءات المتعلقة بالدول المستعمرة، تستفيد من صفة الملاحظ ولكن في بداية 1986 قررت أعضاء المتعاقدة في الجات السماح للدول المشاركة سابقا كملاحظ أن تشارك في جولة الأورغواي ولكن بشرط تقديم نية التعاقد في الاتفاقية وهذا قبل 30 أفريل 1987، وبالفعل قدمت الجزائر طلب التعاقد إلى سكرتارية الجات في **1987/04/30** وفي جويلية من نفس السنة تم تعيين فوج لدراسة طلب الجزائر في الانضمام إلى GAAT[75].

وبالتالي فالجدير بالملاحظة أن الجزائر قد انضمت إلى GAAT من قبل تداعيات أزمة النفط والآثار السلبية المترتبة عليها ، كما أن هذا الانضمام أيضا لم يكن بمحض الصدفة بل بهدف التحضير للإدماج في الاقتصاد العالمي وتبني النظام الليبرالي وهذا من أجل الاستفادة من جملة من المزايا لعل من أهمها[76] :

- الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- إنعاش الاقتصاد الوطني : وهذا من خلال زيادة المبادلات التجارية المتأتية من الانفتاح والتحرير التجاري.
- تحفيز وتشجيع الاستثمارات : فمن خلال التحرير والانفتاح تكون هناك تخفيضات في العوائق التجارية وبالتالي عامل محفز للاستثمار.
- مسايرة التجارة الدولية : هذا الأمر يتطلب الدخول في علاقات اقتصادية متعددة وهذا الأمر يعبد له الطريق بالانضمام إلى CAAT.

➢ **مسار مفاوضات الجزائر مع OMC :**

قبل إنشاء OMC كانت كما ذكرنا سابقا الاتفاقية العامة للتجارة والتي تقدمت الجزائر بطلب العضوية رسميا في 1987 وبعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في **1995** تم الاتفاق بين الأعضاء السابقين في GAAT والذين أصبحوا أعضاء دائمين في OMC على إنشاء لجنة

[75] - ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2002، ص 132.
[76] - نفس المرجع السابق ، ص 133

مشتركة تتكلف بتحويل طلب التعاقد إلى OMC، وقدمت الجزائر بصفة رسمية مذكرة الانضمام تشرح فيها سياستها الخارجية بتاريخ 1996/06/05 هذه المذكرة تتضمن[77] :

- شرح الخطوط العريضة للنظام الاقتصادي الذي انتقل من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.
- تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها.
- شرح وتوضيح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات في مجال الصناعي.
- تقديم عرض عن تجارة الخدمات وحقوق الملك الفكرية.

➢ **شروط الانضمام :**

إن الشرط العام لانضمام أي دولة إلى OMC هي الموافقة على الإعلان النهائي لجولة الأورغواي الذي صدر في مراكش 1994/04/15 والاتفاقيات الملحقة به، بالإضافة إلى الإجابة على كل الأسئلة المطروحة من طرف الدول الأعضاء في الاتفاقية ناهيك عن بعض الشروط الأخرى وعليه فإن الجزائر نتيجة لمفاوضاتها مع OMC قد أجابت لحد الآن على 1900 سؤال في 12 جولة استمرت المفاوضات إلى غاية أكتوبر 2014 [78]وانقسمت كل هذا الأسئلة إلى قسمين أساسيين :

- **القسم الأول :** يتعلق بالأمور المتعلقة بالسيادة الوطنية وهو الأمر الذي لا يمكن التنازل عنه حسب وزير التجارة.
- **القسم الثاني :** والذي تعلق ببعض الإجراءات والتشريعات الاقتصادية

ولعل من أهم النقاط التي ما زالت محل نقاش مايلي :

✓ **توحيد أسعار الغاز** : تعتبر هذه النقطة من البنود الأكثر جدلا بين الجزائر والاتحاد الأوربي الذي يطالب بتوحيد أسعار الغاز في المحل العالمي ،وهذا الأمر يبرر الجانب الجزائري حسب وزير الطاقة السابق "شكيب خليل[79] "بأن الجزائر لا تميز بين أي أسعار وإنما هي تستفيد من الاحتياطات الضخمة الموجودة بها أو حسب ما يطبق عليه من ناحية النظرية الاقتصادية "الميزة

---

[77] - قطافي السعيد ، تحديات وافاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ، متوفر على الموقع : http://www.enssea.net/enssea/majalat/2218.pdf يوم 2017/10/17 على الساعة 08.22

[78] - ريم بن محمد ، المنظمة العالمية للتجارة –الجزائر تتفاوض على الدخول منذ 1987، متوفر على الموقع : http://aljazairalyoum.com/منظمة-التجارة-العالمية-الجزائر-تتفاو يوم 2017/10/17 على الساعة 08.29

[79] - الجزائر ترفض طلب المنظمة العالمية للتجارة في رفع أسعار الغاز محليا، الاقتصاد والأعمال، متوفر على الموقع w.w.w. Algerea net. يوم 2010/06/05.

النسبية"... وهذا الأمر تستفيد منه كل دول العالم لأنه لا يتنافى مع مبدأ تحرير التجارة الخارجية."

- ✓ **الرسم على القيمة المضافة والرسم الداخلي على الاستهلاك:** حسب دول المجموعة الأوربية تعتبر ازدواجا ضريبيا ناهيك على الرسوم الجمركية المفروضة عند دخول المنتجات وهذا بالرغم من أن فرنسا وهي أحد أهم أعضاء الاتحاد الأوربي تفعل نفس الشيء تقريبا عن طريق فرض رسوم على الاستهلاك الداخلي للواردات من منتجات الطاقة مثل : TIC[80] .TICGN.
- ✓ **المساعدات المقدمة من الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقاتك** طالبت الدول الأصلية في OMC الجزائر بإلغاء هذا الدعم والإبقاء على المساعدات في جانب الفلاحة فقط[81].
- ✓ الإجراءات الصحية والعراقيل الإدارية تماما مطالبة الجزائر بإلغاء الجزائر وبعض الشهادات المطلوبة قبل عملية الاستيراد والتي تعتبرها الجزائر لدواعي صحية بينما يعتبرها الأعضاء أنها عوائق أمام التجارة الخارجية بالإضافة إلى فتح المجال أمام استيراد السيارات القديمة.
- ✓ **المطالبة بمنح الأجانب ممارسته النشاط التجاري بسجلات أجنبية:** طالبت الأعضاء الدائمة الجزائر أن تمنح للأجانب الناشطين في الجزائر سجلات تجارية أجنبية وليست نفس السجلات التي تقدم في الجزائر

عموما وبالرغم من أن الجزائر ما زالت لم تنضم بشكل رسمي لهذه المنظمة إلا أنها قامت بالعديد من الإجراءات والتدابير من أجل إثبات حسن نواياها وكسب تأشيرة الانضمام ، وعليه فهذه الإجراءات كانت لها نتائج واضحة على العديد م المؤشرات الاقتصادية، كما يتوقع أيضا العديد من الاثار التي تتباين بين الإيجابية والسلبية حسب المهتمين بهذا المجال من أبرزها:

- ➢ **الآثار الإيجابية** من بين أهم الآثار الإيجابية المتوقع للجزائر الاستفادة منها من خلال الانضمام إلى OMC[82]:

- تحفيز الصناعة الجزائرية من خلال تحرير المبادلات التجارية الذي يؤدي إلى ضرورة تطوير المؤسسات الجزائرية بفعل ضغط المنافسة الدولية.
- تحسين الجهاز الإنتاجي الجزائري عن طريق التكنولوجيا الحديثة

---

[80]- **TCI:** la taxe intérieure de consommation sur produits énergétiques
TICGN : la taxe intérieure de consommation sur le gaznaturel

[81]- تصريح وزير التجارة هاشمي جعبوب بتاريخ 2010/02/11 متوفر على موقع وزارة التجارة https://www.commerce.gov.dz يوم 2010/06/12 على الساعة 08.49

[82] - عياش قويدر ، ابراهيمي عبد الله، اثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ، مجلة شمال افريقيا ، العدد 2 ، ص 69-70

- تشجيع وزيادة الاستثمارات الأجنبية من خلال رفع القيود على الاستثمارات الخارجية، وبالتالي فتح المجال للشراكة الخارجية مثل الشراكة بين ENAD مع المؤسسة الألمانية لمواد التنظيف HENKEL.
- تشجيع الإنتاج الفلاحي من خلال دعم الاستثمار في هذا المجال.
- تستفيد الجزائر من تخفيض في الرسوم الجمركية بمقدار 24% على مدى 10 سنوات بدلا من 06 سنوات التي تستفيد منها الدول الأوربية.
- تقوية المنافسة والحد من الاحتكار في القطاع المصرفي وبالتالي تشجيع انتقال واجتذاب رؤوس الأموال إلى الجزائر.
- إن الانضمام إلى OMC يطور من جهاز الجمارك للجزائر حيث يساعد الإدارة على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في التسيير مثل توسيع شبكة الإعلام الآلي، بالإضافة إلى إدماج الوظيفة الجمركية للمؤسسات الجزائرية وبالتالي القيام بالإجراءات الجمركية دون اللجوء إلى الوكلاء لدى الجمارك.

➢ **الآثار السلبية :** بالرغم من الآثار الإيجابية المتوقعة لانضمام الجزائر إلى OMC إلا أن هناك العديد من الآثار السلبية أيضا التي من المتوقع أن تقع فيها الجزائر جراء هذا الانضمام من أهمها :[83]

- فقدان حماية الاقتصاد الوطني نظرا للالتزام بالتعريفة الجمركية المفروض عليها.
- عدم قدرة الصناعات المحلية الناشئة على المنافسة وبالتالي احتمال الزوال والاندثار.
- صعوبة نقل التكنولوجيا نظرا لارتفاع تكاليفها.
- بما أن النفط لم يدخل ضمن اتفاقيات OMC والجزائر تقريبا 90% من صادراتها تعتمد عليها فتكون هي الخاسر الأكبر لأن الدول المستوردة لهذه المادة، تستطيع فرض أي تعريفة تشاء.
- تحويل صلاحيات اتخاذ القرارات في مجال التجارة الخارجية إلى المشاورات مع أعضاء OMC
- إفلاس المصارف والبنوك التجارية المحلية بسبب على عدم قدرة المصارف على المنافسة

❖ **خلاصة الفصل الثالث :**

[83] - زغيب شهرزاد ، عيساوي ليلى ، آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خضر بسكرة ، العدد الرابع ، ماي 2003، ص 92

بعد الانتهاء من هذا الفصل لاحظنا بشكل جلي الاختلاف الواضح بين المنظمة العالمية للتجارة والمؤسستان السابقتان ، حيث ان المنظمة تعتبر حديثة مقارنة بغيرهما كما انها متخصصة فقط في مجال التجارة الدولية ، ولا تستطيع تقديم أي قروض او مساعدات مالية وانا الانضمام اليها يمكن فقط من الاستفادة من المزايا المتعلقة بتسهيل المبادلات التجارية الدولية ، لهذا فان غالبية الدول انضمت او تسعى لذلك وهذا من اجل الاستفادة من المزايا سالفة الذكر ، والجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة الى كسب تأشيرة الانضمام الى المنظمة وهو ما تطرقنا له في اخر نقطة من هذا الفصل والتي حاولنا فيه التوضيح انه بالرغم من ان الجزائر تؤمن بان الانضمام حتمية لابد منها كضرورة تمليها الأوضاع الاقتصادية السياسية ، الا ان الباحثين يرون ان لهذا الانضمام أيضا العديد من الاثار السلبية وبالتالي لابد على الجزائر من التحضير جيدا قبل الانضمام من اجل تقليل السلبيات بأكبر قدر ممكن ، والاستفادة قدر الإمكان من الإيجابيات والمزايا

❖ **أسئلة الفصل الثالث :**

- لماذا لم يدخل اتفاق هافانا حيز التنفيذ ؟
- ماهي الطبيعة القانونية للجات ؟
- اذكر اهم الاختلافات بين الجات والمنظمة العالمية للتجارة ؟
- ماهي اهم الإنجازات التي جاءت بها المنظمة العالمية للتجارة ؟
- هل انت مع انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة او ضدها؟ ولماذا ؟

الخاتمـــــــــة

❖ الخاتمة :

تناولنا في هذه المطبوعة المنظمات المالية والتجارية الدولية متمثلة في كل من صندوق النقد الدولي البنك الدولي ، المنظمة العالمية للتجارة حيث حاولنا تبسيط المفاهيم للطالب المتعلقة بكل من الخلفية التاريخية وظروف نشاء هذه المنظمات ونخص بالذكر التوأم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وكيف ان الولايات المتحدة الامريكية استغلت الظروف التي نتجت على الحرب العالمية الثانية من اجل السيطرة على هذه المنظمات والتي بدورها تسيطر على الجانب المالي والنقدي العالمي

كما تطرقنا الى وظائف هذه المنظمات والاهداف المعلنة لكل منظمة وحاولنا ابراز الأهداف الخفية من خلال تقييم كل منظمة في اخر نقطة من كل فصل

ناهيك عن تسليط الضوء بشكل خاص على علاقة الجزائر بهذه المنظمات وما نتج عن هذه العلاقة سواء ما تعلق بفترة الثمانينات نتيجة الأوضاع الصعبة التي عاشتها الجزائر او حتى العلاقة الحالية بعد تعافي الجزائر من ازمتها السابقة ولو انها مازالت تعتبر من الدول النامية ذات الاقتصاديات الهشة ...املين في الخير ان نكون بسطنا المفاهيم بأكبر قدر ممكن من اجل اكثر استيعاب واستفادة

المراجـــــــــع

أولا : المراجع باللغة العربية :

I. الكتب:

- شقنقيري نوري وآخرون ، المؤسسات المالية الحلية والدولية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن، 2009
- عرفان تقي الحسين ، التمويل الدولي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999
- حسين عمر ، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية ، الطبعة الثانية ، 1988
- عبد الكريم جابر العيساوي ، التمويل الدولي –مدخل حديث –، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن ، 2012
- عبد المجيد عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد 11 سبتمبر ، الإسكندرية ، 2003
- عبد الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقدي الدولي ، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد ، بوزريعية ، الجزائر ، افريل ، 1996
- محمد ابراهيم عبد الرحيم ،منضمات اقتصادية دولية في زمن العولمة ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2008
- محمد احمد السريتي ، المنظمات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر
- محمد حافظ رهوان ، احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مصر ، 1997
- مصلح الطراونة ، ليلى لعبيدي مامين ، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2013،
- نوزاد عبد الرحمن ، منجد عبد اللطيف الخشاني ، مقدمة في المالية الدولية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2007
- احمد عبد العليم ، الجات والبلدان النامية ، مطبوعات التضامن ، القاهرة ، 1995
- سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية بين الجات 94 ومنظمة التجارة العالمية ،مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية، 2001
- عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص الانجليزية لاتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة ، مصر الطبعة الأولى ، بدون سنة
- عبد الواحد العفوري ، العولمة والجات – التحديات والفرص –، مكتبة المدبولي ، القاهرة ، 2000

- عدنان شوكت شومان ، اتفاقية الجات الدولية " الرابحون دائما ... والخاسرون دائما " دار المستقبل ، دمشق ، 1996

– علي لطفي ، التوجهات المستقبلية للمنظمة العالمية للتجارة الفرص والتحديات امام الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، 2007

– محمد صفوت قابل ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية الإسكندرية 2008

- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2002

– نبيل حشاد ، الجات ومستقبل الاقتصاد العلمي والعربي ، دار النهضة ، القاهرة ، 1995

II. الدوريات :

– زيرمي نعيمة ، التجارة الخارجية وإصلاحات صندوق النقد تحليل دروس الأمس للاستفادة من أزمة اليوم ، مجلة المالية والأسواق ،المجلد 03، العدد 05

– احمد طلفاح ، منظمة التجارة العالمية من الدوحة الى هونكونغ ، مجلة جسور التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 55 ، 2006

– عياش قويدر ، ابراهيمي عبد الله، اثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ، مجلة شمال افريقيا ، العدد 2

– زغيب شهرزاد ، عيساوي ليلى ، آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خضر بسكرة ، العدد الرابع ، ماي 2003

III. الدراسات الأكاديمية:

– نادية العقون ، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية – الوقاية والعلاج – ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة

– دحمان بن عبد الفتاح ، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكييف لصندوق النقد الدولي –دراسة حالة الجزائر – رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1997

– سامية فليشاني ، الانتقال من GATT إلى OMC و أثرها على اقتصاديات الدول النامية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001

– بن موسى كمال ، المنظمة العالمية للتجارة والنظام العالمي الجديد أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر2005/2004

– فيصل لوصيف ، اثر سياسة التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة من 1970–2012 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة ، قسم علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، 2013–2014

IV. القوانين والمراسيم:

– المادة الخامسة ، القسم 11 من اتفاقية صندوق النقد الدولي
– المادة 07 القسم 03/ا من مواد تأسيس صندوق النقد الدولي
– المادة 05 القسم 03/ ب الجزء 1 من مواد تأسيس صندوق النقد الدولي
– المادة 3 القسم 4 الجزء أ من مواد تأسيس البنك الدولي
– المادة الخامسة القسم الثالث من اتفاقية تأسيس البنك
– المادة 51 من مواد تأسيس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

V. الملتقيات:

– عبد الغني حريري ، دور التحرير المالي في الازمات والتعثر المصرفي ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي حول الازمة الاقتصادية الدولية و الحوكمة الدولية ، سطيف ، 20–21، 2009
– انعكاسات التطورات الراهنة في بيئة التجارة العالمية والإقليمية على الامن الغذائي والتنمية الزراعية في الشرق الأدنى ، المؤتمر الإقليمي 28 للشرق الأدنى ، صنعاء ، اليمن ، 2006/03/12

VI. التقارير :

– التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2019
– تقرير IDA لسنة 2019، الاستثمار في النمو والقدرة على المواجهة والفرص

❖ **ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :**

– FMI ,le FMI en un clim d'oeul ,Mars 2016

- Mahfoud djebbar, predicting Financial crise: mythe and reality, colloque international sure la crise financier et économique et la gouvernance mondial ,faculté des sciences économiques , commerciales , et sciences des gestion, stif, 20-21 octobre 2009

- Fergoni Meriem, le programme d'ajustement structural en Algérie, revue l'économie Algérie

- Chantal Behour , Le commerce international du GATT 1947 a L'OMC1994 , édition Marabout , France , 1996 N° 34 Juin 1996

- Organisation Mondial du commerce ,rapport annuel ,2016

❖ **ثالثا : مواقع الانترنت**

– موقع صندوق النقد الدولي متوفر على:

– https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance

– صندوق النقد الدولي ، بيان صحفي رقم 16/ 447 متوفر على الموقع :

https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/10/06/AM16-PR16447-IMF-Members-Commit-US-340-billion-in-Bilateral-Borrowing

–IMF,FACT SHEETS,GOLD IN THE IMF ,AVAIBLE IN THE SITE C:/USER/AP/DOWLOMAD:/gloda.pdf/p3

– مدني بن شهرة ، علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي ، متوفر على الموقع :

http://www.startimes.com/?t=20739075

– انتقادات صندوق النقد الدولي ، متوفر على الموقع : صندوق النقد الدولي / Wikipedia.org // http:

– بنك التسويات الدولية متوفر على الموقع :

https://www.marefa.org/%D8%A8%D9%86%D9%83_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

– موقع البنك الدولي متوفر على https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are

– المؤسسة الدولية للتنمية ، عملية تجديد الموارد ، متوفر على الموقع :

https://ida.albankaldawli.org/replenishments

- مؤسسة التمويل الدولية ، متوفر على الموقع :
https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/multilingual_ext_content/ifc_external_corporate_site/home_ar

- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، من نحن ، متوفر على الموقع :
https://www.miga.org/press-release/alwkalt-aldwlyt-ldman-alastthmar-walmwsst-alaslamyt-ltamyn-alastthmar-twkiwdan

- البنك الدولي ، مشاريع البنك مع الجزائر ، متوفر على الموقع :
https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria يوم 2019/06/12

- قطافي السعيد ، تحديات وافاق انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة ، متوفر على الموقع :
http://www.enssea.net/enssea/majalat/2218.pdf

- ريم بن محمد ، المنظمة العالمية للتجارة –الجزائر تتفاوض على الدخول منذ 1987، متوفر على الموقع : http://aljazairalyoum.com/منظمة-التجارة-العالمية-الجزائر-تتفاو

- الجزائر ترفض طلب المنظمة العالمية للتجارة في رفع أسعار الغاز محليا، الاقتصاد والأعمال، متوفر على الموقع w.w.w. Algerea .net

- تصريح وزير التجارة هاشمي جعبوب بتاريخ 2010/02/11 متوفر على موقع وزارة التجارة https://www.commerce.gov.dz